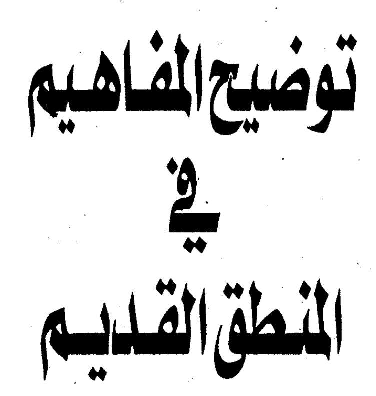


توضيح المفاهيم في المنطق القديم

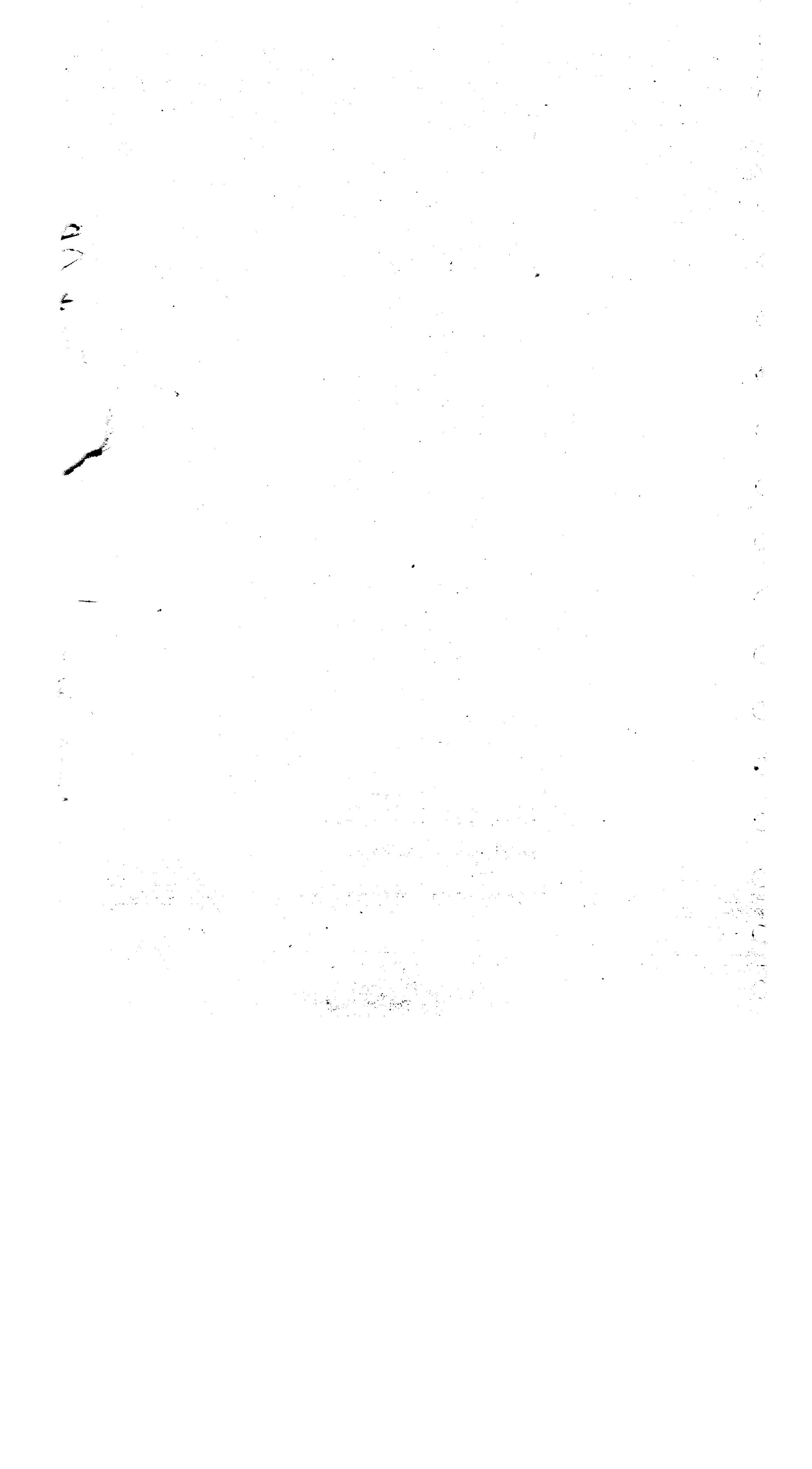
تاليف

دكتور رشدى عزيز محمد

عميد كلية أصول الدين - بالمنصورة سابقا
وأستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر

الطبعة الخامسة
١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

مطبعة الشمس - شبين الكوم



بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : (ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين)

صدق الله العظيم

(سورة النحل آية رقم ١٢٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحابته اجمعين وبعد : فان فن المنطق . كما هو معلوم لدى المتخصصين هو الفن الذى لا غنى للعلوم العقلية عنه سيما فى مرحلته الصورية ، كما ان العلوم المعملية التجريبية فى حاجة ماسة الى استخدام المنطق فى مرحلته المادية الاستقرائية وما من شك فى ان المنطق الاستقرائى المادى يعتمد الى حد كبير فى حالة تطبيقه على الجزئيات الى المنطق الصورى وقد حقق المؤلف ذلك باسهاب فى مقدمة كتابه هذا .

والحق اننى اطلعت على هذا الكتاب فوجدته سهل الاسلوب ، واضح المعالم ، مستوعبا لأهم القواعد المنطقية فى جانبها الصورى، مذللا ما يكتنف الكتب القديمة التى تناولت هذا الفن من صعوبات فى عباراتها تلك العبارات التى ما كان يصل الدارس لمعانيها الا بعد اللف والدوران . فعمل مؤلف هذا الكتاب على ان يتناول دقائق هذا العلم باسلوب سهل ميسور ، فجمع بذلك فى كتابه هذا مع جزالة الأسلوب وحسن التنظيم ومتانة التاليف افادة دقائق المسائل والقواعد التى تناول بحثها . هذا بالاضافة الى جمال التبويب والتنسيق وعرض الموضوعات المنطقية بنظام منطقى دقيق فى صورة جديدة واضحة . فحق للمؤلف بذلك ان يسمى كتابه « توضيح المفاهيم فى المنطق القديم » .

ولى رجاء من المؤلف وهو . ان يتمم الكتابة فى مراحل المنطق المختلفة فيتناول ـ بعد كتابه هذا ـ المنطق الحديث ، محققا ما يتطلبه من شرح للاستقراء او الملاحظة والتجربة والفروض وتحقيق الفروض ومناهج البحث فى صورتها العامة وصورتها الخاصـــة فى علومهـــا المختلفة .

والله اسال أن يوفقه الى خدمة العلم والدين .

دكتـور
محمد شمس الدين ابراهيم سالم
استاذ العقيدة والفلسـفة
بجامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى خص الانسان بنعمة العقل ، وميزه عن سائر المخلوقات بالمعرفة ، ودعاه الى التفكير فى نفسه ، والتأمل فيما حوله ، ومشاهدة ما فى الكون من آيات العظمة الالهية ، ودقة الصنعة الربانية ، ليستفيد بما يشاهد من خصائص مشتركة يستنبط منها معنى كليا فيستطيع بذلك معرفة المجهول بالمعلوم .

والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين ، سيدنا محمد النبى الكريم ، الذى اختصه الله ببلاغة المنطق ، ومنحه جوامع الكلم وفصل الخطاب ، فدعا الى ربه بالحكمة وجادل بالحسنى ، وارشد الناس الى التفكير الصحيح والنظر السليم ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين .

اما بعد

فقد قمت - بعون الله وتوفيقه - بتأليف هذا الكتاب فى فن المنطق تحت اسم (توضيح المفاهيم فى المنطق القديم) وراعيت فيه أن يكون متمشيا مع المنهج المقرر على طلاب السنوات (الأولى والثانية والثالثة) من كلية اصول الدين (احدى كليات جامعة الأزهر) ، وحرصت الحرص كله على ان اتناول الموضوعات المقررة بوضوح ويسر مع الاختصار قدر الطاقة لما لاحظته على الطلاب - وانا اقوم بتدريس هذا الفن لهم منذ سنوات - من نفور من عبارات كتب المنطق القديمة من مثل (شرح الخبيصى على متن تهذيب المنطق)

وهو الـــكتاب المقـرر حسب المنهج على طلاب الســـنتين (الأولى والثانية) ، ومن مثل (شرح القطب على الرسالة الشمسية) ؛ وهو الكتاب المقرر منه القياس ولواحقه على طلاب السنة الثالثة) بالكلية ، فاردت ان اقدم لهم من هذين الكتابين ما يتفق مع منهجهم ، ولـكن بصورة واضحة لا تعقيد فيها ، كما راعيت فى شرحى لموضوعات هذا الكتاب أن لا اترك شيئاً له قيمته الا عرضته عرضا سهلا مبسطا كيـــلا تضيع على الطلاب فائدة قيمة وحتى لا يفوتهم ما فى الكتب القديمـة من فوائد ، وما اشتملت عليه من كنوز وفرائد وبهذا يتمكن الدارس لهذا الفن من الالمام بمسائله دون ما خوف او رهبة .

اقول هذا : لأن كثيرا من الناس يرعبون اذا ذكر اسم المنطق ، أو اذا اقترح عليهم ان يقرءوا كتابا فيـــه ، ولو ادرك هؤلاء انهم فى محادثاتهم اليومية ، وما قد يثار بينهم من مناقشات ، وما يقومون بشرحه من معتقدات أو مسائل دينية أو سياسية انمـــا يسيرون على مقتضى المنطق لاعتراهم الدهش .

ومن المعروف أنه اذا شرحت نظرية ، أو قيل قول ، او ذكر راى ، فانا نصغى اليه ونفهمه ، ولكنه لا ينطبع فى عقولنا حتى يبرهن عليه ، فان نحن حللناه وامتحناه وتبينت لنا صـــحته انطبعت فى عقولنا نتائج لا نشك فى صحتها .

ونحن ان سرنا على هذه الطريقة قيل : اننا نفكر تفكيرا منطقيا ، او تفكيرا صحيحا .

فالمنطق اذن : علم التفكير الصحيح ، وهو يبحث فى القوانين والشروط الضرورية للوصول الى حكم صحيح يقبله كل مفكر عادى ، انه العلم الذى يبحث عن الشروط التى تجعل الحكم صحيحا ، وكيف نمتحن الحكم ونتاكد من صحته ، وهو لا يعلمنا كيف نفكر ، أو ماذا يعمل عقلنا عند التفكير فحسب ، بل ان علم المنطق يعلمنا ايضـــا كيف ينبغى ان نفكر ، فهو يحلل التفكير الصحيح ، وما ينبغى ان

نعمله لنصل الى نتيجة صحيحة ، كما يرينا خطا الفكر عندما ينحرف عن القواعــد .

واحب ان اشـــير الى ان كثيرا من النـــاس يستخفون بالمنطق وما دروا انهم مناطقة الى حد ما تتبع عقولهم ما يرسمه المنطق وان لم يعلموا ، ويلاحظون قوانين التفكير الصحيح على غير علم منهم بها ، اذا كان الأمر كذلك فلا داعى الى الرهبة من هذا العلم ، ولا مجـال للاستخفاف به مادام ان المنطق له فى الحياة اثره ، وفى النـــاحية العلمية جلاله وخطره .

والله اسال ان اكون قد وفقت فى هذا العمل ، وان يكون كتـابى هذا نافعا لطلاب العلم والمعرفة ، ومؤديا الغرض المقصود منه .

والله الموفق

المؤلف

الأستاذ الدكتور

رشدى عزيز محمد

نبذة تاريخيــة عن علم المنطق

لاجدال فى انه من المعارف ما يدركه العقل مباشرة من غير ان يحتاج فى الاذعان به الى اقامة الدليل ، فالانســـان امام الأجســـام والوانها ليس فى حاجة الى دليل على انه امام جسم ابيض اللون مثلا ، كما انه ليس بحاجة الى دليل على ما يعتمل فى نفسه من الصور والأمانى المتنوعة ، كما يدرك الانسان فوق هـذا ان المســاويين لشىء واحد متساويان وان الشىء الواحـــد لا يمكن ان يكون نفســه وغيره فى آن واحـد .. الخ .

يدرك الانسان كل هذا من غير ما حاجــة الى البرهان فهو ــ كما سبق ان ذكرنا فى المقدمة ــ من هذه الناحية منطقى بالسليقة .

غير ان كل المعارف ليست من هذا القبيل ، اذ توجد معـــارف لا يستطيع العقل ان يدركها الا بواسطة ، فهناك ، نتائج ينتقل اليها الذهن بعد ان يمر بمبادىء ومقدمات ، كما توجد قضايا عامة وقوانين يصل اليها الذهن بعد الاستقراء المبنى على الملاحظة ففى هذه الحالات لا ينتقل الذهن الى المطلوب طفرة ، وانما يتدرج من حكم الى آخر ومن قضية الى اخرى حتى يصل الى النتيجة النهائية المقصودة من هذه الحركات الفكرية .

وقد يطرأ الخلل اثناء تنقل العقل من المبادىء الى المطالب ان لم يسر على ضوء قواعد تهديه الى سواء الصراط .

ومن هنا يظهر وجه الحاجة الى المنطق ، ولا باس من ذكر نبذة تاريخية عن هذا العلم ليكون الطالب على بصيرة من امـــره ، ملما

بتاريخ المادة التى يدرسها ، محيطا بالجهود التى بذلت لجعل هـذا الفن علما له حدوده وموضوعاته المستقلة .

ان اول من وضع مسائل هذا العلم ورتبها وجعله علما مستقلا له حدوده وموضوعاته المستقلة هو الفيلسوف اليونانى (ارسطو (١)) غير انه اذا كان الفضل يرجع اليه فى جمع مسائل المنطق وترتيبها ، فلا يجب أن نغفل عمن مهد له الطريق من الفلاسفة الذين سبقوه وخاصة الفيلسوف اليونانى (سقراط (٢)) فله يرجع الفضل فى نشأة فلسفة المفهوم بموقفه موقف المعارضة والجدل من السوفسطائيين، فكانت هذه الفلسفة نواة صالحة لكل فروع الفلسفة التى ازدهرت فى القرن الرابع قبل الميلاد فى عهد تلاميذ افلاطون وارسطو ، ومازالت الى الآن تشغل اذهان المفكرين برغم تقادم السنين .

---

(١) ارسطو : فيلسوف اغريقى ولد بمدينة (استاجيرا) بمقدونيا ، وعاش من سنة ٣٨٤ الى سنة ٣٢٢ ق . م ، وقد تتلمذ على افلاطون مدة عشرين عاما،وقام بتربية الاسكندر وأسس باثينا مدرسة الليسيه،وأخذ يلقى بها تعاليمهالى أن مات تاركا كثيرا من المؤلفات فى مختلف انواع العلوم كالطبيعة وما وراء الطبيعة والسياسة والمنطق .. الخ . وكتب ارسطو المنطقية — وقد لقبت فيما بعد بـ (أورغانون) أى الآلة الفكرية — هى « المقولات — والعبارة — والتحليلات الأولى أو القياس والتحليلات الثانية أو البرهان — والجدل والأغاليط » وقد جرت عادة الفلاسفة الاسلاميين أن يذكروها باسمائها اليونانية فيقولون :

قاطيغورياس — بارى أرميناس — أنا لوطيقا الأولى — أنا لوطيقا الثانية طوبيقا — سوفسطيقا .

(٢) ولد سقراط بجوار أثينا وعاش سنة ٤٦٩ الى ٤٩٩ ، وكان أبوه نقاشا فتعلم منه هذه الحرفة وزاولها أول الأمر ثم تركها الى الفلسفة ، وهو منشىء فلسفة المفهوم التى اتخذها تلاميذه أساسا لفلسفتهم ، ولم يترك سقراط كتبا ، وانما نقلت تعاليمه الينا عن طريق تلاميذه ومنهم افلاطون وأكزونوفو .

السوفسطائيون فى مواجهة الطبيعيين :

لقد تيقظ الفكر الفلسفى الاغريقى فى القرن الخامس قبل الميلاد بعد نوم طويل ، وامارة ذلك التيقظ ، تلك المعارضة التى حمل لواءها السوفسطائيون ضـــد المذهب العقلى الذى كانت تقوم عليه نظريات الفلاسفة الطبيعيين الذين حاولوا فى القرن السابع وشطر من السادس قبل الميلاد ، شرح العالم بارجاعه الى عنصر واحد ، ثم حدث بينهم فى هذه الناحية اختلاف كبير ، حيث راى البعض ان ذلك العنصر هو الماء ، وراى البعض الآخر انه النـــار وراى ثالث انه الهواء ، وراى الآخرون غير ذلك ٠

وسبب هذا الخطأ عند هؤلاء : انهم كانوا لا يضعون هذه المعارف التى وصلوا اليها بعقولهم موضـع التدقيق والاختبار لها ، وهل هى مطابقة للواقع ام لا ؟ بل كانوا يثقون فى ان ما وصل اليه العقـــل لا يتطرق اليه شك ٠

وعلى ذلك : فان النظرة التقديرية للمعرفة الانسانية لم يكن لها وجود فى ذلك العهد الذى يسمى بـ (عهد المذهب العقلى الفطرى) ٠

وجاء القرن الخــــامس قبـــل الميلاد ، حيث كانت فلســفة (هيراكليت (١)) تلك الفلسفة التى اعلنت فى صراحة : ان العالم خاضع لنظام الصـيرورة ، وان كل شىء فيـــه متغير وغير ثابت ، فكانت هذه الفلسفة هى اول مظهر من مظاهر تسرب الشك فى قيمة العقل وفيما اتى من طريقه من المعارف ٠

ولما جاء القرن الخامس قبل الميلاد صرح السوفسطائيون بالشك،

---

(١) فيلسوف اغريقى عاش فى القرن السادس قبل الميلاد وكان يقـول : ان النار هى العنصر الذى يتكون منه العالم ٠

حيث اخـــذوا يعارضـــون المذهب العقلى بالمذهب الحسى ، واعدوا انفسهم لهدم الأول والدفاع عن الثانى ، مؤيدين ما ذهبوا اليه بمـــا حدث من خلاف عن نشأة العالم بين الفلاسفة الطبيعيين ، وبما جاء فى فلسفة هيراكليت ، وقالوا فى صراحة : ان العقـــل لا يستطيع ان يصل الى حقيقة ثابتة يقرها جميع الناس ، واذا كان كذلك فلا يصلح ان يكون طريقا للمعرفة ، وانما الطريق الحق الى المعرفة انما هــو الحس ، وبما ان الحس لا يقع الا على جزئيـــات متغيرة ، فالمعرفة الآتية عن طريقه متغيرة ايضـــا ، فكل شيء متغير ، وليست هنـــاك حقائق ثابتة وليس ادل على ذلك من قول زعيمهم (بروتاجوراس (١)): (ان الأشياء ليست بالنسبة الى الا كما يبدو لى وليست بالنسبة اليك الا كما يبدو لك) فليست للأشياء فى نظرهم مقياس عام بل الفـــرد مقياس كل شيء :

فلسفة المفهوم عند سقراط :

واذا كان السوفسطائيون قد انكروا المفاهيم الكلية ، ورأوا ان العقل لا يصلح ان يكون طريقا للمعرفة ، فانه كرد فعل لما ذهب اليه هؤلاء قد ظهر المذهب العقلى من جديد حين تصدى (سقراط) لهؤلاء ودافع عن العقل .

صحيح انه وافقهم فى نقد النظريات الطبيعية ، وعدم فائدتها ، كما وافقهم فى الحوار ومناقشة الشبان ، ووافقهم فى أن الحس لا يقع الا

---

(١) سوفسطائى اغريقى عاش من سنة ٤٨٥ ق.م الى سنة ٤١١ ق.م ، وهو زعيم هذه الطائفة التى اشتهرت بمعارضة المذهب العقلى بالمذهب الحسى ، والتى اشتهرت أيضا فى كتب العرب بـ (العندية) وهم غير طائفة اللا ادرية التى ظهرت فى القرن الثالث قبل الميلاد .

على جزئيات متغيرة ، ولهذا اتهمه البعض بانه منهم ، والحقيقة انه من هذه الصلة براء ، فالسوفسطائيون غرباء عن اليونان نزحوا اليها من المستعمرات ، اما هو فيونانى صميم .

غير انه بعد ان وافقهم فى هذا كله قال لهم : ان وراء هـــذه الجزئيات المتغيرة مفاهيم عامة يدركها العقل ويشعر بها كل انسان بفطرته ، وانها ثابتة لا تتغير ، وظل يحاورهم بطريقته السقراطية لاثبات هذه المفاهيم الكلية ، غير انه اقتصر فى محاوراته على المفاهيم الخلقية كالعفة والفضيلة الخ .

وهكذا كان سقراط صاحب الفضل فى تاسيس بنيان الفلسفة بجميع فروعها على اساس عقلى . كما كان لارسطو فى فرع المنطق ــ كمـــا سيأتى ــ النصيب الأوفى .

افلاطـــون :

وجاء (افلاطون (١)) فتابع طريقة استاذه فى اثبات المفاهيم الكلية ، وابان ان وراء هـــذه الجزئيات المتغيرة حقائق كلية ، ولم يقصرها على المفاهيم الخلقية كما فعل سقراط ، ولكنه عممها فى كل فروع الفلسفة وزاد على ذلك القول بوجود عالم المثال . ونظرية المثل

---

(١) ولد افلاطون باثينا وعاش من سنة ٤٢٨ الى ٣٤٧ قبل الميلاد ، تتلمذ على سقراط واشتغل بالشعر ، ثم تركه الى الفلسفة ، وتابع طريقة استاذه وتوسع فيها ، وطاف بكثير من البلاد ومنها مصر ؛ وله مؤلفات كثيرة من اهمها كتـــاب (الجمهورية) .

معناها : (ان لكل نوع فى العالم المحسوس له حقيقة ثابتة فى عالم المجردات صنع العالم المحسوس على هيئتها وصورها) فالانسانية والحيوانية الموجودة فى الذهن لها وجود حقيقى ثابت لا يتغير مسكنــه عالم السماء ، والعالم المحسوس هو وجود ظلى ليس بحقيقى ، فالوجود الحقيقى هو وجود الانواع التى لا تتغير ، والوجود المتوسط هو وجود النوع فى الذهن ، والوجود اسما فقط هو العالم المحسوس .

ولافلاطون طريقتان فى تحقيق نظريته :

الأولى : طريقة الجدل النازل : وفيه يتكلم عن فكرة النــــوع والجنس وبيان الرابطة بينهما وفكرة العلة الفاعلية ، والعلة الغائية ، والحكم الكاذب والحكم الصادق .

ووسيلة الجدل النازل : القسمة او المثال ، فان قسمة الجنس الى انواعه مختلفة ومثاله : المتحرك بالارادة اما ان يكون مفكرا ، او غير مفكر ، فالمفكر هو الانسان ، وغير المفكر اما ان يكون صاهلا ، او غير صاهل ، فالصاهل هو الفرس ، وغير الصاهل اما ان يكون له خوار ، او ليس له خوار ، فالذى له خوار هو الثور . الخ .

والثانية : طريقة الجدل الصاعد : وطرقه اربع هى .

١ ـ الاحساس : وهو ادراك عوارض الأجسام المشاهدة وصفاتها .

٢ ـ الظن : وهو الحكم على المحسوسات بما هى كذلك .

٣ ـ الاستدلال : وهو علم الماهيات الرياضـــية المتحققة فى المحسوسات .

٤ ـ التعقل : وهو ادراك الماهيات المجردة من كل مادة .

وهذه الانواع مترتبة بعضها فوق بعض ، تنتقــل بالنفس من الواحد الى الذى يليه بحركة ضرورية الى ان تطمئن عند الاخير .

وننتهى من كل هذا العرض للمدارس التى سبقت ارسـطو الى القول بانه قد تاثر بهم فى وضعه لعلم المنطق ، وان كانت بعض مسائل المنطق قد ذكرت اثناء جدلهم وبحثهم عن الحقيقة . ففكرة الوجود العقلى التى قال بها برمنيدس والمهايا العامة وتحديدها عند سقراط ، والعبث بالقوانين والأخلاق ونبذ العقل عند السوفسطائيين ، وفكرة الاستقراء والحكم والاستدلال والموضـوع والمحمـول التى قال بها افلاطون . كل ذلك كان له الأثر فى تفكير ارسطو وجمعه لمسائل المنطق من السابقين تارة ، ووضعه قواعد ومسائل اخرى من عنده تارة اخرى .

ارسطو واضع علم المنطق :

وجاء ارسطو فنسج على منوال سقراط وافلاطون فى اثبـات المفاهيم الكلية ولم يقتصر على الجنس والنوع وانما نظـر فى باقى الكليات وقسمها وعرف كل انواعها وفرق بين الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام .

وخالف افلاطون من ناحية وجود عالم للمثال وجودا مستقلا عن الذهن وعن الأفراد ، وذهب الى القول بأن المفاهيم الكلية ليس لهـا وجود مستقل عن الأفراد ، وانما وجودها بوجود افرادها والذهن هو الذى ينتزعها من بين هذه الجزئيات .

هذا : ولم تقف مباحث ارسطو المنطقية عند حد الكليات وتقسيمها ، وانما تجاوز ذلك الى سائر فروع المنطق التى حفلت بها كتب العرب المنطقية كمباحث المقولات والعبارة والتحليلات الأولى ، والتحليلات الثانية والجدل والخطابة ، والشعر ، والسفسطة والاستقراء .

اما المقولات : فهى جمع مقولة ، وهى ما يقال او يحمل على غيره ، والمراد بها اجناس الموجودات الممكنة ، وقد قسمها ارسطو الى جواهر .

واعراض ، وترجع الى عشر مقولات ، للجوهر واحد ، وللعرض تسع منها يجمعها قول بعضهم :

الجوهر الكم كيف والمضاف متى　　اين ووضع له ان ينفعل فعيلا

ونظم بعضهم امثلتها بقولة :

زيد الطويل الازرق ابن مالك　　فى بيته بالأمس كان متكى
بيده غصن لواه فالتوى　　فهذى عشر مقولات سوى

واما العبارة :

ففيها يبحث ارسطو القضية واجزاءها من حيث الافراد والتركيب ، ويقسم المفرد الى اقسامه المختلفة ، ويتكلم عن تناقض القضايا وعكسها ،

وفى كتاب التحليلات الأولى :

يعرف ارسطو القياس ويقسمه الى اشكاله الأربعة المعروفة ، ويتكلم عن ضروب هذه الاشكال المنتجة وغير المنتجة .

وفى كتاب التحليلات الثانية :

يتكلم ارسطو عن البرهان وهو ما تالف من مقدمات يقينية تفيد اليقين كالضروريات وهى اوليات يدركها العقل مباشرة نحو : الأربعة منقسمة الى متساويين ، ومشاهدات تدرك بالحس الظاهر ووجدانية تدرك بالحس الباطن ، وتجريبيات وهى القضايا التى يدركها العقل بعد تكرار المشاهدة ، ومتواترات منها النظريات التى قام الدليل على صدقها كحدوث العالم :

اما التركيب من غير اليقينيات فغير داخل فى دائرة البرهان ، واقسامه كثيرة :

منها الجدل :

وهو ما تالف من مقدمات مشهورة بين جميع الناس مثل العدل والحسن ، أو تكون مسلمة عند الخصم سواء كانت مسلمة عند غيره أم لا كمسائل اصول الفقه عند الفقهاء كقولهم : تجب الزكاة فى حلى البالغة ٠

ومنها الخطابة :

وهى ماتتألف من مقدمات مقبولة ، كالمقدمات المأثورة عن الحكماء والأولياء والعلماء ، والغرض منها حث الناس على ما ينفعهم فى دينهم ودنياهم الخ ٠

ومنها الشعر :

وهو ما تالف من مقدمات تتاثر بها النفس فترغب فى الشىء او ترغب عنه ٠

ومنها السفسطة :

وتتالف من مقدمات كاذبة مثل (كل موجود محسوس ، وكل محسوس مشار اليه) ٠

ومنها الاستقراء :

وهو من المباحث التى عنى بها ارسطو فعرفه وقسمه الى اقسام ٠

ومهما يكن من الأمر فقد ظلت هذه المباحث على حالها كما تركها ارسطو تتوارثها الأجيال من غير تعديل أو زيادة ، حتى جاءت العصور الحديثة ، وكثرت العلوم التجريبية المبنية على الاستقراء والملاحظة ،

فاتجهت الأنظار الى الاستقراء والى قواعده وشروطه التى لابد منها لتكون ما تؤدى اليه من النتائج صحيحا بعيدا عن الخطأ .

ولا يفوتنى فى هذا المجال ان اشير الى ان بعض المناطقة المحدثين ارادوا ان يعلوا من شأن هذه الناحية من المنطق دون الناحية القياسية ، بحجة ان القياس لا يفيدنا شيئا جديدا .

ففى القرن السابع عشر حمل (فرانسوا باكون) (١) على القياس الأرسطى حملة شديدة وقال : انه يعتمد على القضايا الذهنية التى لاوجود لها فى التجربة الواقعية ، وعاب على المتمسكين به من المدرسيين بحجة انه منهج بحث القدماء وحذرهم من استخدامه كما فعل السابقون الذين يعتمدون على المعارف الساذجة ، والظواهر الطبيعية ، واشاد بالاستقراء الذى يعتمد على الملاحظة الدقيقة ، والتجربة الحقة ، وقال ان القياس الارسطى لا يفيد علما جديدا ، الا اذا شملت قضاياه العلوم المبنية على الملاحظة الدقيقة فى العلوم المشاهدة الحسية ، فلا بد من واقع التجربة يذكيها نور العقل .

ويقول : (ديكارت) (٢) فى هذا المجال (ان المنطق الصورى لم يات بشىء من الاكتشافات العلمية) .

وعلى نمط فرانسوا باكون سار (جون استوارت مل) (٣) حيث قال عن منطق أرسطو ان فيه مصادرة على المطلوب ، وانه يجافى الواقع ، ولا يفيد علما جديدا لأن الدعوى أو النتيجة مذكورة فيه ، وان الوقوف عنده يوقف تقدم البشرية فهو عقيم لا يفيدنا فى شىء ، وان منطلق القدماء عاجز عن متابعة الحركة العلمية والتقدم العمرانى .

---

(١) فيلسوف انجليزى عاش سنة ١٥٦١ الى سنة ١٦٢٦ ، وله مؤلفات قيمة من أهمها كتابه (المنطق الجديد) .

(٢) فيلسوف فرنسى من سنة ١٥٩٦ الى ١٦٥٠ م ويعد مؤسس الفلسفة الحديثة .

(٣) فيلسوف انجليزى من سنة ١٦٠٨ الى ١٦٧٣م وله مؤلفات قيمة فى المنطق والاقتصاد السياسى والسياسة .

بينما نجد منطق الاستقراء العلمى يساير وينظم التفكير بالفعل فى مختلف العلوم فلا يعترف بغير الظواهر الواقعية ، والكشـف عن اسرار الطبيعة (١) ٠

وعلى هذا النمط درج المحدثون فى مهاجمة منطق أرسطو ، وعولوا فى ابحاثهم على طريقة الاسـتدلال الاستقرائية ، ورأوا فيها الوسيلة الوحيدة لمعرفة الحقائق العلمية ، وتغالوا فى التحامل على

---

(١) من بين الاعتراضات التى وجهها استوارت مل الى المنطق القديم — ويجد القارىء فى حاشية الشيخ حسن العطار على الخبيصى وفى غيرها من كتب المنطق العربى القديم — الاعتراض الآتى :

القياس استدلال دورى فاسد ، بيانه : أن العلم بالنتيجة فى نحو قولنا — زيد انسان وكل انسان حيوان — متوقف على العلم بالكبرى ، والعلم بها انمـا يحصل بعد ثبوت الحكم بالأكبر على جميع أفراد الأوسط ، ومنها زيد فى المثال المذكور فهى متوقفة على النتيجة ٠ وبعبارة أوضح : العلم بالكبرى متوقف على العلم بالنتيجة لأنك لا تسـتطيع أن تحكم بالحيوانية على جميع أفراد النوع الانسانى الا اذا تأكدت من ثبوت الحيوانية لزيد ، ولو كنت فى شك من ذلك لما اسطعت تعميم الحكم بالحيوانية على جميع أفراد الانسـان ، واذن تكون الكبرى متوقفة على النتيجة ، وهى متوقفة على الكبرى وعلى ذلك يكون القياس استدلالا دوريا فاسدا فلا يعول عليه :

واجيب : بأن الجهة منفكة فانه اذا كان العلم بالنتيجة بخصوصها متوقفـا على الكبرى فان العلم بالكبرى ليس متوقفا على النتيجة بخصوصها ، فان زيدا فى المثال المذكور داخل فى الكبرى ضمنا لاصراحة ٠

وعلى ذلك تكون الكبرى متوقفة على ما كان معلوما ضمنا لا بالخصوص ، وهذا يكفى فى انفكاك الجهة فيبطل الدور ، وحينئذ يقال ان النتيجة افادت شيئا بخصوصه كان معلوما ضمنا قبل ذلك ولا استحالة فى ذلك ٠

المنطق الصورى ، ورموه بأنه لا فائدة فيه ، وأنه لا صلة بينه وبين الحياة الواقعية وارادوا من وراء هذه الطعون ان يحلوا المنـــطق الاستقرائى محل المنطق القياسى وأن يكتفوا بالأول عن الأخير .

ولكن المنصفين من المناطقة المعاصرين رأوا فيما ذهب اليـــه (باكون) ومن دار فى فلكه غلوا لا يتفق مع الواقع ، وبينوا ان الحاجة ماسة الى القديم بقدر مساسها الى المنطق الحديث ، وانه لا يمـــكن الاكتفاء بأحدهما عن الآخر ، وان كلا منهما فى حاجة الى الآخر :

ذلك ان مقدمات القياس تفتقر فى ثبوتها الى الاســـتقراء . فالقياس اذن يعتمد على الاستقراء .

كمـــا ان الاستقراء يعتمد ايضا على القياس ، فنحن لا نكتفى بالقضايا العامة المستنبطة بالاستقراء بل لابد من ان نتحرى صـدقها بتطبيقها على جزئيات اخرى غير التى تم فيها الاستقراء ، ونحن فى الانتقال من هذا العام الى الخاص لابد من مراعاة شروط خاصة وضعت لهداية العقل وعدم وقوعه فى الخطأ حين هذا الانتقال وهذا هـــو القياس .

وبناء على ذلك فلابد من مراعاة الناحيتين الاســـتدلاليتين (القياسية والاستقرائية) فى البحث عن الحقيقة للوصول اليها دون وقوع في الخطأ ولذلك نرى الباحثين من المناطقة المعاصرين يعنون بالناحية الصورية عنايتهم بالناحية الواقعية ، ومن أجل ذلك نرى العلامة (رابييه) يعرف المنطق تعريفا شاملا للناحيتين جميعا فيقول : (هو القواعد التى لابد من مراعاتها لعصمة الفكر وعدم وقوعه فى الخطأ ، وهذه القواعد اما أن تكون معتبرة من ناحية الفكر فى حد

ذاته بقطع النظر عن الواقع ، وهذه هى الناحية الصورية ، وأما أن تكون معتبرة من ناحية الواقع أيضا ، وهذه هى الناحية الاستقرائية الواقعية) فبمراعاة الناحيتين لا يكون الفكر معرضا للزلل .

بهذا العرض للناحية التاريخية لعلم المنطق نكـــون قد مهدنا الطريق أمام الدارسين ليكونوا على علم بتاريخ المادة التى يدرسونها، وانا لعلى ثقة من أن ما كتب فى هذه النبذة لسوف يفيد ويفيد :

مقدمة الشروع فى العلم

تعـــود المصنفون الذين كتبـوا فِى عـلم المنطـــق - جـــريا على العادة التى اعتادها اصحاب التصانيف فى اى فن - انهم قبل الشروع فى المقصود يذكرون مقدمة تسمى مقدمة الشروع فى العلم ، وهذه المقدمة تشتمل على تعريف العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه .

ونحن هنا سنسير على طريقة هؤلاء ، فنتعرض من خلال مقدمة الشروع فى علم المنطق الى : **بيان الحاجة اليه ، وتعريفه ، وموضوعه.**

ولكى نوضح هذه النقاط ، لابد اولا من ان نبين معنى العلم ، ثم نتعرض الى بيان اقسامه .

اما العلم : فالمراد به مطلق الادراك ، وهو فى اصطلاح المناطقة : تحصيل صورة الشىء فى الذهن . فمثلا حصول صورة الفاعل الذى هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله فى ذهنك يقال له علم ، كما يقال له ادراك ، والعلم بهذا المفهوم مرادف لكلمة (تصور) .

اقسام العلم او التصور :

ينقسم العلم او التصور الى قسمين :

القسم الأول : التصور الساذج : ونعنى به التصور الذى ليس معه حكم ، وهو حصول صورة الشىء فى الذهن من غير حكم عليه بنفى او اثبات ، فحصول صورة الانسان فى ذهنك من غير حكم عليها بنفى أو اثبات يقال له تصور .

وعلى هذا فالتصور يشمل ادراك المفردات كتصورك معنى انسان من غير حكم عليه بشيء كما سبق .

كما يشمل ادراك المركبات الاضافية مثل (كتاب محمد) و (منزل ابراهيم) .

ويشمل كذلك المركبات التوصيفية مثل (الحيوان الناطق) و (زيد الفاهم) .

ويشمل ايضا المركبات التامة المشكوك فيها او المتوهمة مثل (على حاضر) من غير تيقن لهذه النسبة .

فهذه الامثلة كلها تندرج تحت التصور وهى عارية عن الحكم سواء اكان على سبيل النفى أو الاثبات .

والحكم هو : اسناد امر لآخر ايجابا أو سلبا .

القسم الثانى من اقسام العلم أو التصور هو التصديق . ونعنى به التصور الذى معه حكم وهو حصول صورة الشيء فى الذهن مع الحكم عليه بالنفى أو الاثبات ، وذلك كأن تدرك ان الفاعل مرفوع ، وان المفعول به منصوب فقد حصلت عندك صورة للفاعل أو للمفعول مع الحكم على الأول بالرفع وعلى الثانى بالنصب وهكذا .

هذا ويلاحظ ان جملة (الفاعل مرفوع) او (المفعول به منصوب) او (الانسان كاتب) هى جملة تصديقية اشتملت على أربعة أمور :

١ ـ الموضوع : وهو المحكوم عليه .

٢ ـ المحمول : وهو المحكوم به .

٣ ـ نسبة حكمية : وهى الارتباط الحاصل بين الموضوع والمحمول.

٤ ـ حكم : وهو ايقاع النسبة أو انتزاعهـــا ، أو اعتقاد ثبوت نسبة المحمول للموضوع أو سلبها عنه .

وسنطبق هذه الامور الأربعة على مثال من الأمثلة السابقة . فمثلا (الفاعل مرفوع) كلمة (الفاعل) هى الموضوع المحكوم عليه ، وكلمة (مرفوع) هى المحمول المحكوم به وهذان أمران لفظيان .

والأمر الثالث فى هذه الجملة التصديقية هو (النسبة الحكمية) وهذه قد يتلفظ بها فى القضية فيعبر عنها بلفظ (هو ، أو كان) وهو ما يسمى بالرابطة ، فيقال مثلا (الفاعل هو مرفوع) وقـــد تخلو القضية عنه اكتفاء باضماره فى العقل فيقال : (الفاعل مرفوع) .

والأمر الرابع فى الجملة التصديقية هو (الحكم) وهو الحكم بمفهوم المحمول على كل فرد من أفراد الموضوع .

وهنا نتساءل : اذا كانت كل جملة تصديقية لابد فيها من هذه الأمور الأربعة فهل معنى هذا أن التصديق مركب ؟ أم هو بسيط وليس مركبـــا ؟

وفى الاجابة على هذا نقول : يرى الحكماء أن التصديق بسـيط لأنه عبارة عن الحكم فقط ، غير انه مشروط تحققه بثلاثة شروط .

١ ـ تصور المحكوم عليه .

٢ ـ تصور المحكوم به .

٣ – تصور النسبة الحكمية التى هى ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه . فاذا قلنا . (الخمر حرام) فهذا تصديق وهو الحكم بثبوت الحرمة التى هى المحكوم به ، للخمر التى هى المحكوم عليه . والنسبة التى هى ثبوت الحرمة للخمر ، وادراكنا لهذا الثبوت هو الحكم وهو التصديق ، وما سبقه من الأمور الثلاثة هى شروط له . ومن المعلوم ان الشرط ما كان خارجا عن الماهية ، وهذه الشروط خارجة عن ماهية التصديق .

اما الامام الرازى : فقد خالف الحكماء فى ذلك وقال : ان مجموع الأمور الأربعة يسمى تصديقا ، فهو مركب وكل منها اجزاء له .

هذا . وقد فهم المتقدمون من كلام الامام الرازى ان التصديق مؤلف من اربع تصورات .

١ – تصور المحكوم عليه .

٢ – تصور المحكوم به .

٣ – تصور النسبة الحكمية .

٤ – تصور هو الحكم .

وفهم المتاخرون من كلامه ان الحكم ليس تصورا ، وانما هو فعل من افعال النفس على معنى ان العقل – بعد تصور الأمور الثلاثة – يفعل فعلا هو : اما ايقاع النسبة واما انتزاعها .

وانت بعد هذا تستطيع بوضوح أن تدرك الفـــرق بين مذهب الامام الرازى ، وبين مذهب الحكماء فى التصديق ، ولا بأس من ايجازه لك فيما يأتى :

التصديق مركب عند الامام الرازى من التصورات الثلاثة والحكم ، وكل واحد من هذه الأربعة (تصور المحكوم عليه ، وتصور المحكوم

به ، وتصور النســـبة الحكمية ، والحـــكم اجزاء داخلة فى حقيقة التصديق ، فالتصديق عنده هو مجموع الأربعة .

اما عند الحكماء فالتصديق بسيط وهو عبارة عن الحكم فقط ، وان التصورات الثلاثة شروط لابد منها خارجة عن حقيقة التصديق ، فالتصديق عندهم هو الحكم .

اقسام التصور والتصديق

ينقسم كل من التصور والتصديق بحسب الضرورة الى قسمين : ضرورى ونظرى .

١ — **التصور الضرورى :** ويقال له البديهى ، وهو مالا يتوقف حصوله على نظر واستدلال وذلك كتصور الحرارة والبرودة والحركة والسكون الخ .

٢ — **والتصور النظرى :** هو ما يتوقف حصوله على نظر واستدلال وذلك كتصور معنى الانسان والعقل والروح الخ ، فهذه التصـــورات تصورات نظرية لأنها تتوقف على كسب ونظر واستدلال ، اى تتوقف على تعريف اذا النظر فى التصورات انما هو التعريف .

١ — **والتصديق الضرورى :** ويقال له البديهى ايضا ، وهو مالا يتوقف حصوله على نظر واستدلال ، وذلك كالتصديق بأن النـــفى والاثبات لا يجتمعان معـــا ولا يرتفعان معا وكالتصديق بان الســـماء فوقنا وان الأرض تحتنا الخ . فهذه الأمثلة وغيرها لا يحتاج العقل فى ادراك ثبوتها الى دليل اذ النظر فى التصديقات انما هو الدليل .

٢ - **والتصديق النظرى :** هو ما يتوقف حصـــــــوله على نظر واستدلال وذلك كالتصديق بأن العالم حادث ، وأن الله موجود ، الى غير ذلك من الجمل التصديقية التى لا يدركها العقل الا بعد التدليل عليهــــا ٠

وانما كان تقسيم التصور والتصـــــديق الى الضرورى والنظرى ضروريا لأنهما لو لم ينقسما اليهما لكانت جميع التصورات والتصديقات اما ضرورية او نظرية والتالى باطل بقسميه ؛ وبطلان التالى يستلزم بطلان المقدم ٠

اما الملازمة فظاهرة ، واما بطلان القسم الأول من التـــالى ، فلأننا نحتاج فى بعض التصورات وفى بعض التصـــــديقات الى نظر واســـتدلال ٠

واما بطلان القسم الثانى منه (أى من التـــــالى) فلأن بعض التصورات وبعض التصديقات ضرورى كما سبق أيضا ٠

ابطلنا اذا : أن تكون جميع التصورات والتصديقات ضرورية ، كما ابطلنا أن تكون جميع التصورات والتصديقاتنظرية ولم يبق الا احتمال واحد من الاحتمالات العقلية **الثلاثة وهو أن بعض التصورات والتصديقات ضرورى والبعض الآخر نظرى وهذا مسلم به قطعا ٠**

ثم ان النظرى يمكن تحصيله من الضرورى ، اما مباشرة ، أو بواسطة تحصيل نظريات باخرى تنتهى الى معلومات بديهية ٠ ولاشك فى ان طريق هذا التحصيل انما هو (الفكر) وقد عرفه المناطقة بأنه : (ترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول) واليك بيان هذا التعريف٠

لفظ (ترتيب) كالجنس ومعنى الترتيب ، هو وضع الشىء فى مرتبته ، واصطلاحا : جعل الأشياء المتعددة على حالة يمكن بسببها أن يطلق عليها اسم الواحد ، فمثلا اذا اردنا ان نحصل حقيقة الانسان ، وعرفناه بانه (الحيوان الناطق) فقد وضعنا (الحيوان) - وهو

الجزء الاعم - اولا ، واخرنا لفظ (الناطق) - وهو الجزء المساوى - وجعلنا المجموع دالا على حقيقة واحدة هى (الانسان) .

فنحن فى هذا المثال قد وضعنا أمرين على حالة مخصوصة بحيث امكننا ان نطلق عليهما اسما واحدا هو ماهية الانسان .

واضافة (ترتيب) الى (امور معلومة) فى التعريف ، فصل اول ، والمراد بالجمع فى لفظ (امور) ما زاد على الواحد ، وكذلك كل جمع يذكر فى تعريفات المنطق والمراد بـ (معلومة) ما هو مصطلح عليه فى فن المنطق من أن العلم هو تحصيل صورة الشىء فى العقل . خرج بذلك ترتيب امور غير معلومة فان ذلك لا يسمى فكرا :

(للتادى الى مجهول) فصل ثان خرج به ما اذا لم يؤد الترتيب الى مجهول فانه والحالة هذه لا يسمى فكرا ، فاذا فرض انك تجهل حقيقة الانسان وأردت اكتسابها من امور معلومة ، فان ذلك يكون بطريق الفكر - اى انك ترتبها على حالة معينة تؤدى بك الى تحصيل حقيقة الانسان التى كنت تجهلها .

وبما ان الفكر قد يصيب وقد يخطىء ، والخطأ اما ان يرجع الى شكل الترتيب وهيئته كما اذا قيل : (الانسان حيوان ، وبعض الحيوان فرس) فهذا الفكر - مع صحته موضوعا - قد يؤدى الى نتيجة فاسدة هى أن (بعض الانسان فرس) وسبب هذا الخطأ ليس مادة القياس ، لأن مادة القياس سليمة ، وانما سببه شكل الفكر وصورته فانها غير صحيحة .

وقد يكون سبب الخطأ هو فساد المادة ، مثال ذلك اذا قلت : الحديد جسم نام ، وكل جسم نام فهو نبات . كانت النتيجة الحديد نبات . وهى نتيجة فاسدة وفسادها انما جاء من فساد المادة ، وان كان الفكر صحيحا من حيث الصورة والشكل **من اجل هذا مست الحاجة الى قانون نعرف عن طريقه الفرق بين الفاسد من الافكار وبين الصحيح**

منها ، ومتى تم لنا هذا سلمت نتائجنا من الأخطاء ، اذ اننا والحالة هذه نستطيع أن نتبين مواضع الخطأ فى افكارنا وافكار الغير ، كما نستطيع أن نتبين افكار الآخرين التى ادت بهم الى نتائج غير سليمة.
وهذا القانون هو المنطق . وقد عرفه المناطقة بأنه : (آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر) وهذا التعريف للمنطق مندرج فى بيان الحاجة اليه .

وانما كان المنطق قانونا ، لأن مسائله قوانين كلية منطبقة على جزئيات كما اذا علم ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ، علم ان كل انسان حيوان ينعكس الى بعض الحيوان انسان . وهكذا .

هذا وقد يقال : ان المنطق نفسه ليس عاصما عن الخطأ ، بل العاصم مراعاته ، فكيف يطلق العاصم عليه ؟

وفى الجواب عن هذا نقول : هذا الاطلاق مجازى وفيه من التاكيد والمبالغة ما لا يخفى .

وانما كان الشروع فى مسائل العلم موقوفا على بيان الحاجة اليه ، لأن الشارع فى العلم لو لم يعلم الغرض من العلم لكان طلبه عبثا .

وكذلك فان الشروع فى مسائل العلم موقوف على تعريف العلم ايضا ، لأن الشارع لو لم يتصور ذلك العلم أولا لما كان على بصيرة فى طلبه . واذا تصوره برسمه حصل له العلم الاجمالى بمسائل ذلك العلم ، حتى ان كل مسألة من هذا العلم ترد عليه يعلم انها منه .

موضوع علم المنطق

بينا لك وجه الحاجة الى علم المنطق ، كما بينا لك تعريف المنطق برسمه (١) من خلال كلامنا عن مقدمة الشروع فى العلم وبقى أن تعرف موضوع هذا العلم وهو : (المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول تصورى او تصديقى) مثال المعلوم التصورى (الحيوان) و (الناطق) ومثال المعلوم التصديقى . (العالم متغير وكل متغير حادث) .

ثم ان موضوع هذا العلم هو هذان المعلومان ـ التصورى والتصديقى ـ لا مطلقا بل من حيث ان ذلك المعلوم التصورى ـ كما فى المثال الأول ـ يوصل الى مجهول تصورى هو (الانسان) وهذا الموصل الى المجهول التصورى يسمى معرفا وتعريفا وقولا شارحا لانه يشرح الماهية ويميزها عما يشاركها فى الجنسية .

او من حيث ان ذلك المعلوم التصديقى ـ كما فى المثال الثانى ـ يوصل الى مجهول تصديقى وهو (العالم حادث) وهذا الموصل الى المجهول التصديقى يسمى دليلا وحجة ، وسمى بذلك لأن من تمسك به حج خصمه أى غلبه . وعلى هذا فقد انحصر المقصود الأصلى من هذا الفن فى الموصل الى التصور والتصديق .

---

(١) ان تعريف العلم برسمه هو من مقدمة الشروع فى العلم ، أما تعريفه بحده فليس من مقدمات الشروع ، ذلك أن حقيقة كل علم هى مسائله ، ولذا لا يعلم تعريف العلم بحده الا بعد الانتهاء من دراسته ، ولهذا السبب لم يجعلوا تعريفه بالحد من مقدمات الشروع فيه . بل الذى من المقدمات هو التعريف بالرسم .

ولكن اذا بان لنا أن العلم يتميز بمعرفة موضوعه أمكن أن يذكر للعلم تعريف بالحد مقتبس من موضوعه . وقد ذكر المؤلفون فى علم المنطق له تعريفا بالحد مأخوذا من موضوعه فقالوا : المنطق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهولات تصورية أو تصديقية .

وانما كانت المعلومات التصورية والتصديقية هى موضوع المنطق، لان المنطقى يبحث فى ذلك العلم عن الأعراض الذاتية لتلك المعلومات، وما يبحث فى العلم عن اعراضه الذاتية فهو موضوع العلم ، ذلك ان مقصد الباحث فى علم المنطق هو تحصيل المجهولات سـواء اكانت تصورية أم تصديقية عن طريق المعلومات التصورية أو التصديقية ، فهو يبحث عن المعلومات التصورية من حيث انها توصـل الى المجهول التصورى ، كأن يبحث عن الجنس والفصل المعينين للماهية التى يريد استجلاءها ، فاذا عثر عليهما رتبهما بأن يجعل الجنس اولا ، ثم الفصل حتى يوصله هذا الترتيب الى استجلاء الماهية التى هى المجهول التصورى ، ومثال ذلك : لو ان شخصا يجهل حقيقة الانسان ، ولكنه يعلم الحيوان ويعلم الناطق فاذا رتبهما بوضع الحيوان اولا ، ثم قيده بالناطق اداه هذا الترتيب الى معرفة الانسان وان كانت المعلومات التى يبحث عنها تصديقات ، فهو باحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصديقى ككونها قياسا ، والمثال لذلك . اذا جهل انسان ان الحديد يتمدد بالحرارة ولكنه يعلم ان الحديد معدن ، وأن كل معدن يتمدد بالحـرارة فاذا رتب هاتين القضيتين اداه ذلك الترتيب الى الكشف عن الحقيقة المجهولة وهى ان الحديد يتمدد بالحرارة .

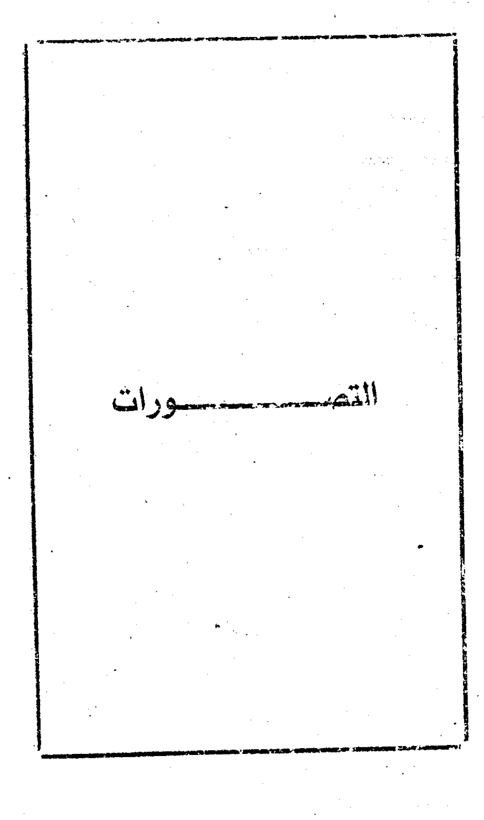
فالمنطق اذا : يبحث عن المعلومات التصديقية من حيث انهـا يتوقف عليها الموصل الى المجهول التصديقى وهو القياس كبحثه فى القضايا من جهة تعريفها وتقسيمها ومعرفة احكامهـا من التناقض والعكس .

ولما كانت القضية تتالف من موضوع ومحمول كان بحثـه عن المعلومات من حيث انها موضوعات ومحمولات مما يتوقف عليـه القياس . ونخلص من كل ما سبق الى ان موضـوع المنطق هو تلك المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصـل الى مجهول تصورى او تصديقى .

هـذا وينبغى ان تعرف ان وجـه توقف الشروع فى العلم على موضوع العلم هو : ان العلوم لا تتميز زيادة تميز الا بتمايز الموضوعات،

فعلم الفقه مثلا يمتاز عن علم اصول الفقه لأن موضوعيهما متمايزان ، فموضوع الفقه افعال المكلفين لأن الفقيه يبحث عنها من حيث الحل والحرمة والصحة والفساد ، وموضوع الأصول الأدلة الســـــمعية لأن الأصولى يبحث عنها من حيث استنباط الأحكام الشرعية منها فالشارع فى العلم لو لم يعلم أن موضوع العلم اى شىء هو لم يتميز العلم المطلوب عنده ، ولم يكن له زيادة بصيرة فى طلبه ٠

والى هنا قد تم الكلام عن مقدمة الشروع فى علم المنطق ٠



التصـــــــــــورات

الفصل الأول

(الألفـاظ)

تعريف الدلالات الثلاث واحكامها :

بعد ان فرغنا من بيان الامور التى اشتملت عليها مقدمة الشروع فى العلم ، يحق لنا ان نبدأ الكلام فى التصـــورات بتعريف الدلالات الثلاث واحكامها ، لأن نظر المنطقى ينحصر فى المفهوم الموصل الى المجهول التصورى أو التصديقى ، ولأن افادة المعانى واستفادتهـــا يتوقف على الألفاظ ، وأيضا الألفاظ ينظر فيها من حيث انها دلائل المعـــانى ٠

وبعبارة اخرى ٠ ان موضوع المنطق ـ كما سبق ـ هو المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها توصل الى مجهول تصـــورى أو تصديقى فاذا أراد المنطقى تحصيل المجهول بالمعلوم لم تكن الألفـاظ وغيرها فى هذا التحصيل امرا ضروريا له ، اذ يمكنه تعقل المعـــانى مجردة عن الألفاظ ، وان كان ذلك عســـيرا ٠ أما افادته ذلك لغيره واستفادته وتعليمه أو تعلمه فلا يتأتى الا باظهار ما يدل عليه من لفظ او غيره ، وعلى هذا ٠ فالبحث فى الألفاظ ليس من المقاصد الأولية لعالم المنطق ، غير انه لما كانت الألفاظ هى قوالب المعانى ٠ وبواسطتها يمكن التعليم والتعلم ، كان البحث فى الألفاظ بالنسبة لعلم المنطق مقصودا لا لذاته بل بالعرض وبالقصد الثانى وهو دلالتها على المعانى؛ ومن هنا قدم المناطقة الكلام على الدلالات ٠

الـدلالة

الدلالة مصدر رباعى وهى لغة تطلق على الهداية ، يقال : دله على الشىء اذا هداه اليه . **وفى اصطلاح المناطقة هى :** كون الشىء بحـــالة بحيث يلزم من العلم به العـلم بشىء آخر . اى كون الدال — سواء كان لفظا او غير لفظ — بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول، وهو المعنى . كعلمك بالحيوان الناطق من لفظ انســـان . فلفظ (انسان) دال ، و (الحيوان الناطق) مدلول ومعنى وكذلك علمك بعدم المرور من وضع النور الأحمر فى الطريق ، فالنور الأحمر دال، وعدم المرور مدلول . وفهم هذا المعنى من الاشارة دلالة .

هذا . وتعرف الدلالة بتعريف آخر وهو انهـــا فهم أمر من امر فالأمر الأول المدلول ! والأمر الثانى الدال . أى فهم المدلول والمعنى من الدال لفظا او غير لفظ .

والفرق بين التعريفين : ان التعريف الثانى لا يسمى الدال دالا الا اذا فهم المعنى منه بالفعـــل ، اما اذا لم يفهم منه المعنى فلا يكون دالا .

واما التعريف الأول . فان الدال فيه يسمى دالا مطلقا ســواء فهم المدلول بالفعل أم لم يفهم ، فهو أعم من الثانى وهو الراجح .

اقســام الدلالة :

يقسم المناطقة الدلالة الى : لفظية . وغير لفظية .

فالدلالة اللفظية : هى ما كان الدال فيها لفظا ، مثالها : دلالة لفظ الفاعل على الاسم المرفوع ، أو دلالة الأنين على المرض .

والدلالة غير اللفظية : هى ما كان الدال فيها غير لفظ ، مثالها، دلالة النور الأخضر على المرور ، والأحمر على عدمه ·

وكل منهما ينقسم الى ثلاثة اقسام : وضعية وعقلية وطبيعية ·

أولا : الدلالة اللفظية الوضعية : ومثالها · دلالة لفظ انسـان على الحيوان النـاطق ودلالة لفظ صـلاة على الأقوال والأفعـال المخصـوصة ·

ثانيـا : الدلالة اللفظية العقلية : ومثالهـا · دلالة المتكلم من تحت الانقاض على حياته ·

ثالثا : الدلالة اللفظية الطبيعية : ويقال لها العادية أيضـا · ومثالها دلالة الأنين على المرض ·

رابعـا : الدلالة غير اللفظية الوضعية : ومثالها : دلالة العـلامة الخضراء على سلامة الطريق والحمراء على خطره ·

خامسا : الدلالة غير اللفظية العقلية : ومثالها دلالة اثر اقدام فى الطريق على مرور شخص من هذا الطريق ·

سادسا : الدلالة غير اللفظية الطبيعية : ومثالها دلالة حمرة الوجه على الخجل وصفرته على الوجل ·

هذه الأنواع الستة من الدلالات يلغى المنطقى منها ما عدا الدلالة اللفظية الوضعية وبعبارة اخرى : ان الدلالة اللفظية الوضعية دون غيرها من بقية الدلالات هى المعتبرة عند المناطقة لأنها منضبطة وغير

مختلفة بالنسبة للأشـــخاص والأزمان ، ولذلك كان النفع بها اعم ، بخلاف غيرها من العقلية والطبيعية وذلك لاختلاف الطبائع والعقول ٠

اقسام الدلالة اللفظية الوضعية :

تنقسم الدالالة اللفظية الوضعية الى ثلاثة اقسام :

القسم الأول : الدلالة المطابقية ٠ وهى دلالة اللفظ على تمـــام المعنى الموضوع له اللفظ ، كدلالة لفظ انسان على الحيوان النـــاطق ، فان لفظ انسان موضوع ليدل على الحيوان الناطق ، وكدلالة لفظ اسد على الحيوان المفترس ، فان لفظ اسد موضوع لهذا المعنى ، ففهم هذا المعنى بتمامه من اللفظ يقال له : دلالة مطابقية ٠

وسميت مطابقية ٠ لمطابقة اى موافقة الفهم المعنى الموضـــوع له اللفظ من قولهم (طابق الشىء الشىء) اذا وافقه من غير زيادة ولا نقصـــان ٠

القسم الثانى : الدلالة التضمنية ٠ وهى دلالة اللفظ على جزء ما وضع له فى ضمن كل المعنى ، كدلالة لفظ انسان على الحيوان فقط، او الناطق فقط ، الذى هو جزء معناه ، اذ علمت ان معناه : حيوان ناطق ٠ وكدلالة لفظ البيت على السقف وحده او الجدار وحده ٠

وسميت تضمنية لفهم الجزء فى ضمن الكل ٠ فليس هناك الا فهم واحد هو بالقياس الى كل المعنى مطابقة والى الجزء تضمن ٠

القسم الثالث : الدلالة الالتزامية ٠ وهى دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الأصلى واللازم له ذهنا ، كدلالة لفظ اثنين على الزوجية

والعمى على البصر ، والانسان عن قبول العلم ، فان لفظ انسان لم يوضع لهذا المعنى الذى هو قبول العلم ، وانما وضع لمعنى آخر هو حيوان ناطق ، فقبول العلم خارج عنه لازم له ذهنا ٠

وسميت التزامية ، لاستلزام المعنى الموضوع له اللفظ هذا المعنى الخارج عنه اللازم له ذهنا ٠

هذا ٠ وقد اشترط المناطقة لتحقيق الدلالة الالتزامية ان يكون اللازم لازما ذهنا سواء اكان لازما ذهنا وخارجا معا ، أو ذهنا فقط ٠ ولذلك قسموا اللزوم الذى هو عبارة عن : ارتباط بين شيئين بحيث اذا وجد احدهما بعينه وجد الآخر بدون عكس كلى ٠ اقول : قسموا هذا اللزوم باعتبار المحل الذى يقع فيه الى ثلاثة اقسام :

١ ـ لزوم فى الذهن فقط مثل لزوم البصر للعمى ذهنا ، والحركة للسكون ذهنا اذ السكون عدم الحركة ، والعمى عدم البصر ، فهناك تلازم بينهما فى الذهن مع المنافاة بينهما فى الخارج ٠

٢ ـ لزوم فى الخارج فقط ٠ مثل لزوم السواد للغراب ، فانه لا يوجد فى الخارج غراب غير اسود ، أما فى الذهن فان الذهن يتصور غرابا غير اسود ، فلا لزوم بينهما ذهنا ٠

٣ ـ لزوم فى الذهن وفى الخارج معا ٠ مثل لزوم الشجاعة للأسد ، ولزوم الزوجية للأربعة ، فان الشجاعة للأسد لازمة ذهنا وخارجا ، وكذلك الزوجية للأربعة لازمة ذهنا وخارجا ٠

كما يقسم المناطقة اللزوم باعتبار الوضوح والخفاء الى قسمين :

١ ـ لزوم بين ٠ أى واضح ٠ وهو الذى لا يحتـــاج فى اثبات لزومه لغيره الى دليل مثل ٠ لزوم الزوجية للأربعة والشجاعة للأسد ٠ فان لزوم هذين لملزوميهما لا يفتقر الى دليل ٠

٢ ـ لزوم غير بين ٠ وهو الذى يحتاج فى اثبات لزومه لغيره الى دليل وذلك كلزوم الحدوث للعالم فانه يحتاج الى دليل ، ودليله : العالم متغير وكل متغير حادث فالعـــالم حادث ٠ فلا يمكن الجزم بلزوم الحدوث للعالم الا بعد هذا الدليل ٠

ثم ان اللازم البين ينقسم الى قسمين :

١ ـ لازم بين بالمعنى الأخص ٠ وهو ما يكفى فى الجزم باللزوم بين اللازم والملزوم تصور الملزوم فقط ٠ كلزوم الزوجية للأربعة ٠ فمتى تصورت الأربعة انتقل الذهن الى لازمها وهو الزوجية وجزم باللزوم بينهمـــا ٠

٢ ـ لزوم بين بالمعنى الأعم ٠ وهو ما لا يكفى فيه تصور الملزوم فقط بل لابد فيه من تصور اللازم أيضا حتى يجزم العقـــل باللزوم بينهما ، وذلك كلزوم قبول العلم للانســـان فانه لا يكفى تصـــور الملزوم وحده الذى هو معنى الانسان ، بل لابد من تصور اللازم الذى هو قبول العلم حتى يمكن الجزم باللزوم بينهما ٠

وسمى هـــذا أعم ٠ لأنه متى تحقق تحقق من الأخص دون عكس ٠ على انه ينبغى أن يراعى هنا أن المعتبر فى دلالة الالتزام هو اللازم الذهنى البين بالمعنى الأخص ٠

وإذا تقرر هذا فينبغى مراعاة ما يأتى :

يشترط فى الدلالة الالتزامية :

كون المعنى الخارج عن مدلول اللفظ بحالة يلزم من تصور المسمى (اى معنى اللفظ) فى الذهن تصوره ، وواضح ان هذا الشرط معناه . ان اللزوم يجب ان يكون بينا بالمعنى الأخص لكى تتحقق الدلالة الالتزامية ، وعلماء المنطق يسمون هذا اللزوم لزوما ذهنيا ، ولكن يجب ان نلاحظ انهم يعنون بذلك - لا مجرد المكان - بل هذا المعنى وهو أنه بمجرد تصور المعنى المدلول للفظ يتصور اللازم ، ويجزم العقل باللزوم ولا يشترط أن يكون اللازم بحالة يلزم من تحقق المسمى فى الخارج تحققه فيه .

أما انه يشترط اللزوم الذهنى البين بالمعنى الأخص - كما أسلفنا - فلأن اللفظ لا يعقل أن يدل على كل معنى خارج عن معناه . اذ لو كان الأمر كذلك للزم أن يكون أى لفظ يطلق يفيد معان لا نهاية لها وهو ظاهر البطلان .

ولما كان الدال هو اللفظ ، ودلالته : اما لأنه موضوع بازاء المعنى ، واما لأنه متى فهم معناه فهم امر آخر ، وهذا المعنى الآخر لا يدل عليه اللفظ من حيث انه موضوع بازائه ، فلم يبق الا أنه يدل عليه . بالاعتبار الثانى .

وأما انه لا يشترط فى دلالة الالتزام اللزوم الخارجى ، فلأن العدم (كالصمم) يلزم من تصوره تصور الملكة ، لأن الصمم هو عدم السمع عما من شأنه أن يكون سميعا ومثله (العمى) فانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ، مع المعاندة بينهما فى الخارج فلو اشترطوا اللزوم الخارجى لم يكن لفظ العمى متى أطلق وفهم معناه لزمه تصور البصر .

بيان نسب الدلالات الثلاث وتلازمها

تبين لك مما سبق ان دلالة المطابقة : هى دلالة اللفظ على تمـام المعنى الموضوع له ، والتضمن : دلالته على جزء المعنى فى ضـمن كله ، والالتزام دلالته على أمر خارج عن معناه لازم له · وهنا نقول :

ان دلالة المطابقة لا تسـتلزم دلالة التضـمن ، لجواز أن يكون المعنى بسيطا لا جزء له كالجوهر الفرد ، والنقطة ، وواجب الوجود، كما انها لا تستلزم دلالة الالتزام لجواز ان يكون اللفظ لازم له ذهنى بالمعنى الأخص كالنقطة خلافا للفخر الرازى حيث قال : ان لكل ماهية لازما اقله كونه غير ما عداها :

وقد ردوا عليه : بأن ما قاله لازم بين بالمعنى الأعم ، والمطنقيون يشترطون فى اللازم ان يكون بينا بالمعنى الأخص خلافا له ولكثير من المتأخرين ، فانهم اكتفوا باللازم البين بالمعنى الأعم ·

وأما التضمن والالتزام : فانهما يسـتلزمان المطابقية ضرورة ان كلا منهما تابع لها والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع ، فاذا ما وجدتا لزم وجود المطابقية ·

ولا يلزم من وجود التضمنية وجود الالتزامية ، لجواز ان يكون المعنى المطابقى مركبا وليس له لازم ذهنى بالمعنى الأخص ، فتتحقق التضمنية ولا تتحقق الالتزامية ·

كما لا يلزم من وجود الالتزامية وجود التضمنية ، لجـواز أن يكون المعنى المطابقى بسـيطا وله لازم ذهنى بين بالمعنى الأخص ، فتتحقق الالتزامية ولا تتحقق التضمنية ٠

هذا ٠ وقد ذهب فريق من المناطقة ، الى أن دلالة العـــام على بعض أفراده دلالة مطابقية وحجتهم فى ذلك : ان العام فى قوة قضايا متعددة فانك اذا قلت : (جاء أولادى) فهـذا التركيب فى قـــوة ٠ جـاء محمـد ابنى وعلى ابنى وابراهيم ابنى ، فدلالة العـــام على بعض الأفراد تكون مطابقة ، وهذا رأى مرجوح ٠

وذهب الفريق الآخر : الى أن دلالة العام على بعض أفراده دلالة تضمنية ، وهذا هو الرأى الراجح فان العام موضوع لجميع الأفراد ، فدلالته على واحد من أفراده يقال لها تضمنية ، لأنها دلالة اللفظ على جزء المعنى ، لأن هذا الفرد المفهوم من اللفظ بعض معناه وجزؤه ، وان كان فى ذاته جزئيا ٠

مباحث الألفاظ

عرفت مما ســبق أن كل لفظ نستعمله يدل على تمـــام معناه المطابقى ، وانه ان دل على معنى تضمنى أو التزامى فانه يدل عليـه بعد دلالته على المعنى المطابقى ٠ لذلك سنقتصر هنا فى تقسيم اللفظ المستعمل وافادة أحكامه على الدال بالمطابقة ، لأن كل ما يثبت للفظ من حيث دلالته التضـــمنية أو الالتزاميـــة يثبت له من حيث دلالته المطابقية ولا عكس ٠

اقسام اللفظ المستعمل :

ينقسم اللفظ المستعمل الى : مركب ، ومفرد .

اما المركب : فهو ما دل جزؤه على جزء معناه المقصود دلالة مقصودة . مثل (محمد كريم) ومثل (الله قادر) ومثل (غلام محمد) واليك بيان المحترزات فى هذا التعريف .

قولنا (ما دل جزؤه) يخرج به ما لا جزء له أصلا مثل لام الجر وهمزة الاستفهام .. الخ .

ويخرج ايضا ماله جزء ولكن لا يدل . مثل الفاء من (فهم) والميم من (محمود) . الخ .

وقولنا : (على جزء معناه المقصود) يخرج به ماله جزء يدل على معنى غير المعنى المقصود . مثل : (سيف الدين) و (عبد الحميد) . اذا كان كل منهما علما على شخص معين ، فان (عبد الحميد) على سبيل المثال لفظ مؤلف من كلمتين هما (عبد) و (الحميد) ولكل كلمة منهما معنى ، وليس هو المعنى المقصود من اللفظ بعد ان صار علما ، فان معناه بعد العلمية هو ذلك الشخص المعين المسمى بـ (عبد الحميد) من غير ملاحظة لما كان يدل عليه كل جزء على حدة قبل ان يكون علما .

وقولنا : (دلالة مقصودة)يخرج به ماله جزء يدل على جزء معناه المقصود ، لكن الدلالة ليست مقصودة كما اذا سمى شخص بـ (حيوان ناطق) وصار ذلك علما عليه ، فانه يكون حينئذ مفردا لأن ذلك اللفظ وان كان له جزء هو (حيوان) و (ناطق) ولجزئه معنى هو جزء معنى الشخص المعين ولكن دلالة (حيوان)

مثلا الحالة هذه على معنـــاه الذى هو جزء المعنى المقصـــود ليست مقصودة ، بل لم يقصد المنادى لهذا الشـــخص بقوله : (يا حيوان ناطق) الا نداء شخص مسمى بهذا الاسم .

ومتى خرجت هـذه الأمور الأربعـــة بتعريف المركب ، دخلت فى تعريف المفرد ، لأن اللفظ المستعمل اما مركب واما مفرد ، وإذا لم تكن هـــذه الأربعة من قبيـل المركب ، كانت من قبيـل المفرد ، اذ ليس يوجد قسم ثالث للفظ المستعمل .

اقسام المركب :

وينقسم المركب الى قسمين : مركب تام ومركب ناقص .

١ — **فالمركب التام** : هو ما افاد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها : مثل (على نائم) و (قـــام ابراهيم) و (ذاكر دروسك) و (لا تلعب) .

وهذا المركب التام ينقسم الى : خبر ، وانشاء .

فالخبر : هو اما احتمـل الصدق والكذب لذاته . مثـــل (محمد رسول) و (قام على) ويســـمى ذلك فى عـرف المناطقة (قضـية) كما يسـمى (تصديقا) .

والانشـــاء : هـــو ما لا يحتمـل الصدق والكذب . مثـــل (اجتهد) و (لا تهمل) و (هل ذاكرت درسك ؟) الخ . هذا : والانشـــاء يشمل الأمر والنهى والدعاء والالتماس والنداء وصـــيغ العقود . هذا فيما يتعلق بالمركب التام واقسامه .

٢ — **واما المركب النـاقص** : فهو ما لم يفد المخـــاطب فائـدة يحسن السـكوت عليهـــا . مثـــل (ان قـــام على) و (على العـــاقل) .

وينقسم المركب الناقص الى ٠ تقييدى ، وغير تقييدى ٠

فالتقييدى : ما كان الجزء الثـــانى فيه قيـدا للأول ســـواء اكان صـــفة ام مضافا اليه مثـــل (زيد العاقل) فان العـــاقل صفة لزيد ، ويســـمى تقييدى توصيفى ، وان كان الثـــانى مضـــافا اليه مثل (كتاب ابراهيم) سمى تقييدى اضافى لأن الثانى مضـاف اليـــه ٠

وغير التقييدى : وهو ما كان الجـزء الثـــانى فيه غير قيد ٠ مثل قولك : (قد يقـوم) و (ان قام) بدون ملاحظـــة الفـــاعل والا كان تاما ٠

هذا فيما يتعلق بتعريف المركب واقســامه ٠

واما المفرد : فهـو مالا يدل جزؤه على جـزء معنـــاه المقصود دلالة مقصودة ٠ فشمل الأنواع الأربعة التى خرجت بتعريف المركب كما اسلفنا ٠ فكلها من قبيـل المفرد ، فقسمة اللفظ المســتعمل الى مركب ومفرد على هـذا ثنائية :

وقد قدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب وجودى اما تعريف المفرد فعدمى ، ولا شـــك فى ان الوجـود مقدم فى الاعتبار على العدم ٠

اقسام اللفظ المفرد : ٠

ينقسم اللفظ المفرد الى ثلاثة اقســام واليك البيـان :

١ ـ **الأداة :** وهى الحرف عند النحـــاة ، وهى لفظ مفـــرد لا يصلح للاخبار به وحده مثـــل باء الجـــر ولامه ٠ وهـــذا الذى لا يصلح للاخبار به واحد من اثنين ٠

اولهمـا : ما لا يصلح للاخبار به أصـلا مثـل حروف الجـر
وثانيهما : مالا يصلح للاخبار به وحـده وان صـلح لذلك مع شىء آخـر كـ (لا) فى مثـل قولك : (النبـات لا حجر) فان الخبر هنـا هو مجموع لا حجر ، فلفظ (لا) لها مدخل فى الاخبـار ٠

٢ ـ **الكلمة :** وهى الفعل عند النحاة ، وهى لفظ مفرد يصلح للاخبار به وحده ، ويدل بهيئته وصـورته على زمان من الأزمنـة الثلاثة مثـل (قام ويقوم وقم) ٠

٣ ـ **الاسم :** وهو اللفظ المفرد الصالح للاخبار به وحـده وليس دالا على الزمان بهيئته مثل (محمد ، على ، ابراهيم ، بكر) الخ ٠

هـذا وبعض الأسـماء لا يظهر فيهـا ضابط الاسم كالضـمائر المتصلة ونظرا لأن الضمير المتصـل له مرادف هـو نظيره من الضمائر المنفصلة يصلح ان يقع خبرا ، لذلك فان الضمائر المتصـلة هى من قبيل الأسـماء ٠

والخلاصة : ان اللفظ المفرد ان لم يصلح للاخبـار به وحـده ، فهو اداة ، وان صلح للاخبار به فان كان صالحـا أيضـا للاخبار عنه فهو اسـم ، والا فهو كلمة ٠

أنـواع الاسم :

أنواع الاسم تسعة هى (الجزئى والمتواطىء والمشكك والمشترك والمنقول العرفى والمنقـول الشرعى والمنقول الاصـطلاحى والحقيقة والمجـاز) ٠

وضابط ذلك : أن الاسـم اما أن يـدل بالمطـابقة على معنى

واحد ، واما ان يدل على اكثر من معنى فان كان الأول ، فاما ان يكون ذلك المعنى الواحد مشخصا غير قابل للمشـــاركة ـ فهـــو العلم عند النحاة وهـــو الجزئى الحقيقى فى اصطلاح المناطقة (١) نحو (على وابراهيم) ٠ واما ان يكون الاســـم دالا على معنى واحد غير مشخص بل قـــابل للاشتراك ومقول على كثيرين فهو الكلى ٠ مثل (المعدن ـ المثلث ـ الانسان) ٠ وحينئذ ٠ اما ان يكون معنـــاه فى افراده بالسوية ـ اى لم تتفاوت افراده فى صـــدقه عليها ـ أولا ٠ فان استوت أفراده فيه سمى بعضها (متواطئا) مثل (الانســـان ، والذهب) وان تفاوتت افراده فيه بأن كان فى بعضها أولى منه فى الآخر او اقدم او اشد سمى (مشككا) مثل البياض ، فانه فى الثلج اشد منه فى العاج ، ومثل الوجود فانه فى الواجب تعالى أولى واقدم واشـــد منه فى الممكن ٠ واما ان دل الاســـم على اكثر من معنى ، فاما ان يكون اللفظ قد استعمل فيهـــا استعمالا لغويا فهو (المشترك اللفظى) كالعين ، فانها فى اللغة بمعنى الباصرة ، او عين المـــاء او الذهب ، وان كان اللفظ قد استعمل فى اللغـــة بمعنى ثم نقـــل الى معنى آخـــر سمى (منقولا) وهو ثلاثة أنواع :

لأن الناقل ان كان هو العرف العـــام فهو (المنقول العرفى) كلفظ (دابة) كان اصـــل استعماله موضوعا لكل ما يدب على الأرض من الكائنـــات الحية ، ثم نقـــله العرف العـــام لذوات القوائم الأربع من الخيـــل والبغال والحمير الخ ٠

وان كان الناقل هـــو الشرع سمى (منقـــولا شرعيـــا) كالصلاة ٠ اذ هى فى اللغـــة بمعنى الدعـــاء ثم نقـــلها الشرع الى العبـــادة المعروفة ٠

---

(١) ان علماء المنطق يقصدون بالجزئى : كل اسم يدل على واحد معين ، كضمير المفرد مثل (انا وانت) وكاسم الاشارة للمفرد مثل (هذا وهذه) وكاسم الموصول للمفرد مثل (الذى والتى) ٠

وان كان الناقل هو العرف الخاص سمى (منقولا اصطلاحيا) كلفظ الفعل اذ معنـاه فى اللغة : كل ما يصـدر عن الفـاعل ، ثم نقله النحاة الى الكلمة الدالة بهيئتها على احـد الأزمنة الثلاثة ، وكلفظ النظر فان معناه لغة الابصـار ثم نقله المناطقة الى ترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول ٠

والجدير بالملاحظة هنا امران : اولهما : ان تكون هناك مناسبة ما بين المعنى المنقول عنه والمعنى المنقول اليه ٠ وثانيهما : ان يكون المعنى الأصلى قد هجر ، والا فان استعمل اللفظ فيه ايضا سـمى حقيقة اذا استعمل فى معنـاه الأصلى ، ومجـازا اذا استعمل فى المنقول اليـه كلفظ (غزالة) فانه حقيقة فى الحيوان البرى ، ومجـاز فى الفتاة الجميـلة ٠

هذا ٠ ويقسم اللفظ بالنسبة الى غيره من الألفاظ الى :

١ ـ مرادف للآخر ٠ ومعنى الترادف ٠ اتفـاق اللفظين فى المعنى (كالأسـد والليث) و (البر والقمح) ٠

٢ ـ ومباين له ٠ وهـو ان يكون للفظ معنى مغـاير لمعنى لفظ آخـر كالذهب والحديد) فهما متباينان كما هو واضح ٠

الفصل الثاني

المعانى المفردة

أقسام المفرد باعتبار مفهومه (١) ومعناه

يقسم المناطقة المفرد باعتبار مفهومه ومعناه الى قسمين : كلى وجزئى .

١ ـ **أما الكلى** : فهو ما لا يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين . مثل (انسان) و (فرس) و (معدن) فان تصور معانى هذه الالفاظ لا يمنع العقل من ان يطلقها على كثيرين ، اذ معنى (الانسان) انه (الحيوان الناطق) وهذا المعنى يشترك فيه كثيرون . وقل مثل ذلك فى الباقى .

٢ ـ **وأما الجزئى (٢)** : فهو ما يمنع نفس تصوره من صدقه على كثيرين . مثل (هذا الانسان) فان مفهومه بمجرد حصوله فى العقل يمنع من صدقه الا على انسان واحد معين ، لأن الاشارة قد حددته لواحد فقط ، ومثل محمد ، والكتاب . وحديقة الحيوان ، وما الى ذلك من الأعلام الشخصية ، فمحمد مثلا : ان شاركه غيره فى اسمه فذلك اشتراك لفظى عرض له من تعدد الوضع فلا عبرة به . لأن المعتبر انما هو الاشتراك المعنوى لا اللفظى .

---

(١) يراد بالمفهوم : المعنى الحاصل فى العقل من اللفظ .

(٢) يراد بالجزئى هنا الجزئى الحقيقى احترازا عن الجزئى الاضافى .

ومن اجل هـــذا نـرى المناطقة يقســـمون الشركة الى لفظية ومعنوية ، ويريدون باللفظية ، المشترك اللفظى ، وبالمعنــوية : المعنوى أو (الكلى) .

وخرج نحو (بكر) المشترك فيه بنوه باعتبــار ابوته لهم ، لأن الاشتراك ليس فى مدلول بكر .

وانما قلنا فى تعريف الكلى والجزئى عبارة (نفس تصوره) لكى ننبه على ان المعتبر فى افادة الشركة أو عدمها هو نفس التصــور ولا عبرة بالخــارج اطلاقا .

ويلاحظ اننا قد قدمنــا الكلى على الجــزئى لأن الكلى هــو المقصود بالذات اذ هــو مادة الحــدود والبراهين والمطــالب غالبا . بخلاف الجزئى لأن مفهومه عدمى ولا غرض للمنطقى فيه لأن المنطقى انمـــا يبحث عن امور اذا رتبت على وضــع مخصوص وكانت معلومة ادت الى تحصــيل امر مجهول ، فان كان المجهول امرا تصــوريا ، وقع الترتيب فى بعض الكليات وسمى ذلك تعريفا - كمـــا سيأتى ان شـــاء الله .

ولما كانت الجزئيــات انمــا تدرك بالحس . ولا يمكن ان يؤدى ترتيب المحسوسات بالنظر الى محسوس آخـــر الى مجهول ، لمــا كان الأمر كذلك لم يكن للنطقى من ذكر الجزئيــات غرض . غاية ما فى الأمر انهم عند كلامهم عن الكليات يذكرون الجزئيات ليقــع التمايز بينهما .

اقسام الكلى باعتبار وجود أفـراده فى الخـارج

المتقدمون من المناطقة : يقســمون الكلى باعتبــار وجــود افراده فى الخارج الى ثلاثة اقسام ٠

الأول : كلى لم يوجــد من افــراده شىء ومثــاله (شريك البارى) و (العنقـــاء) ٠

الثانى : كلى وجد منه فــرد واحــد ٠ ومثـــاله (الــه) و (شمس) ٠

الثالث : كلى وجد منه افراد كثيرة ٠ ومثاله (انسان) و (صفة) ٠

أما المتاخرون : فقد جعلوا الأقسام ستة : فقسموا كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة الى قسمين : فقالوا فى القسم الأول من تقســيم المتقدمين ، وهو مالم يوجد من افراده شىء ٠ انه ينقسم الى قسمين : قسم يستحيل وجوده كشريك البارى ، وقسم يجوز وجوده كالعنقاء ٠

وقالوا فى القسم الثانى وهو ما وجد منه فرد واحد ، انه ينقسم الى قسمين كذلك : قسم يستحيل وجود غيره معه كالاله المعبود بحق والرازق والخالق فقد قام الدليل على استحالة وجود غيره معه ، وقسم يجوز وجود غيره معه ٠ كالشمس والقمر ، فالموجود منها واحـــد ، والعقل يجوز ان يخلق الله منهما الكثير ٠

وقالوا فى القسم الثالث من تقسيم المتقدمين وهو ما وجد منه كثير : انه ينقسم الى قسمين ايضا : قسم متناه (اى محصور فى عدد)

كالكواكب السيارة والانسان والحيوان فكل هذا موجود والموجـود متناه ضرورة ٠ وقسم غير متناه ومثاله كمال البارى وهو لا نهاية له ، فلا يقف عند حد ولا يحصره عد ٠

وبهذا تكون اقسام الكلى ثلاثة عند المتقدمين من المناطقة ، وستة عند المتاخرين منهم ٠

د٠ ١٠ ما يو

بيان النسبة بين كل كلى والآخر :

ينبغى ان تعرف ان الكلى يدل على امرين :

الأمر الأول : انه قد يقصد منه معناه (اى مفهومه) ٠

الأمر الثانى : انه قد يقصد منه افراده (اى ما صدقاته) ٠ بيان ذلك ٠ ان « انسان » معناه حيوان ناطق ، وافراده وما صدقاته على وبكر ومحمد ٠ ألخ ٠ فاذا اردنا النسبة بين الكليين : فاما ان نعقدها بينهما بالنسبة لمعناهما ، واما ان نعقدها بينهما بالنسبة لافرادهما ، فالنسبة بينهما من حيث معناهما ومفهومهما احد امرين :

١ ـ **اما الترادف ـ واما التباين :** وذلك لان معناهما اما ان يكون متحدا (كأسد وهزبر ، وقمح وبر) واما ان يكون مختلفا (كانسان وفرس) ٠ فان كان الأول فالنسـبة بينهمـــا الترادف ، واللفظان ـ مترادفان ٠ وان كان الثانى فالنسبة بينهما التباين ، وهما متباينان كمـــا ترى ٠

اما اذا اردنا ان نعقد نسبة بين كليين باعتبـــار افرادهمـــا وماصدقاتهما كانت النسبة بينهما :

١ — **اما التساوى :** وذلك اذا كان كل واحد منهما يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر أى ان افرادهما واحد (كانسان وناطق) فان كل ما يصدق عليه انسان يصدق عليه ناطق ، وكل ما يصدق عليه ناطق يصدق عليه انسان ، فهما متساويان والنسبة بينهما التساوى •

٢ — **واما التباين الكلى :** وذلك اذا لم يصدق كل واحد منهما على شىء مما يصدق عليه الآخر (كانسان ، وفرس) فلا يصدق الانسان على شىء مما يصدق عليه الفرس ، ولا يصدق الفرس على شىء مما يصدق عليه الانسان ، فهما متباينان ، والنسبة بين هذين الكليين هى التباين الكلى •

٣ — **واما العموم والخصوص المطلق :** ويسمى ايضا (التبـــاين الجزئى) وذلك اذا كان احد الكليين يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر بدون عكس (كانسان وحيوان) فان « الحيوان » يصدق على كل افراد « الانسان » فيقال • (كل انسان حيوان) • ولا يصـــدق « الانسان » على كل افراد « الحيان » ، فان من أفراد الحيوان الفرس والنمر والجمل الخ ولا يقال عليها انسان ، بل حيوان فقط • فالنسبة بين هذين الكليين هى العموم والخصوص المطلق اذ الحيوان اعـــم مطلقا والانسان اخص مطلقا •

٤ — **واما العموم والخصوص الوجهى :** وذلك بان يصـــدق كل واحد من الكليين على بعض ما يصدق عليه الآخر مثل (انســـان ، واسود) اذ يصدق كل منهما على الانسان الأسود ، فيقال عليه انسان ويقال عليه اسود • فيجتمعان فى هذه الصورة ، وينفرد الانسان فى

الأبيض فيقال عليه انسان · ولا يقال عليه اسود · وينفرد الأسود فى الفحم فيقال عليه اسود ، ولا يقال عليه انسان وعلى هذا فالنسبة بين هذين الكليين هى العموم والخصوص الوجهى · وسبب تسميته بـ (الوجهى) ان كل واحد من الكليين له وجه من العموم ووجه من الخصوص كما وضح لك ·

أقسام الكلى بالنظر الى الماهية

ان اى كلى انما يدل على معنى هو ذاتى له ، كما يدل على لازم لهذا المعنى هو عرضى فكل من الذاتيات والعرضيات كليات · ولنوضح ذلك بالمثال : لفظ (انسان) مثلا معناه حيوان ناطق ، **ويلزم هذا** المعنى قبول العلم وصنعة الكتابة ، فكل من حيوان وناطق **أجزاء لمعنى** الانسان وهى ذاتية له اى انها داخلة فى حقيقته ، وكل من قبول العلم والكتابة لوازم لهذا المعنى السابق ، وهى عرضية بالنسبة للانسان لخروجها عن الحقيقة التى هى الماهية والمعنى الموضوع له الانسان · وقل مثل ذلك فى لفظ فرس ومثلثوحيوان ·· الخ فكلها كليات لها **ذاتيات وعرضيات** · اذا عرفت هذا فاعلم **أن الكلى ينقسم الى ذاتى ، وعرضى ·**

١ ـ **أما الذاتى :** فقد عرفه المناطقة بأنه مـا ليس خارجا عن الماهية · وهذا التعريف للذاتى يتناول : ما كان تمام ماهية (كالنوع) او جزء ما هية (كالجنس والفصل) فيكون الذاتى هو (النوع والجنس والفصل) ·

٢ ـ **وأما العرضى :** فقد عرفوه بأنه ما كان خارجا عن الماهية وهذا يتناول (الخاصة والعرض العام) لأنه ان كان مختصا بأفراد حقيقة واحدة (فالخاصة) · وان كان يشمل حقائق مختلفة (فالعرض العـام)

هذا : والذاتى نسبة الى الذات ، والعرضى نسبة الى العارض ٠ الا ان النسبة فيهما على غير قياس ٠ اذ النسبة الى الذات ذوى ، والى العارض عارضى ٠٠

الفرق بين الذاتى والعرضى :

نظرا لصعوبة التمييز بين الذاتى والعرضى فقد ميز المناطقة بينهما بثلاثة امور :

الأول : ان الذاتى هو الذى لا يمكن فهم الذات بدونه ، كالحيوان بالنسبة للانسان والمعدن بالنسبة للذهب ، اذ يتوقف فهمهما على فهم ذاتياتهما المذكورة ، ولا يتوقف فهمهما على عرضيهما ، كالماشى بالنسبة للانسان ، اذ هو خارج عن معناه ٠

الثانى : أن الذاتى لا يعلل ٠ بمعنى أن الذاتى لا يثبت لما هو ذاتى له بعلة ، فلا يقال : لم كان الانسان حيوانا أو ناطقا ؟ لأن الانسان هو كذلك فكأنك قلت لم كان الانسان انسانا ؟ ٠ وأما العرضى فيعلل ٠ فيقال فيه : لم كان الانسان ضاحكا ؟ لأن الضـــحك معلول بالتعجب ، المعلول بادراك الغرائب ، المعلول فى النهاية بالقوة العاقلة التى هى الناطقية ٠

الثالث : أن الذاتى هو الذى لا تبقى الذات مع توهم رفعه ، بخلاف العرضى ، اذ لا يوجد الانسان مع فقد الحيوانية او الناطقية الذاتيين ، ويوجد مع فقد الكتابة أو التدخين اذ كل منهما عرضى ٠

الكليـــات الخمس

سبق أن عرفنا أن الكلى بالنسبة الى ما تحته من الأفراد ، امـــا جزء من ماهية الأفراد وهو (الجنس والفصل) أو تمامهـــا : وهو (النوع) أو خارج عنها : وهو (الخاصة والعرض العام) . فالكليات على هذا بحسب الاستقراء خمس : هى (الجنس . النوع . الفصل . الخاصة . العرض العام) .

وهذه الكليات الخمس كما سبق ان اشرنا هى مبادىء للتصورات، فان للتصورات مبادىء ومقاصد ، **أما مباديها** : فالكليات الخمس ، **وأما مقاصدها** : فالتعريف ويقال له : المعرف ، والقول الشارح .

ولما كان القول الشارح هو طريق اكتساب المجهولات التصورية . وهو المقصد للتصورات وكان تركيبه من تلك الكليات الخمس ، كانت تلك الكليات وسيلة اليه فكان لابد من أن تعرف بادىء ذى بدء .

غير انه يجدر بنا – قبل ان نتناولها بالشرح والتفصيل – ان نذكر هنا بعض ما يتعلق بها فنقول :

ان بعض الكليات الخمس يقع فى جواب سؤال ، وبعضها لا يقع جوابافما لا يقع جوابا لسؤال مطلقا هو العرض العام .

وما يقع فى جواب سؤال : اما ان يكون السؤال بما أو بأى ، فان هاتين الصيغتين هما المعتبرتان عند المناطقة(١) .

---

(١) أما غير ماو اى من صيغ الاستفهام كمتى وكم وأين وكيف فلا يعتبر .

١ - **اما (ما)** فيسال بها عن الحقيقة وفى هذه الحالة ، اما ان يسال عن جزئى واحد كان يقال : (ما محمــد) او جزئى متعدد كان يقال : (ما محمد وعلى) **فالجواب فى الحالتين بالنــوع** ، فيقال : (انسان) . لان النوع تمام الحقيقة .

وامـــا ان يسال عن **متعدد كلى** ، كان يقـــال : (ما الانسان والفرس) ، **او عن جزئى وكلى** ، كان يقـــال : (مازيد والفرس) فالجواب فى الحالتين **بالجنس** . فان الجنس هو الحقيقة المشـــتركة بينهما .

واما ان يسال عن كلى واحد ، كان يقال : (مــا الانسان) فالجواب بالحد ، اى **التعريف** بالذاتيات ، فالحد هو الحقيقة مفصلة ، فيقال فى الجواب (حيوان ناطق) لانه هو حقيقة الانسان .

٢ - **واما (اى)** فالسؤال بها انما يطلب به ما يميز المســئول عنه عن غيره سواء كان المميز ذاتيا او عرضيا ، **فاذا سئل عن مميز ذاتى ، كان الجواب بالفصل** فان الفصل من الذاتيات ، وصيغة السؤال عن المميز الذاتى . اى شىء فى ذاته الانسان مثلا ، فجوابه بالفصل وهو الناطق ، لان حقيقة الانسان (حيوان ناطق) فحيوان جنسه ، وناطق فصله ، وبه تميز عن مشاركه فى جنسه .

واذا سئل عن مميز عرضى كان الجواب بالخاصة ، فان الخاصة من العرضيات وصيغة السؤال عن المميز العرضى . اى شىء فى عرض الانسان مثلا فيقال ضاحك او كاتب .

فان هذه الخاصة ميزت الانسان عن المشارك له فى جنسه الذى هو الحيوان ٠

اذا كانت قد فهمت هذا فاليك الكليات الخمس بالتفصيل ٠

أولا : (الجنس)

تعريفه : هو المقول على كثيرين مختلفين فى الحقيقة فى جواب ما هو ٠ وقبل ان نشرح التعريف نشير الى ان الكلام عن الجنس قد قدم على الخاصة والعرض العام لأنهما خارجان عن الماهية والجنس جزء لها كما قدم الجنس على الفصل لحاجتنا اليه فى معرفة الفصل القريب والبعيد ٠ وقدم على النوع كذلك لأن معرفة النوع الاضافى ــ وهو قسم من النوع ــ متوقفة على الجنس ٠

وينبغى أن تلاحظ ان بعض المناطقـــة (١) يذكر فى تعريف الكليات لفظ (الكلى) أما الخبيصى فقد ترك هذا اللفظ من تعريف الجنس ومن سائر الكليات لأنه لفظ مستدرك اذ عبارة (المقول على كثيرين) مغن عنه ٠

شرح التعريف : (المقول على كثيرين) جنس فى التعريف يشمل سائر الكليات ، و (مختلفين فى الحقيقة) خاصة تخرج النوع فانه المقول عن متفقين كما سياتى ٠ و (فى جواب ما هو) خاصة ثانية تخرج الفصل والخاصة والعرض العام ٠

---

(١) مثال ذلك ما ورد فى تعريف سائر الكليات فى الرسالة الشمسية التى تدرس بشرح تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين الرازى ..

اقسام الجنس وبيان مراتبه :

ينقسم الجنس الى قسمين :

١ - جنس قريب ٠

٢ - وجنس بعيد ٠

ووجه الحصر فى هذين القسمين : أنه لا يخلو من ان يكـون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو نفس الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه أولا ٠

١ - فان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو نفس الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه فهو الجنس القريب - وذلك (كالحيوان) بالنسبة للانسان فانه جواب عن الانسـان وعن بعض ما يشاركه فى الحيوانية ٠ كالفرس مثلا ، وكذلك (الحيوان) هو جواب عن الانسان وعن جميع ما يشاركه فى الحيوانية ٠

فاذا قيل ٠ ما الانسان والفرس ؟ كان الجواب ٠ الحيوان ٠
واذا قيل ٠ ما الانسان والفرس والغزال والجمل الى آخـر المشاركات للانسان ؟ كان الجواب الحيوان ٠

٢ - وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو غير الجواب عنها وعن البعض الآخر فهو الجنس البعيـد - وذلك (كالجسم النامى) بالنسبة للانسان ، اذ الجسم النامى يقع جوابا عن الانسان وعما يشاركه فى الجسم النامى فقط لا عمـا يشاركه فى الحيوانية ٠

فاذا قيل ٠ ما الانسان والشجر ؟ كان الجواب ٠ جسم نام ٠

اما اذا قيل : ما الانسان والفرس ؟ لم يصلح ان يكـــون الجسم النامى • جوابا • مع كونهما – اى الانسان والفرس – متشاركين فى الجسم النامى • لأن الفرس لم يشارك الانسان فى الجسم النامى فقط بل شاركه فى الحيوانية التى هى عبارة عن الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة • وعلى هذا فلا يصح الجسم النامى فى الجواب • لانه ليس تمام المشترك بينهما بل تمام المشترك بينهما هو الحيوان – كما قلنا – وان كان الجسم النامى جنسا قريبا بالنسبة الى الشجر لانه جواب عنه وعن كل ما يشاركه فيه •

والجسم المطلق كذلك هو بالنسبة الى الانســان والشجر جنس بعيد • فاذا قيل : ما الانسان والشجر والمعدن ؟ •

فالجواب هو : ~~جسم~~ • اما اذا قلت : ما الانسان والشجر ؟ فلا يصلح (الجسم) ~~جوابا~~ لأن تمام المشترك بينهما هو (الجسم النامى) وليس (الجسم المطلق) • ولكنه جنس قريب بالنسبة الى المعـــدن والحجر مثلا •

وكذلك الجوهر هو بالنسبة الى الانســان والشجر والمعدن جنس بعيد ، وبالنسبة الى العقل والنفس جنس قريب • فاذا قيل : (مـــا العقل والانسان) كان الجواب • هما جوهر • واذا اشركت مع العقل اى شىء يشاركه فيه كان الجواب هو الجوهر) •

اما اذا سئل عن شىء من المهايا ولم يشرك السائل معها العقل او النفس فلا يصلح الجوهر جوابا •

ظهر لك مما تقدم – بعد ان عرفت الضـــابط فى قرب الجنس وبعده – ان مراتب البعد متفاوته ولا بأس من ايجازها لك فيما يأتى :

١ - جنس بعيد بمرتبة واحدة : وذلك كالجسم النامى بالنسبة للانسان ٠

٢ - جنس بعيد بمرتبتين : وذلك كالجسم المطلق ٠

٣ - جنس بعيد بثلاثة مراتب : وذلك كالجوهر ٠

ومن اجل ذلك تختلف الأجوبة عن الماهية : فان كان الجنس بعيدا بمرتبة واحدة - كالجسم النامى بالنسبة للانسان - كان هناك جوابان : الحيوان جواب ، وهو جواب ثان ٠

وان كان بعيدا بمرتبتين - كالجسم المطلق بالنسبة للانسان - كان هناك ثلاثة أجوبة : الحيوان جواب ، والجسم النامى جواب ثان ، وهو جواب ثالث ٠

وان كان بعيدا بثلاث مراتب - كالجوهر بالنسبة للانسان - كان هناك اربع اجوبة : الحيوان جواب ، والجسم النامى جواب ثان ، والجسم المطلق جواب ثالث ، والجوهر جواب رابع وهكذا تتعدد الأجوبة بعدد مراتب البعد مع زيادة الجواب بالجنس القريب ٠

مراتب الأجناس :

وهذه المراتب ثلاث :

١ - جنس سافل (او قريب) وهو مالا جنس تحته وفوقه اجناس وذلك كالحيوان بالنسبة للانسان والفرس مثلا ٠ فانه لا جنس تحته بل

تحته انواع هى الانسان والجمل والفرس ، والغـــزال الخ وفوقـــه اجناس هى النامى والجسم والجوهر ٠

٢ ـ جنس متوسط : وهو ما كان فوقه جنس وتحته جنس وذلك كالنامى فان فوقه جسما وتحته حيوانا ٠

٣ ـ جنس عالى (او بعيد) : وهو مـــالا جنس فوقه وتحته اجناس ، وذلك كالجوهر فانه لا جنس فوقه وتحته اجناس كالجسم والنامى والحيوان ٠

هذا وهناك جنس رابع يقال له : الجنس المنفرد ٠ وهو ما ليس فوقه جنس وتحته انواع حقيقية وليس له مثال متفق عليه ، وقـــد مثل له الفلاسفة بالعقل ٠

ثانيا : (النوع)

ينقسم النوع الى قسمين :

١ ـ حقيقى ٠

٢ ـ واضافى ٠

اما النوع الحقيقى :

فتعريفه : هو المقول على كثيرين متفقين فى الحقيقة فى جواب ما هو ٠

شرح التعريف (المقول على كثيرين) جنس فى التعريف يشمل الكليات الخمس ومنها النوع الذى نعرفه ٠ و (متفقين فى الحقيقة) فصل اول ٠ خرج به الجنس ، لانه يقال : على مختلفين كما سبق ،

و (فى جواب ما هو) ، فصل ثان خرج بة الفصل والخاصة ، اذ هما يقالان فى جواب اى شىء هو ، كما خرج به العرض العام ، إذ لا يقال فى الجواب أصلا .

وبذلك يكون تعريف النوع قاصرا عليه وحده مخرجا لما عداه من بقية الكليات الخمس كما ترى .

هذا وينبغى أن تعرف ان النوع لما كان تمام ماهية الأفراد فان افراده تكون متفقة فى الحقيقة فاذا سئل عن احدها أو عن جميعها صلح النوع فى الجواب مثال ذلك : اذا قيل ما زيد ؟

كان الجواب : بالانسان ، وكذلك اذا قيل : ما زيد وعمرو وبكر كان الجواب بالانسان أيضا اذ الانسان مقول على افراد كثيرة متحدة فى حقيقتها .

وقل مثل ذلك فى بقية الأنواع الحقيقية مثل غزال وقمح وارز فان كلا من هذه الكليات أنواع تحتها افـــراد واحدة وان اختلفت بالمشخصات .

وعلة تسمية هذا النوع (بالحقيقى) هى أن ما تحته افـــراد حقائقها واحدة لا تختلف الا بالعوارض التى لا تأثير لها فى الماهية فمثلا (الانسان) افراده على وبكر ومحمد ، و (الفرس) افراده الحيوانات الصاهلة و (المثلث) افراده المتساوى الساقين ، والمتساوى الأضلاع ، والمختلف الأضلاع فهذه الكليات الثلاث انواع حقيقية لأفراد حقائقها متفقة لا تختلف الا بالعوارض .

هذا وينبغى أن تعرف أن الصدق فى النوع على افراده يصح سواء جمعت فى السؤال نحو ما زيد وعمرو وبكر ، أو افردت بعضها نحو ما محمد بخلاف الصدق فى تعريف الجنس فانه لا يصح الا اذا جمعت نحو ما الانسان والفرس والغزال ؟ ولا يصح الافراد والا كان

الجواب بالحد لانه والحالة هذه سؤال عن واحد كلى والمعروف أن الاجابة عن الواحد الكلى بالحد ٠

٢ ـ **واما النوع الاضافى :** فتعريفه ٠ هو الكلى المقـــول على كثيرين المندرج تحت جنس ٠

وانت حين تتامل التعريفين للنوع الحقيقى والاضافى ستجد أن فى آخر كل منهما قيدا يخالف مافى الآخر ٠ اذ قيد النـــوع الحقيقى بمتفقين فى الحقيقة فيكون اخص بهذا القيد من الاضافى الذى لم يقيد به ، واعم من الاضافى ، لعدم تقييده بالاندراج الذى اعتبر فيـــه ٠ فهو اذا اخص من الاضافى باعتبار قيد الاتفاق فى الحقيقة واعـــم منه باعتبار عدم التقييد بالاندراج ٠

وقيد الاضافى بالمندرج تحت جنس فيكون اخص من الحقيقى بهذا القيد حيث لم يقيد به واعم من الحقيقى لعدم تقييده بالاتفاق فى الحقيقة أو عدم الاتفاق ٠ فهو اذا ٠ اخص من الحقيقى باعتبار قيد الاندراج تحت جنس آخر ، واعم منه باعتبار عدم التقييد باتفـــاق حقيقة الأفراد أو عدم اتفاقها ٠

بعد هذا البيان تســـتطيع ان تدرك ان كلا من النوع الحقيقى والاضافى اعم واخص من صاحبه ـ باعتبار ان اثبات قيد فى احدهما يخالف ما اثبت للآخر ـ وعلى هذا فبين النوعين عموم وخصوص وجهى اى انهما يجتمعان فى شىء وينفرد كل منهما ٠ فمثلا يجتمعان فى الانسان أو الغزال او الجمل ٠ فكل من هذه الثلاثة يقال له نوع حقيقى لصدق تعريف النوع الحقيقى عليه ، اذ تحته افراد حقائقها متفقة كما يقال له نوع اضافى لاندراجه مع غيره تحت جنس وهو الحيوان فيصدق عليه تعريف النوع الاضافى وينفرد النوع الاضافى فى الجنس المندرج فيما فوقه ، سواء اكان تحته انواع حقيقية كالجنس السافل مثل حيوان ، او كان تحته اجناس مثل النامى ٠

وينفرد النوع الحقيقى فى النقطة (١) لأنها لا تندرج تحت جنس اذ لا أجزاء لها لاحسا ولا عقلا وتحتها أفراد .

اقسام النوع الحقيقى :

ينقسم النوع الحقيقى بحسب الاندراج الى قسمين .

الأول : حقيقى منفرد : وهو ما لم يندرج تحت جنس واندرج تحته افراد (كالنقطة) .

الثانى : حقيقى غير منفرد . وهو ما اندرج تحت جنس واندرج تحته افراد (كالانسان) .

اقسام النوع الاضافى :

وينقسم النوع الاضافى بحسب اندراجـه تحت غيره واندراج غيره تحته الى ثلاثة اقسام .

الأول : نوع عال . وهو ما اندرج تحت جنس عال واندرج تحته انواع اضافية ، ومثاله (الجسم) فانه مندرج تحت جنس عال هـو الجوهر ويندرج تحته انواع اضافية ، وذلك مثل (الجماد والحيوان، والنبـــات) .

الثانى : نوع سافل . وهو ما اندرج تحت جنس واندرج تحتـه

---

(١) عرض موجود لا يقبل القسمة أصلا لا حسا ولا عقلا فهى بســـيطة ولا شىء من البسيط بمندرج تحت جنس والا لتركب من ذلك الجنس وفصـــله الخاص به والفرض أنه بسيط .

افراد لا انواع) وذلك مثل الانسان المندرج تحت الحيوان والمندرج تحته افراد كبكر وعمرو . ويسمى نوع الأنواع .

الثالث : نوع متوسط : وهو ما اندرج تحت جنس غير عال واندرج تحته انواع اضافية وذلك مثل النامى المندرج تحت الجسم والمندرج تحته النبات والحيوان وهكذا .

ثالثا : (الفصل)

ينبغى ان تعرف اولا ان (الفصل) وان كان جزءا من ماهية الافراد كالجنس (١) الا انه - اى الفصل - ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر بخلاف الجنس وذلك (كالحيوان) مثلا فانه تمام المشترك بين الانسان والفرس ، اذلا جزء مشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزؤه .

وانما كان الجزء الذى ليس تمام المشترك فصلا ، لأنه اذا لم يكن تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر .

١ - فاما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع ما وحينئذ يميز الماهية عن جميع ما عداها فيكون فصلا مطلقا .

٢ - واما ان يكون مشتركا بين الماهية ونوع آخر لكن لا يكون تمام المشترك . فهذا الجزء لا يمكن ان يكون مشتركا بين الماهية وجميع

---

(١) من المعروف لك ان جزء الماهية ان كان تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فهو الجنس ، والا فهو الفصل الذى سنتناوله بالتوضيح .

ما عداها . اذ من الماهيات ما تكون بسيطة لا جزء لها فحينئذ يكون ذلك الجزء مميزا للماهيات عن الماهيات البسيطة فيكون هذا الجزء فصـلا للماهية لاننا لا نعنى بـ (الفصـل) الا ما يميز الماهية فى الجملة .

تعريف الفصـل :

ويعرف الفصل : بانه المقول على الشىء فى جواب اى شىء هو فى ذاته .

شرح التعريف : (المقـول على الشىء) جنس فى التعريف يشمل الفصل وغيره من باقى الكليات الخمس و (فى جواب اى شىء هو) يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس لا يقالان فى جواب اى شىء هو ، بل يقالان فى جواب ما هو كما عرفت . والعرض العام لا يقال فى الجواب اصـلا . و (فى ذاته) يخرج الخاصة لانها وان كانت مقولة على الشىء فى جواب اى شىء هو لكن لا فى جوهره وذاته بل فى عرضه كما سيأتى .

اقسـام الفصـل :

ينقسم الفصل الى قسمين :

١ ـ فصـل قريب .

٢ ـ فصل بعيد . واليك البيان .

١ ـ فالفصل القريب . هو ما يميز الماهية عما يشـاركها فى جنسها القريب . ومثله (الناطق) بالنسبة للانسان . فانه يميزه عن المشارك له فى الحيوان الذى هو جنسه القريب . والذى شاركه فيه الجمل والغزال الى غير ذلك من انواع الحيـوان وكذا (صاهل) بالنسبة للفرس .

٢ ـ والفصل البعيد : هو ما يميز الماهية عما يشاركها فى جنسها البعيد ، ومثاله : (الحساس) بالنسبة للانسان ، فانه يميزه عن المشارك له فى جنسه البعيد وهو (النامى) والمشارك له فيه النبات ، فالحساس يميز الانسان عن النبات المشارك له فى النامى . وهكذا .

فاذا قيل : لم اعتبرنا لفظ (حساس) فصلا بعيدا مع انه جنس ـ اذ ، تعريف الجنس ينطبق عليه فكيف يكون جنسا وفصلا ؟

ويجاب عن ذلك بان الكليات تختلف بالاعتبار ، فاذا وقع جوابا عن السؤال باى شىء هو فى ذاته . فهو فصل واذا وقع جوابا عن السؤال بما هو فهو جنس .

تقسيم آخر للفصل : ـ وهناك تقسيم آخر للفصل الى (مقوم) و (مقسم) وبيان ذلك انه ـ اى الفصل ـ اذا نسب الى النوع كان مقوما واذا نسب الى الجنس كان مقسما فالناطق يقوم الانسان اى يحقق وجوده ، ويقسم الحيوان اى يجعله انواعا فتنبه الى ذلك .

رابعا : الخاصة

عرفت مما سبق ان الكلى ان كان تمام ماهية ما تحته من الجزئيات فهو النوع ، وان كان جزءا لها فهو الجنس والفصل .

وهنا ينبغى ان تعرف ان كلا من (الخاصة والعرض العام) كلى خارج عن الماهية وسيتضح لك هذا من خلال تعريف كل منهما ؛ وبيان اقسامه .

تعريف الخاصة : هى الخارجة عن الماهية المقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا .

شرح التعريف : (الخارجة عن الماهية ....) . يخرج غير العرض العام من الجنس والفصل والنوع ، فكل كلى منها ليس خارجا عن الماهية كما سبق .

وكلمة (فقط) تخرج العرض العام لأنه مقول على افـراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كما سيأتى . فالماشى مثلا يشمل الانسان وغيره من الحيوان فالتعريف الذى معنا ينطبق على الخاصـة فقط ويخرج ما عداها من باقى الـكليات . ومثالهـا ضاحك بالنسـبة للانسان . اما القيد الذى ذكره المناطقة فى التعريف وهو (قـولا عرضيا (١)) فهو مستدرك اللهم الا ان يحمل على انه ذكر بعـد تمام التعريف لبيان الواقع وعلى سبيل التوضيح لا للاحتراز ، والأولى حذفه من تعريف الخاصة والعرض العام مادام ان كلمة (الخـارج) مغن عنه . هذا والخاصة قد تكون للجنس كالماشى للحيوان ، وقـد تكون للنوع كالضاحك للانسان ، وكل خاصة نوع خاصة لجنسـه ولا عكس .

خامسا : العرض العام

تعريف : هو الخارج عن الماهية المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها .

شرح التعريف : (الخارج عن الماهية ....) يخرج غير الخاصة

---

(١) ذكر هذا القيد فى القطب على الشمسية وفى الخبيصى .

عن الكليات و (على غيرها) ، يخرج الخاصة لأنها مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط كما سبق .

ويحتمل ان يسند اخراج النوع والفصل الى القيد الاخير لكن اسناد اخراجهما الى القيد الأول اوفق لخروج الانـواع والأجنـــاس والفصول به مطلقا .

ومثال العرض العام الماشى والمتنفس بالنسبة للانسان .

اقسام الكلى الخارج عن الماهية

عرفت ان الكلى الخارج عن الماهية هو ، الخاصة والعـــرض العام ، وهنا نقول لك : أن هذا الخارج .

١ ـ ان امتنـــع انفكاكه عن الماهية ســـمى عرضا لازما وذلك كالزوجية للأربعـــة .

٢ ـ وان امكن انفكاكه عنها سمى عرض مفارقا وذلك كالكتابة بالفعل للانسان .

اقسام العرض اللازم :

وينقسم العرض اللازم الى قسمين :

١ ـ ما يلزم الماهية من حيث هى كالزوجية للأربعة فانها ـ أى الزوجية ـ لازمة لماهية الأربعة ولا تفارقها .

٢ - ما يلزم الماهية بالنظر الى الوجود وذلك كالسواد للحبشي فانه - اى السواد - لازم لوجود الحبشي وشخصه لا لماهيته لأن ماهيته هى (الانسان) والسواد لا يلزمه .

اقسام اللازم :

ثم ان اللازم - سواء كان لازم الماهية او لازم الوجود - ينقسم الى ثلاثة اقسام :

١ - لازم بين : وهو الذى لا يدرك العقل اللزوم بينه وبين الماهية الا بالدليل . ومثاله لزوم الحدوث للعالم ، فان هذا الحدوث وان كان لازما للعالم الا ان العقل يحتاج فى الجزم به الى الدليل .

٢ - لازم بين بالمعنى الأعم : وهو ما يكون تصور الملزوم واللازم كافيا فى جزم العقل باللزوم بينهما وذلك كالانقسام بمتساويين للأربعة فانه لا يلزم من تصور الأربعة فقط تصور الانقسام لكن يلزم من تصور الأربعة وتصور الانقسام جزم العقل باللزوم بينهما .

٣ - لازم بين بالمعنى الأخص : وهو ما يكفى فيه تصور الملزوم كى يجزم العقل باللزوم بينه وبين لازمه وذلك ككون الاثنين ضعف الواحد فان من ادرك الاثنين ادرك بمجرد تصورهما انهما ضعف الواحد دون ما حاجة الى شىء آخر .

والعلة فى جعل هذا اللزوم اخص من سابقه هى انه متى اكتفى فى اللزوم بتصور واحد يكتفى بتصورين من باب اولى ، اما اذا كان

كان لابد من تصـــورين فلا يكفى تصـــور واحد ومن اجل ذلك قال المناطقة انه كلمـــا تحقق اللزوم بالمعنى الأخص تحقق بالمعنى الأعم ولا عكس .

هذا فيما يتعلق بالعرض اللازم واقسامه .

اما العرض المفارق : وهو ما يمكن انفكاكه عن الماهيـــة فهـــو اما ان يدوم للمعروض كالفقر الدائم ، او يزول عنه بسرعة كحمرة الوجه عند الخجل وصفرته عند الوجل او يزول عنه ببطء كالشـــباب والشيب .

وقد يقال : العرض المفارق كيف يدوم ؟ فانه لو كان دائمـــا لم يكن مفـــارقا .

والجواب : ان المراد بالمفارق المفارق بحسب الامكان سواء وقعت المفارقة بالفعل اولا فالدوام بحسب الواقع لا ينافى المفارقة بحسب الامكان .

وعلى هذا فكل من العرض اللازم والعرض المفـــارق ينقسم الى قســـمين :

١ ـ الخاصـــــة .

٢ ـ العرض العـــام .

فان اختص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك بالنسبة للانسان وان لم يختص بحقيقة واحدة بل يعمها وغيرها فهو العرض العام كالماشى اذ الماشى يعم الانسان وغيره من أنواع الحيوان .

خاتمـة لمباحث الكلى :

وفى هذه الخاتمة نبين لك ان للكلى ثلاث اعتبارات فى مفهوم المنـــاطقة .

أولهـا : الكلى المنطقى .

ثانيها : الكلى الطبيعى .

ثالثها : الكلى العقلى .

واليك توضيح هذه الاعتبارات على الترتيب الآتى :

من المعروف لك ان مفهوم الكلى هو ما لا يمنع نفس تصـــوره من صدقه على كثيرين .

غير ان هذا المفهوم لابد له من ذات - اى فرد وما صدق يتحقق فيه كالانسان والحيوان . فهذا المفهوم يقال له : (كلى منطقى) لأن المنطقى انما يبحث عنه .

وما يصدق عليه هذا المفهوم من الانسان والحيوان يقـــال له : (كلى طبيعى) . لأنه المتحقق فى الطبائع - اى الخارج .

والمركب من المفهوم والماصدق - اى من الكلى المنطقى والطبيعى يقال له : (كلى عقلى) مثل الانســـان كلى يقـال له كلى عقلى لأنه لا وجود له الا فى العقل .

فالكلى اذن يطلق على هذه الثلاثة بالاشتراك اللفظى . وهـذه الاطلاقات تجرى فى الـكليات الخمس . فيقـــال فى الجنس مثلا : جنس منطقى . وهو ما يقال على كثيرين مختلفين فى الحقيقة فى جواب ما هو . وجنس طبيعى . وهو ما يتحقق فيه هذا المفهـــوم

كالحيوان والجسم النامى مثلا - وجنس عقلى . وهو المجموع المركب من الجنس المنطقى والجنس الطبيعى مثل الحيوان جنس .

ومثل ذلك يقال فى باقى الكليات وهى النوع والفصل والخاصة والعرض العام .

ويلاحظ ان الموجود فى الخارج من هذه الأنواع الثلاثة هو الكلى الطبيعى - ووجوده فى الخارج يكون بوجود افراده فقط اذ لا وجود له مستقلا عن الأفراد ، واما الكلى المنطقى والعقلى فلم يثبت وجودهما فى الخارج .

الى هنا انتهينا من مباحث الكلى . الا انه اتماما للفائدة نرى ان نشير الى بيان الفرق بين : الكل والكلية والجزء والجزئية مادام انه يشارك الكلى فى المادة (اللفظ) الكل والكلية ، ويشارك الجزئى فى المادة الجزء والجزئية واليك البيان .

الكل : هو الحكم على المجموع من حيث هو مجموع - اى من غير استقلال فرد به عن آخر - والمجموع هو افراد الموضوع بقيد اجتماعها والمجتمع قد يكون جميع الأفراد مع عدم استقلال واحد منهم بالحكم مثل (ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية) فان الحكم وهو الحمل ثابت لجميعهم على سبيل الاشتراك فلا يستقل واحد منها بالحمل . وقد يكون المجتمع بعض الأفراد مع عدم استقلال واحد منهم بالحكم أيضا مثل : كل بنى تميم يحملون الصخرة العظيمة . فان حمل الصخرة لا يعم جميع افراد بنى تميم ، اذ قد يكون فيهم العاجز ومن لا يحضر ، ثم البعض الذى يحمل لا يستقل واحد منهم بالحمل بل يشتركون . ومن الكل فى السلب . ما اخذت كل العشرة .

والكلية : هى الحكم الثابت لكل فرد استقلالا . ومثالها فى الايجاب (كل نفس ذائقة الموت) اذ الحكم بالموت ثابت لكل فرد ومثالها فى السلب . لا شىء من الانسان بحجر اذ يستقل كل فرد من افراد الموضوع بنفى الحكم عنه .

ويقابل الكلية الجزئية : وهى الحكم على بعض الأفراد استقلالا ٠ وتكون موجبة مثل بعض النبات طيب الرائحة وسالبة مثـــل بعض الانسان ليس بحجر ٠

ويقابل الكل الجزء : وهو ما تركب منه ومن غيره الكل ســواء كان جزءا ماديا كالجدار للبيت ، أو معنويا كالاسـم للفـــاعل ٠ فان هذه الأجزاء مادية أو معنوية تنضم الى غيرها فيوجد الكل ٠

الفصل الثالث

المعرف وأقسامه

عرفت فيما مضى أن الغرض من علم المنطق معرفة صحة الفكر وفساده ، وأن الفكر هو ترتيب أمور معلومة ـ تصورية او تصديقية ـ للتأدى الى مجهول ـ تصورى او تصديقى ـ وعلى هذا فيكون للمنطق طرفان :

١ ـ تصورات .

٢ ـ وتصديقات .

ولكل منهما مبادىء ومقاصد . **فمبادىء التصورات هى** ـ الكليات الخمس ـ ومقاصدها ـ المعرف والقول الشارح . ونحن قد انتهينا من توضيح مبادىء التصورات . وهنا نشرع فى توضيح مقاصدها فنقول : المعرف هو ما يقال على الشىء لافادة تصوره اما بالكنه كما فى الحد التام وذلك كتعريف الانسان بأنه حيوان ناطق . فهذا تعريف له بكنهه وحقيقته واما بوجه يميزه عن جميع ما عداه كما فى الحد الناقص والرسم بنوعيه ومثاله تعريف الانسان بأنه حيوان ضاحك .

أقسام المعرف :

ينقسم المعرف او التعريف الى :

١ ـ حد .

٢ - ورسم ٠

٣ - ولفظى ٠

اما الحد : فهو ما كان بالذاتيات فقط كالجنس والفصل ٠

واما الرسم : فهو ما كان بالعرضيات فقط او بها وبالذاتيات ٠

وكل من الحد والرسم ينقسم الى :

١ - تام ٠

٢ - وناقص ٠

فالحد التام : هو ما تركب من الجنس والفصل القريبين ٠ وذلك كتعريف الانسـان بانه حيوان ناطق ٠ فالحيوان جنس قريب له ، والناطق فصله القريب ايضا ٠

وعلة تسميته بالحد : هى انه يمنع دخول غير المحدود فيـه ، ويمنع خروج فرد من افراده عنه ٠ اذ الحد فى اللغة المنع ٠ كما سمى تاما لاشتماله على جميع الذاتيات ٠

والحد الناقص : هو ما كان ببعض الذاتيات ٠ ويتركب من الجنس البعيد والفصل القريب ، او يكون بالفصل القريب وحده ٠ فالأول كتعريف الانسان بانه جسم ناطق فالجسم جنس بعيد للانسان ٠ والثانى كتعريفه بانه ناطق فقط ٠

وسمى ناقصا : لعدم ذكر جميع الذاتيات فيه ٠

واما الرسم التام : فهو ما تركب من الجنس القريب والخاصـة وذلك كتعريف الانسان بانه حيوان ضـاحك ، فحيوان جنس قريب وضاحك خاصـة ٠

وسمى رسما : لأن الرسم فى اللغة الأثر ، وتاما : لمشابهته الحد التام فى اشتماله على الجنس القريب .

وأما الرسم الناقص : فهو ما كان بالخاصة وحدها او تركب منها ومن الجنس البعيـــد وذلك كتعريف الانسان بأنه ضـــاحك . فهذا بالخاصة وحدها . أو بأنه جسم ضاحك فهذا بالخاصة والجنس البعيد .

وسمى ناقصا : لعدم ذكر أجزاء الرسم التام فيه .

شروط المعرف :

١ - يشترط المناطقة فى التعريف ان يكون جامعـــا لأفراد المعرف بمعنى أنه يتناول جميع افراد المعرف فلا يخرج عن التعريف شىء من افـــراده .

٢ - أن يكون مانعا من دخول غير المعرف فى التعـــريف كتعريف الانسان بأنه حيوان ناطق فهذا التعريف جامع لأفراد المعرف فلم يخرج فرد من أفراد الانسان عنه . كما انه مانع من دخول أفراد غير الانســـان فيه ومقتضى شرط الجمع الا يصح التعريف بالأخص . كمـــا لو عرف الحيوان بأنه ناطق فانه فى هذه الحالة لا يشمل جميع افراد الحيوان فيخرج عنه الجمل والغزال الخ .

ومقتضى شرط المنع انه لا يجوز التعريف بالأعم فان التعريف به يكون غير مانع فاذا عرفت الانسان بأنه حيوان لدخل مع الانسان غيره من الجمل والغزال . وليسا من المعرف .

هـــذه الشروط : عنـــد المتاخرين فى التعريف مطلقا حدا كان او رسما .

أما المتقدمون من المناطقة فيجيزون فى الرسم مطلقا وفى الحـــد الناقص أن يكون بالأعم وبالأخص فلايشترطون الجمع والمنع فيهما .

اما الحد التام فكالمتاخرين فى اشتراط الجمع والمنع ،هذه الشروط من جهة المعنى اما من جهة اللفظ : فيشترط ان يكون ظاهرا عند السامع واضح الدلالة على المعنى المقصود لا اخفى ، فلا يصح تعريف النار مثلا بأنها جسم كالنفس فى اللطافة • فان النفس اخفى من النار ، كمـــا لا يجوز ان يكون مساويا فى الوضوح والخفاء كتعريف الكون بعـــدم الحركة اذا استوى الأمران فى المعرفة • .

ولا يصح استعمال المجاز ولا المشترك اللفظى فى التعريف الا اذا ذكر معهما قرينة معينة للمعنى المراد • اما عند عدم القرينة فلا يصح ، مثال التعريف الذى ذكر فيه المجاز مع القرينة المعينة تعريف العالم بأنه بحر يكشف دقائق العارم • فان لفظ البحر يحتمل ان يراد منه الرجل الكريم ، وأن يراد منه العالم فلما ذكر فيه ـ يكشف دقائق العلوم ـ تعين أن المراد من البحر العالم فلو لم نذكر هذه القرينة ما صح التعريف •

ومثـــال التعريف الذى فيه المشـــترك مع قرينته المعينة تعريف الجاسوس بأنه عين بنقل الأخبار فهذا صحيح لذكر القرينة المعينة وهى ـ ينقل الأخبار ـ اما بدونها فلا يصح لأن لفظ عين لها معان متعـــددة فالذهب من معانيها والماء كذلك وبدون هذه القرينة لا يعلم المراد من هذه المعانى •

ولا يصح أن يذكر فى التعريف لفظ يستلزم الدور كتعريف العـلم بأنه معرفة المعلوم فالمعلوم مشتق من العلم فقد توقف المعلوم على العلم باعتباره مشتقا منه • وتوقف العلم على المعلوم باعتباره جـــزءا من تعريفه لان الكل يتوقف على اجزائه ، فقد توقف كل منهمـــا على الآخـــر •

ولا يصح ان يذكر فى التعريف (او) التى هى للشك او الابهام لأن الغرض منه ايضاح المعرف ، واو التى للشك او الابهام تنافيه •

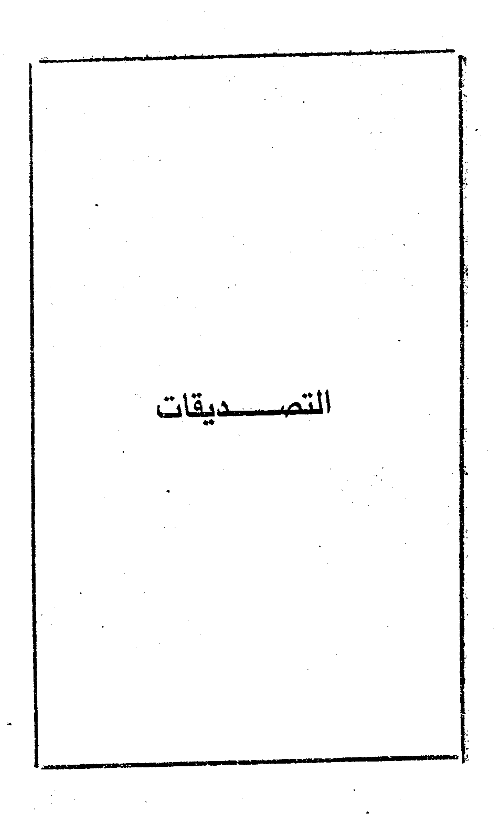
اما (او) التى للتقسيم فيجوز ذكرها فى الرسم فقط كقولنا فى تعريف المعرف ما يقتضى تصوره تصور المعرف بالكنه او بوجه ما ، فما قبل او قسم من التعريف هو الحد وما بعدها قسم آخر هو الرسم •

ولا يصح ذكر الاحكام فى التعاريف مطلقـــا حدودا كانت او رسوما ٠ هذا اذا اعتبر الحكم جزءا من التعريف لانه يستلزم الدور لان الحكم على الشىء فرع عن تصوره اما اذا لم يجعل جزءا فيصح كتعريف النحاة للحال بقولهم ، الحال وصف فضلة منتصب ٠

واما القسم الثالث من اقسام المعرف وهو **التعريف اللفظى** فهو :

تعريف اللفظ بلفظ آخـــر أوضـــح منه فى الدلالة على المعنى المراد ٠ وذلك كتعريف العقار بالخمر والبر بالقمـــح فان اللفظ الثانى اوضح فى الدلالة من اللفظ الاول ؛ وهـــذا التعريف يجوز بالاعم وبالاخص كتعريف اللهو باللعب ، وتعريف السعدان بأنه نبت فالاول تعريف بالاخص والثانى تعريف بالاعم وأهل اللغة يستعملون هـــذا التعريف اللفظى ٠

بهذا نكون قد انتهينا من كل ما يتعلق بمباحث التصورات ٠


التصـــديقات

تمهيـــــد :

ان فن المنـــطق ـ كمــــا علمت ـ يتكـــون من (التصورات والتصديقات) ولكل منهما مباحث تخصه ، وقد تناولنا ـ فى القسم الأول من هذا الكتاب ـ مباحث التصورات مباديها ومقاصدها ٠

اما فى هذا القسم فنتناول مباحث التصديقات مباديها ومقاصدها ايضا ٠ ولما كانت المبادىء هى التى تتوقف عليها المقاصد كان لابد من تقديم الكلام عنها ، هذا وينبغى ان تعلم ان **مبادىء التصديقات هى :** القضايا واقسامها واحكامها ٠

وأن مقاصد التصديقات فهى : القياس والحجة وقد راعيت فى معالجتى لموضوعات قسم التصديقات ان يكون مؤلفا من ثلاثة فصول : **الأول : فى القضايا واقسامها ٠**

والثانى فى احكام القضايا من التناقض والعكوس ، وبانتهاء هـذين الفصلين ينتهى الكلام عن **مبادىء التصديقات ٠**

اما الفصل الثالث والأخير فقد عقدته لمعالجة مقاصد التصديقات، لذلك سنوضح فيه القياس ولواحقه ٠ وعلى هذا نسير ان شاء الله ٠

الفصل الأول

القضايا وأقسامها

تعريف القضية :

القضية : (قول يحتمل الصدق والكذب لذاته) وشرح التعريف هكذا : (قول) اى مركب سواء أكان ملفوظا أم معقولا ، وهو جنس فى التعريف يشمل جميع المركبات ، فيشمل القضية وغيرهـــا من المركبات سواء أكانت مركبات اضافية مثل (منزل محمد) أم توصيفية مثل (محمد العاقل) أم خبرية مثل (محمد فاهم) ام انشائية مثـل (ذاكر درسك) أم نسبة مشكوكة مثل (محمد حاضر) اذا قيلت من غير تيقن للنسبة و (يحتمل الصدق والكذب (١)) فصل أخرج ما عدا القضية من المركبات الناقصة كالمركبات الاضافية والتوصيفية وغيرهما ، وكالمركبات الانشائية فكل مركب من هذه المركبات الناقصة لا يسمى قضية لأنه لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتماله على الحكم .

و (لذاته) قيد ادخل القضايا المقطوع بصدقها بالنظر لقائلها . وذلك كقول الله سبحانه ، وقول الرسول عليه الصلاة والسلام فان هذه القضايا وان قطع بصدقها بالنظر لقائلها الا أنها محتملة للصدق والكذب بالنظر لمفهومها ، كما ادخل القضايا المقطوع بصدقها بالنظر للواقــع

---

(١) الصدق هو مطابقة الخبر للواقع ، والكذب هو عدم مطابقة الخبر للواقع .

وذلك كقولك (السماء فوقنا) فان هذه القضية وان كان مقطوعـــا بصدقها بالنظر للواقع الا انها بالنظر لمفهومها محتملة لهما ، وادخل ايضا القضايا المقطوع بكذبها بالنظر لقائلها ، وذلك كاخبار مســيلمة الكذاب التى قام الدليل القاطع على كذبها ، واما بالنظر لمفهوم اللفظ فهى محتملة لهما ، وادخل كذلك القضايا التى قطع بكذبها بالنظــر للواقع ، وذلك كقولك (الأرض فوقنا) فالقطع بكذب هذه القضية جاء من المشاهدة او من ضرورة العقل .

هذا وينبغى ان تعلم انه يوجد خلاف بين المناطقة فى شمول هذا التعريف (للخبرية المشكوكة) فيرى البعض أن تعريف القضية يشملها ، وعلى هذا فاطلاق اسم القضية عليها حقيقة ، لأن الحكم الذى هو جزء القضية بمعنى الوقوع : أى الثبوت ، واللاوقوع : أى عدم الثبوت ، وهو متوفر فى المشكوكة فتكون – بالنظر لذات المفهوم – محتملة للصـــدق والكذب ،وأما الشك فانما هو بالنظر للقائل .

ويرى البعض الآخر : ان الخبرية المشكوكة خارجة عـــن تعريف القضية واذن فاطلاق اسم القضية عليها مجاز لأنها – من حيث الصورة – تشبه القضية الحقيقية وذلك لأن الحكم الذى هو جزء القضية هو الايقاع والانتزاع :أى ادراك الثبوت أن عدمه ، والقضية المشكوكة خالية عنه فلم تستكمل أجزاؤها فلا تحتمل الصدق والكذب بالنظر لمفهوم القول .

والرأى الأول هو الراجح ويدل عليه كلام اهل العربيـــة لأنهم يعدون كلام النائم كلاما ولم ينظروا لادراك قائله .

اقسام القضية باعتبار الحكم (١) :

تنقسم القضية باعتبار الحكم الى قسمين :

١ ـ حمليـــة .

٢ ـ وشرطية وسنتكلم عن الحملية أولا ثم ننتقل الى الشرطية .

أولا : القضــية الحملية

١ ـ **أما القضية الحملية :** فهى ما كان الحكم فيها بثبوت شىء لشىء او بنفى شىء عن شىء مثال الأول (الانسان كاتب) ومثال الثانى (لا شىء من الانسان بحجر) والمراد بالشىء الأول فى التعريف هو المحمول ، وبالشىء الثانى هو الموضوع .

أجزاء الحمليـــة :

ولابد فى القضية الحملية من تحقيق أربعة أجزاء .

الأول : موضوع ، وهو المحكوم عليه ، وسمى موضـــوعا لأنه وضع ليحمل عليه .

الثانى : محمول ، وهو المحكوم به ، وسمى محمولا انه يحمل على غيره .

---

(١) اعلم ان للحكم اطلاقان : الأول يطلق على الوقوع واللاوقوع (أى الثبوت وعدمه) ، والثانى يطلق على الايقاع والانتزاع (أى ادراك الوقوع وادراك اللاوقوع) ، فعلى الأول هو جزء قضية عند بعضهم : والآخرون يرون أن جزء القضية هو الحكم بالمعنى الثانى .

الثالث : نسبة ، وهى الرابطة بين المحكوم عليه والمحكوم به .

الرابع : حكم ، وهو ادراك ان النسبة واقعة ان كانت القضية موجبة ، او ليست بواقعة ان كانت القضية سالبة .

فاذا قلت : (الكتاب جديد) فالموضوع هو الكتاب ، والمحمول هو جديد وهما جزآن مدلول عليهما بلفظين فى القضية الملفوظة ، وأما الجزآن الآخران ـ النسبة والحكم ـ فقد يدل عليهما بلفظ يسمى (رابطة) وقد لا يدل مثال الأول (الكتاب هو جديد) فلفظ (هو) رابطة بين المحكوم عليه وبه ، وتدل على الحكم بالمطابقة وعلى النسبة بالالتزام ، ومن هنا تنقسم القضية الى ثنائية وثلاثية كما سبق .

ثم ان للفظ الدال على الموضوع يكون اسما دائما ، كالمبتدأ (كما مثلنا) والفاعل او نائبه ، أو اسم كان أو اسم ان ، واللفظ الدال على المحمول قد يكون اسما كخبر المبتدأ وخبر كان وان الخ ، وقد يكون فعلا (ويسمى الفعل كلمة فى اصطلاح المناطقة) اما الرابطة فيسميها المناطقة (اداة) لأنها لا تستقل بالافادة لاحتياجها للمحكوم عليه وبه ، والرابطة قد تكون على صورة الاسم كهو فى المثال السابق وتسمى رابطة غير زمانية ، وقد تكون على صورة الكلمة ككان فى مثل (محمد كان قائما) وتسمى رابطة زمانية ثم أعلم ان الرابطة لا تنحصر فى لفظة (هو وكان) بل كل ما يدل على الربط فهو رابطة وذلك كحركة الكسر فى (زيد دبير) بكسر الراء ، وكلفظ (است) و (استين) فى لغة الفرس واليونان وهما يقابلان (كان) و (هو) فى لغة العرب للدلالة على الرابطة .

اقسام الحملية باعتبار موضوعها :

تنقسم القضية الحملية باعتبار موضوعها الى :

١ ـ شخصية او مخصوصة .

٢ - مسورة او محصورة وهذه تنقسم الى كلية وجزئية ٠

٣ - طبيعية ٠

٤ - مهملة ٠

ووجه الحصر فى هذه الأقسام : ان الموضوع - وهو المحكوم عليه فى القضية - اما كلى - اى مقول على كثيرين - او جزئى - اى شخص معين - ؛ والأول اما ان يكون المحكوم عليه هو الماهية بقطع النظر عن الافراد ، واما ان يكون المحكوم عليه هو الأفراد ، وما كان المحكوم عليه فيها هو الأفراد ، اما مع عدم بيان كمية الأفراد ، واما مع بيانها ، وما فيها بيان كمية الأفراد ، اما ان يكون البيان فيها لجميع الأفراد او لبعضها ، فانحصرت فى الأقسام السابقة ، واليك بيانها :

١ - القضية الشخصية : وتسمى مخصوصة ايضا وهى ما كان موضوعها جزئيا حقيقيا ، اى شخصا معينا ومثالها (محمد فاهم) ، (محمد ليس بحجر) وسميت شخصية : لتشخيص موضوعها ، ومخصوصة لخصوصه ٠

٢ - القضية المسورة أو المحصورة : وهذه تنقسم الى :

(أ) كلية : وهى ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على جميع الأفراد ومثالها (كل حجر جماد) و (لا شىء من الانسان بحجر) ٠ وسميت كلية : لبيان كمية افراد موضوعها كلا ٠

(ب) وجزئية : وهى ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على بعض الأفراد : ومثالها (بعض الحيوان انسان) و (ليس بعض الحيوان بانسان) وسميت جزئية ٠ لبيان كمية افراد موضوعها بعضا ٠

٣ ـ **القضية الطبيعية :** وهى ما كان موضوعها كليا وحكم فيها على الماهية ، ومثالها (المعدن جنس) و (والذهب نوع) و (الناطق فصل) ، و (الانسان ليس بجنس) و (الضاحك ليس فصلا) الخ. هذا وينبغى ان تعلم ان القضايا الطبيعية غير معتبرة فى العلوم ، ولهذا تركها الشيخ الرئيس فى الشفاء حيث ثلث القسمة وحصرها فى الشخصية والمحصورة والمهملة وسميت طبيعية : لأن الحكم فيها على الطبيعة من حيث هى (اى طبيعة الكلى مفهومه) فالحكم فى مثل هذه القضايا ـ التى وردت في الأمثلة ـ انما هو واقع علي مفهوم الموضوع لا على افراده .

والقضية المهملة : وهى ما كان موضوعها كليا وحكم فيهـا على الأفراد مع عدم بيان كميتها لا كلا ولا بعضا ، ومثالهـا (الذهب معدن) ، (الذهب ليس بنبات) .

وسميت مهملة : لاهمال بيان كمية افراد موضوعها ، اذ الأحكام فى اية قضية مهملة واقعة على افراد الموضوع ولم يذكر فى القضية ما يدل على كمية المحكوم عليه منها لا كلا ولا بعضا لذلك سموهـا مهملة .

وكل واحدة من هذه القضايا تنقسم الى قسمين :

١ ـ **موجبة :** وهى ماحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع :

٢ ـ وسالبة : وهى ماحكم فيها بانتفاء ثبوت المحمـول عن الموضوع .

وقد ذكرنا ـ اثناء عرضنا للقضايا ـ امثلة كل قضية بما فى ذلك الموجبات منها والسوالب فلا داعى الى التكرار .

وانت تستطيع بعد هذا العرض للقضايا الحملية - موجباتها وسوالبها - ان تدرك انها عشرة ، ثنتان منها لا يبحث المنطقى عنهما وهما (الطبيعية بقســـميها) وكل من الأربع البـــاقية بقسمى كل منها هى مجال بحث المنطقى فيكون جملة القضايا التى هى مجال بحث المنطقى ثمانية بعد خروج الطبيعية بقسميها ·

هذا ، ونظرا لأن احوال الجزئيات متكثرة لا تنضــبط ، كان الظاهر عدم البحث عن القضية الشخصية ايضا فى فن المنطق ، ولكن لانها قد تقع كبرى للشكل الأول فتحل محل الكليـــة ، لذلك بحث المناطقة عنها ولذلك قالوا : ان الشخصية فى قوة الكلية ·

واما القضية المهملة : فانها تلازم الجزئية - بمعنى ان كلا منهما لازم للآخر - فكلما حكم على الأفراد مع عدم بيان كميتها - وهذا هو معنى المهملة - تحقق الحكم على بعضها - وهذا هو معنى الجزئية - وكلما حكم على البعض الذى هو معنى الجزئية تحقق على الأفراد بدون بيان الكمية الذى هو معنى المهملة · ولهذا اعتبر المناطقة المهملة فى قوة الجزئية فى جميع الأحكام ، بمعنى ان كل حكم يعطى للجزئية يعطى للمهملة ايضا ومن هنا قالوا ان المهملة فى قوة الجزئية ·

تعريف السور وبيان اقسامه :

اعلم ان السور هو : ما به بيان كمية افراد الموضوع · وسمى سورا لأن اللفظ الذى به بيان كمية الأفراد كلا او بعضا ، ايجابا او ســلبا يحصر الأفراد ويحيط بها كما ان سور البلد يحصر البلد ويحيط بها ، ولذلك يسمى حاصرا ايضا لأنه يحصر افراد الموضوع ·

اقسام السور : سبق ان عرفت أن القضية ان ذكر فيها ما يدل على كمية الأفراد سميت (مسورة او محصورة) كما عرفت ايضا انه ان

كان الحكم فى القضية على كل الافراد فهى كلية ، وان كان على بعضها فهى جزئية ، وعلى كل فهى موجبة او سالبة وعلى هذا فالمحصورات اربع ولكل منها سور يخصها ولهذا انقسم السور الى اربعة اقسام واليك بيانها على الترتيب الآتى :

١ - سور الموجبة الكلية : وهو مادل على ان المحكوم عليه بثبوت المحمول هو جميع الأفراد ، والفاظه هى (كل ، وجميع ، وعامة ، وكافة ، وطرا) الى غير ذلك من كل ما يدل على الشمول والاحاطة .

وامثلته هى : (كل حجر جماد) و (جميع الأزهريين يحفظون القرآن) و (عامة الناس ياكلون) و (كافة البشر يموتون) الخ .

٢ - سور السالبة الكلية : وهو مادل على ان المحكوم عليه بانتفاء ثبوت المحمول هو جميع الأفراد ، والفاظه (لا شىء ، ولا واحد ، ولا ديار) . الى غير ذلك مما يفيد عموم النفى . وامثلتـــه هى : (لا شىء من الانسان بنبات) و (لا واحد من المصرين بزنجى) و (لا بركة فى الخائن) وهذا مثال للنكرة الواقعة فى سياق النفى وانت تعلم ان النكرة الواقعة فى سياق النفى تعم .

٣ - سور الموجبة الجزئية : وهو مادل على ان المحكوم عليـــه بثبوت المحمول هو بعض الافراد . والفاظه هى (بعض ، وواحد ، وقليل ، وكثير واغلب ، واكثر ..) الى غير ذلك مما يفيد البعض ، وكذلك كل ما دل على عـــدد معين وامثلته هى : (بعض الطلاب ناجحون) و (واحد من الطلاب غائب) و (قليل من عبادى الشكور) و (اغلب الطلاب فاهمون) الخ .

٤ ـ سور السالبة الجزئية : وهو مادل على ان المحكوم عليه بانتفاء ثبوت المحمول هو بعض الأفراد ، وألفاظه هى (ليس كل وليس بعض ، وبعض كذا ليس) (١) وأمثلتـــه هى : (ليس كل طالب مجتهد) (وليس بعض المصريين مسلما) و (بعض الناس ليس بكاتب) ٠

---

(١) تستطيع أن تدرك الفرق بين هذه الأسوار مما يلى : (ليس كل) يدل على رفع الايجاب الكلى بالمطابقة أما (ليس بعض : وبعض ليس) فيدلان بالمطابقة على السلب الجزئى : وكل من رفع الايجاب الكلى والسلب الجزئى يستلزم الآخر فمثلا (كل أزهرى يحفظ القرآن) ففى هذا المثال قد حكمنا على كل فرد أزهرى بأنه يحفظ القرآن) : وهذا هو الايجاب الكلى ٠ أما اذا قلنا : (ليس كل أزهرى يحفظ القرآن) فقد رفعنـا « بليس » الايجـــاب عن الكل وهذا ـ أى رفع الايجاب عن الكل يحتمل رفعه عن البعض ٠ واثباته للبعض : وعلى كل يلزم السلب الجزئى ٠

أما (ليس بعض) و (بعض ليس) فانهما يفيدان صراحة سلب الحكم عن البعض للتصريح بذكر البعض وادخال حرف السلب عليه : ويدلان التزاما على رفع الايجاب الكلى ٠ لأنه لو لم يرتفع الايجاب عن الكل لم يعقل سلب الحكم عن البعض ٠ هذا فيما يتعلق ببيان الفرق بين (ليس كل) من جهة وبين السورين الأخيرين ٠

بقى أن تعرف الفرق بين (ليس بعض) و (بعض ليس) وهذا يتضح لك من أن (ليس بعض) قد يراد منها السلب الكلى بناء على أن البعض غير معين وقد وقع فى سياق النفى ـ والمعلوم أن النكرة فى سياق النفى تعم ـ وقد يراد منها سلب الحكم عن البعض فتكون للسلب الجزئى فقط لأنك والحالة هذه قد سلبت الحكم عن البعض دون أن تتعرض للبعض الآخر ٠

أما (بعض ليس) فهى لا تفيد الا السلب الجزئى وذلك لتأخر السلب عن البعض فلا يفيد عموما ولا سلبا للقضية ، وسيأتى لهذا مزيد من التوضيح فى موضعه ٠

وبناء على ما سبق فقد انقسمت الحمليات الى اقسام اربعــــة (الكليتين الموجبة والسالبة . والجزئيتين : الموجبة والسالبة) .

هذا . وقد اشترط المناطقة لتحقق الحملية — موجبة او سالبة — ما ياتى :

اولا : الحملية الموجبة : يشترط فيها وجود افراد موضوعها اما خارجا ، او مقدرا ، او ذهنا .

ثانيا : الحملية السالبة : يشترط فيها وجود افراد موضوعهــا من حيث الحكم فقط ، وهذا الحكم ذهنى ولنوضح ذلك بالمثال الآتى : (زيد ليس بجاهل) لا يقتضى وجود الموضوع فى الخارج بل يكتفى ان يكون موجودا فى الذهن فقط وقت الحكم — اذ الحكم على الشىء فرع عن تصوره — ولأن السالبة تصدق بنفى الموضوع ، فنفى الجهل فى المثال الذى معنا انما يصدق بوجود زيد اى اذا كان عالما ، وبعدمه اى اذا كان ميتا . وهكذا .

اقسام الحملية الموجبة باعتبار وجود افراد موضوعها :

يقسم المناطقة القضــية الحملية الموجبة باعتبــار وجود افراد موضوعها الى :

١ — **القضية الخارجية .**

٢ — **القضية الحقيقية .**

٣ — **القضية الذهنية** ، واليك بيانها :

اما القضية الخارجية : فهى ما كان الحكم فيهــا على افراد موضوعها الموجودة فى الخارج ومثالها (كل حجر جماد) .

وأما القضية الحقيقية : فهى ما كان الحكم فيها على الأفـــراد المقدرة الوجود فى الخارج ، او الممكنة الوجود – وجدت بالفعل او لم توجد – ومثالها (كل عنقاء طائر) .

وأما القضية الحقيقية : فهى ما كان الحكم فيها على الأفـــراد الموجودة فى الذهن فقط : ومثالها (شريك البارى معدوم) .

وجه التسمية فى كل : وسميت الأولى بالخـــارجية لأن افراد موضوعها موجودة فى الخارج ، وسميت الثانية بالحقيقية لأن المحكوم عليه فيها الأفراد المتصفة بالحقيقة المقـــدرة الوجود بقطع النظر عن وجودها بالفعل ، وسميت الثالثة بالذهنية لأن موضوعها لا يوجد الا فى الذهن فقط .

ومما تجدر ملاحظته هنا هو : أن النسبة بين القضية الخارجيــة وبين القضية الحقيقية هى العموم والخصوص الوجهى ، **فيجتمعــان** فى مثل قولنا : (كل انسان حيوان) اذا كان المراد بثبوت الحيوانية لأفراد الانسان الموجودة خارجا بالفعل ، او لمن ستوجد .

وتنفرد الخارجية فى مثل قولنا (الله موجود) :

وتنفرد الحقيقية فى مثل قولنا : (كل عنقاء طائر) :

هذا : والقضية الحملية الموجبة تكون دائمـــة كقولنـــا : (الله موجود) وقد تكون لحظة كقولنا : (البرق لامع) وقد تكون ذهنـــا حال الحكم كقولنا (شريك البارى معدوم) .

القضية الحملية المعدولة والمحصولة

عرفت مما سبق ان القضية تنقسم الى موجبة وسـالبة ، وان السالبة ما اشتملت على حرف سلب قصد به نفى الارتباط بين الموضوع والمحمول ، بخلاف الموجبة . غير ان حرف السلب قد يعدل به عن وضعه الأصلى ويجعل جزءا من احد طرفى القضية أو من كليهما ومن هنا يقسم المناطقة القضية الحملية باعتبار جعل حرف السلب جزءا من احد طرفيها او لم يجعل الى :

١ ـ معدولة .

٢ ـ ومحصـلة :

اما القضية المعدولة : فهى ما جعل حرف السلب جزءا من احـد طرفيها او من كل منهما وهى **اما معدولة الموضوع :** وهى ما كان حرف السلب فيها جزءا من الموضوع ، ومثالها موجبة (غير الحى جماد) وسالبة (لاشىء من غير الحى بعالم) .

واما معدولة المحمول وهى ما كان حرف السلب فيها جزءا من المحمول ، ومثالها موجبة (الشفاف هو لا يحجب ما خلفه) وسالبة (لاشىء من العالم بغير حى) .

واما معدولة الطرفين وهى ما كان حرف السلب فيها جزءا من كل منهما ، ومثالها موجبة (غير الحى غير عالم) وسالبة (لاشىء من غير الحيوان بغير جماد) .

وانما سميت (معدولة) لأن حرف السلب قد عدل به عن وضعه الأصلى (وهو قطع النسـبة) وجعل جزءا من احـد الطرفين او كليهمـا .

واما القضية المحصلة : فهى التى لم يجعل حرف السلب جزءا من احد طرفيها . مثالها موجبة (كل مثلث ذو اضلاع ثلاثة) وســـالبة (لاشىء من الجماد بعالم(١)) .

وسميت (محصلة) لأن طرفيهـــا وجوديان حاصلان لم يركب معهما حرف سلب .

تنبيــه : ينبغى ان تعرف ان مجرد وجود حرف الســـلب فى القضية لا يدل على انها سالبة ، لانك قد عرفت ان حرف الســـلب قد يكون جزءا من احد الطرفين .. وانما مدار السلب على رفـــع النسبة ومدار الايجاب على ايقاعها فحرف السلب ان افاد رفع نسبة المحمول عن الموضوع فهى سالبة ، والا فهى موجبة . **وعلى هذا** فيجوز ان تكون القضية مشتملة على حرف سلب وربما حرفين ومع ذلك تكون موجبة مثل (كل ما هو غير انسان فهو غير ناطق) .

الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول :

عرفت مما سبق اننا - فى الحملية - نحكم بمفهوم المحمول على افراد الموضوع ، وأن مفهوم الموضوع ليس الا عنوانا فقط على الأفراد المحكوم عليها .

غير انه لما كان العدول والتحصيل فى جانب الموضوع انما هو

---

(١) قد يطلقون على المحصلة السالبة اسم (البسيطة) لأن حرف السلب قد وجد فيها من غير ان يجعل جزءا من طرفيها فكان كل واحد من الطرفين بسيطا . وعلى هذا تكون القسمة ثلاثية : معدولة ومحصلة وبسيطة فالمعدولة هى ما جعل حرف السلب فيها جزءا من أحد طرفيها ، والمحصلة هى ما تجرد طرفاها عن السلب موجبة كانت أو سالبة - أو هى موجبة فقط - وأما السالبة فتسمى بسيطة .

فى مفهومه ـ وهو غير المحكوم عليه ـ لم يكن مؤثرا فى مفهوم القضية بخلاف العدول والتحصيل فى جانب المحمول فانه مؤثر فى مفهوم القضية لأن الحكم بايجاب الشىء يخالف الحكم بايجاب عدمه .

ومن هنا لم يعتبر المناطقة اختلاف وصف الموضوع عدولا وتحصيلا ، بل المعتبر عندهم من ذلك ما كان فى جانب المحمول ، ولذلك انقسمت القضية باعتبار العدول والتحصيل فى جانب المحمول الى موجبة محصلة وموجبة معدولة وسالبة محصلة وسالبة معدولة . وعندما تتأمل هذه الأنواع لن تجد اشتباها بينهما الا بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة المحمول فان كلتيهما تشتمل على حرف واحد للسلب . ومن هنا وقع الاشتباه بينهما . ويبدو هذا الاشتباه واضحا فيما اذا قلت (النبات ليس بمعدن) فلا نعلم أهى موجبة معدولة أم سالبة محصلة.

ومن هنا فرق المناطقة بينهما من جهتين : من جهة المعنى ، ومن جهة اللفظ .

١ ـ أما الفرق بينهما من جهة المعنى : فهو ان الحكم فى السالبة المحصلة يكون بسلب المحمول عن الموضوع ، وفى المعدولة بثبوت عدم المحمول للموضوع ، وأيضا فان المعدولة لا تصدق الا بوجود الموضوع، بخلاف السالبة فانها تصدق مع نفى الموضوع .

٢ ـ وأما الفرق بينهما من جهة اللفظ : فيتضح من أن الرابطة ان قدرت قبل حرف السلب فمعدولة ، وان قدرت بعده فسالبة ، هذا فى القضية الثلاثية . مثال الأول (الجماد هو غير عالم) ومثال الثانى (الجماد ليس هو عالم) . أما اذا لم توجد رابطة ـ بأن كانت القضية ثنائية . وتوسط حرف السلب بين الموضوع والمحمول ، كان

مردنا الى النية • فان كان المراد سلب الربط كانت سالبة ، وان اريد ربط السلب كانت موجبة •

هــذا : وقــد يصطلح على وضـــع حرف (ليس) ، وحرفى (غير) و (لا) للعدول • فتكون سالبة فى (الحديد ليس يذهب) وتكون معدولة فى (الحديد غير ذهب ، اولا ذهب) •

الموجهـــات

لم يبق لنا من القضية الحملية الا توضيح القضايا الموجهة وغــير الموجهة منها • وقبل الخوض فى تفاصيل الموجهات نحيطك علمـــا بمـــا يلى :

لعلك على ذكر مما قلناه فى الكليات من ان لفظ (الكلى) له دلالتان : الأولى على المفهوم ، ويســـمى هذا فى عرف المنـــاطقة بـ (الوصف العنوانى) والثانية على الماصدقات والأفراد ويسمونهـــا (ذاتـــه) •

ثم ان ثبوت وصف الموضوع العنوانى لافراده يسمى بـ (عقــد الوضع) كما ان ثبوت الوصف العنوانى ـ اى مفهوم المحمول ـ لذات الموضوع ـ اى افراده ـ او نفيه عنه يســـمى بـ (عقد الحمـــل) والنسبة ـ التى هى الثبوت او النفى ـ لابد ان يكون لهـــا فى نفس الأمر كيفية ـ اى حالة وصفة ـ تتكيف بها ـ اى تتصف بها ـ وهـــذه الكيفية لا تخـــرج عن واحدة من اربـــع : (١) **اما الضرورة** ـ اى الوجوب ، (٢) **او اللاضرورة** ـ اى الامكان ، (٣) **او الدوام** ـ اى الاستمرار ، (٤) **او اللادوام ـ اى الاطلاق** •

ولنوضح لك ذلك بالمثال الآتى : (كل انســـان حيوان) لفظ انســـان له (مفهوم) وهو الحيوان النـــاطق ، و (ذات) وهى الماصدقات والأفراد التى تثبت لهـا الحيوانية او النـــاطقية ، فالمراد بذات الموضوع افراده ، والمراد بوصفه مفهومه : والنسبة ـ التى هى ثبوت الحيوانية لأفراد الانسان لها فى نفس الأمر كيفية ـ كما سبق ـ هذه الكيفية قد يلاحظها العقل ، وقد تذكر ، وقد لا يلاحظها العقـل ولا تذكر ٠ ثم إن هذه الكيفية قد اصـــطلح المناطقة على تســـميتها بـ (مادة القضية) وعلى هذا فان ذكر فى اسلوب القضية لفظ يدل على كيفيتها فى الخـــارج أو لاحظهـــا العقل سميت موجهة والا فغير موجهة ، وما يدل على الكيفية يسمى بـ (جهة القضية) ٠

بعد هذا البيان نشرع فى تقسيم القضية الحملية الى موجهة وغير موجهة فنقول ٠

تنقسم القضية الحملية الى موجهة وغير موجهة :

١ ـ اما القضــــية الموجهة : فهى التى لاحظ العقل كيفيتها من الضرورة وغيرها ، أو ذكر فيها لفظ يدل عليها ، ومثالها (كل انسان حيوان بالضرورة) فلفظ الضرورة فى القضية جعلها موجهة ٠ وكذلك لو لاحظها العقل ولم تذكر ٠

٢ ـ واما القضية غير الموجهة : فهى التى لم تلاحظ فيها كيفية النسبة ولم يذكر لفظ يدل عليها ، وهذه تسمى مهملة الجهة ٠ ومثالها (كل انسان حيوان) ٠

انواع القضايا الموجهة :

١ ـ الضروريات ٠

٢ ـ الدوائم ٠

٣ ـ المطلقـــات ٠

٤ ـ الممكنات واليك بيانها ٠

اما الضروريات : فهى ما كان صفة نسبتها الضرورة ، ومثالهـا (كل انسان حيوان بالضرورة) ٠

واما الدوائم : فهى ما كانت صفة نسبتها الدوام ، ومثالهـــا (كل فلك متحرك دائما) ٠

واما المطلقات : فهى ما كانت صفة نسبتها الاطلاق ، ومثالهـا (كل انسان متنفس بالاطلاق) ٠

واما الممكنات : فهى ما كانت صفة نسبتها الامكان ، ومثالهـا (كل انسان كاتب بالامكان) ٠

وينبغى ان تعلم ان كلا من هذه الأربع بسائط ومركبات ٠ والفرق بينهما : ان البسائط ما اشتملت على حكم واحد ايجابا او ســـلبا ٠ اما المركبات فهى ما اشتملت على حكمين ايجابا او سلبا ، والثـــانى منهما تبعى موجبة او سالبة باعتبار صدرها ، **وضابطها** ان تكون مقيدة باللادوام ، او اللاضرورة ، او ممكنة خاصة ٠

وسنبدأ بتوضـــــــيح انواع كل من (الضروريات ، والدوائم ، والمطلقات ، والممكنات) بسائطها ومركباتها على النمط الآتى :

انواع الضروريات البسائط :

والضروريات البســـائط اربعة انواع وهى الضرورية المطلقة ، والمشروطة العامة ، والوقتية المطلقة ، والمنتشرة المطلقة ٠ واليـــك بيان كل منها ٠

١ ـ اما الضرورية المطلقة ٠ فهى ما كانت صفة نسبتها الضرورة

مادام ذات الموضــوع ومثالهــا (كل ذهب معــدن بالضرورة) ، (ولا شيء من الذهب بنبات بالضرورة) .

ووجه تسميتها (بالمطلقة) هو أن الضرورة فيها غير مقيــدة بوصف أو غيره .

٢ - وأما المشروطة العامة : فهى ما كانت صفة نسبتها الضرورة مادام وصف الموضوع ومثالها (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتبا) (ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتبــا) .

ووجه تسميتها (بالمشروطة) هو لأنهــا اشتملت على شرط الوصف . و (بالعامة) لأنها اعم من المشروطة الخاصة .

٣ - وأما الوقتية المطلقة : فهى ما اتصفت نسبتها بالضرورة فى وقت معين . ومثالها (كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينــه وبين الشمس) (ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت الربيع) .

٤ - وأما المنتشرة المطلقة : فهى ما اتصفت نسبتها بالضرورة فى وقت غير معين ومثالهــا « بالضرورة كل حيوان متنفس وقتاما » ، ولا شيء من الحيوان بمتنفس وقتاما بالضرورة » .

ووجه تسـميتها « بالمنتشرة » هو عدم تعين الوقت فيهــا . و « بالمطلقة » لأنها لم تقيد باللادوام .

وكل هذه الأنواع بسائط لاشتمالها على حكم واحد كما عرفت .

انواع الضروريات المركبة :

والضروريات المركبة ثلاثة انواع وهى : المشروطة الخاصـــــة ، والوقتية ، والمنتشرة واليك بيان كل منها ٠

١ ـ اما المشروطة الخاصة : فهى التى اتصفت نسبتها بالضرورة مادام وصف الموضوع مع التقييد باللادوام الذاتى ٠

ومثالها (بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبـــا لا دائما) ٠ هذا ويلاحظ ان معنى (لا دائما) هنا انها تنحـل الى قضية اخرى مخالفة للأولى فى الكيف وموافقة لها فيما عدا ذلك ، وهى (لا شىء من الكاتب بمتحرك الأصابع بالاطلاق العام) ٠

٢ ـ واما الوقتية : فهى الوقتية المطلقة مـــع تقييدها باللادوام الذاتى وما تقدم من التمثيل للوقتية مع زيادة (لا دائما) يصـــلح مثالها لهـــا ٠

٣ ـ واما المنتشرة : فهى المنتشرة المطلقـــة مـــع زيادة اللادوام الذاتى ٠ وما تقدم من التمثيل للمنتشرة المطلقة مع زيادة (لا دائما) يصلح مثالا لهـــا ٠

وكل هذه الأنواع مركبات لاشتمالها على حكمين ٠ كما سبق ٠

انواع الدوائم البسائط :

وانواع الدوائم البسائط اثنان : الدائمة المطلقة ، والعرفية العامة واليك بيانهـــا ٠

١ ـ اما الدائمة المطلقـــة : فهى التى اتصفت نســـبتها بالدوام مادام ذات الموضوع :

ومثالهـــا (كل فلك متحرك دائمـــا) (ولا شىء من الفلك بساكن دائما) ٠

٢ ـ واما العرفية العـــامة : فهى التى اتصفت نسبتها بالدوام مادام وصف الموضوع ٠

ومثالها (كل كاتب متحرك الاصـــابع دائما مادام كاتبـــا) (ودائما لا شىء من الكاتب بساكن الاصـــابع مادام كاتبـــا) ونظرا لاشتمال كل من هذين النوعين على حكم واحد اطلق عليهما بسائط ٠

المركبة من الدوائم :

١ ـ والمركب من الدوائم واحدة وهى : العرفية الخاصة : وهى التى اتصفت نسبتها بالدوام مادام وصف الموضوع مع التقييد باللادوام الذاتى ٠ والمثال الذى ذكر فى العرفية العامة يصلح مثالا لها مع زيادة (لا دائمـــا) ٠

هذا والعرفية والخاصة مركبة لأنها اشتملت على حكمين أحدهما الصدر ، والثانى المفهوم من اللادوام ٠ ويراعى أن اجتماع (دائما) و (لا دائما) فى التمثيل للعرفية الخاصة ليس تناقضا لأن أولاهمـــا بحسب الوصف وهى (دائمـــا) وثانيتهمـــا بحسب الذات وهى (لا دائمـــا) ٠

انواع المطلقات البسائط :

والمطلقات البسائط نوعان : المطلقة العـــامة والمطلقة الحينية ، واليك بيانهما :

١ ـ اما المطلقة العامة : فهى التى اتصفت نســـبتها بالاطلاق « اى الفعل » ومثالها « كل انسان متنفس بالاطلاق العام » و « لا شىء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام » ٠

وهى كما ترى اشتملت على حكم واحد لذلك فهى من البسائط .

٢ ـ وأما المطلقة الحينية : فهى التى اتصفت نسبتها بالفعلية فى حين وصف الموضوع .

ومثالها « كل كاتب متحرك الأصابع بالاطلاق حين هو كاتب » و « لاشىء من الكاتب بساكن الأصابع بالاطلاق حين هو كاتب » .

وهى مشتملة على حكم واحد فهى لذلك بسيطة .

انواع المطلقات المركبة :

والمطلقات المركبة نوعان هما : الوجودية اللادائمة ، والوجودية اللاضرورية .

١ ـ اما الوجودية اللادائمة . فهى عبارة عن المطلقة العامة ـ التى سبق ذكرها ـ مع التقييد باللادوام الذاتى ، ومثالها كمثالها مع زيادة اللادوام وقد اشـتملت الوجودية اللادائمة على حكمين ولذلك فهى من المركبـات .

٢ ـ وأما الوجودية اللاضرورية . فهى عبارة عن المطلقة العـامة كذلك مع التقييد باللاضرورة الذاتية . ويلاحظ أن معنى «اللاضرورة» ممكنة عامة مخالفة للصدر فى الكيف . ومثال المطلقة العامة مـع زيادة اللاضرورة يصـلح مثالا لها . ونظرا لاشـتمالها على حكمين كانت مركبـة .

انواع الممكنات البسائط :

وانواع الممكنات البسـائط اربعة : الممكنة العـامة ، والممكنة الحينية ، والممكنة الدائمة ، والممكنة الوقتية ، وكل منهـا بسـيطة لاشتمالها على حكم واحد كما مر .

١ - اما الممكنة العامة ، فهى التى حكم فيها بسلب الضرورة عن الطرف المخالف للنسبة . ومعنى هذا انك تجــد فى القضــية طرفا موافقا ، وطرفا مخالفا . وسنطبق هذا بمثال « كل نار حارة بالامكان العام » الطرف الموافق فى هذا المثال هو مفهوم القضية ، وهو ثبوت الحرارة للنار - والمخالف هو مفهوم نقيضها - وهو عدم ثبوت الحرارة للنار - وهذا المخالف ليس ضروريا . واذا كنا قد مثلنا لها موجبــة فمثالها سالبة هو « لا شىء من الحار ببارد بالامكان العام » فتنبه .

٢ - واما الممكنة الحينية : فهى التى قيد فيها الامكان العــــام حين وصف الموضوع ومثالها « كل كاتب متحرك الأصابع بالامكان العام حين هو كاتب » .

٣ - الممكنة الدائمة : وهى التى قيد امكانها العام بوصف الدوام ، ومثالها « كل انسان حيوان بالامكان العام دائما » .

٤ - واما الممكنة الوقتية : فهى التى قيد امكانها العــــام بوقت معين ومثالها « كل انسان طالب للشرب بالامكان العام وقت عطشه » .

المركبة من الممكنات :

والمركبة من الممكنات واحدة هى : الممكنة الخاصة : وهى التى سلبت فيها الضرورة الذاتية عن طرفى النسبة - الموافق والمخالف - كما مر فمثلا لو قلنا : (زيد موجود بالامكان الخاص) فان وجود زيــد ليس ضروريا - وهذا هو الطرف الموافق - وعدم وجوده ليس ضروريا كذلك وهذا هو الطرف المخالف - وعلى هذا فلم يبق الا الجواز .

ونظرا لاشتمالها على حكمين - شانها شان كل ما ســــبق من المركبات - فهى لذلك مركبة .

وبانتهاء الكلام عن القضايا الموجهة ينتهى كلامنا عن القضــية

الحملية برمتها . ولننتقل الى توضيح القضية الشرطية وبيان اقسامها. فنقـــول :

ثانيا : القضية الشرطية :

تعريفها : هى ما حكم فيها **بالاتصال او بالتنافى** بين نسبتين او بعدمه .

وهذا التعريف يخرج القضية الحملية لأنها - كما سبق - ما حكم فيها بثبوت شىء لشىء أو نفى شىء عن شىء .

هذا وينبغى ان تعلم ان الشرطية تتركب من جزأين .

الجزء الأول **هو المقدم :** وهو فى الشرطية المتصلة ما تقـدم فى الرتبة وان ذكر متأخرا اما فى الشرطية المنفصلة فهو ما ذكر أولا .

والجزء الثانى من اجزاء الشرطية هو التالى : وهو ما تأخـر رتبة وان ذكر متقدما فى المتصلة ، وما ذكر ثانيـــا فى المنفصـــلة . وبعبارة ادق ان بين المقدم والتالى ترتيب طبيعى فى القضية الشرطية المتصلة ، اما فى المنفصلة فلا ترتيب بينهما فما ذكر أولا فيها فهـــو المقدم والآخر هو التالى .

فمثلا : (اذا اجتهدت نجحت) شرطية متصلة . والأول فيهـــا مقدم وهو (اجتهدت) والثانى تال وهو « نجحت » فلو قلنـــا : (تنجح اذا اجتهدت) لكان الأول هنا تاليا والثانى مقدما . هذا فى المتصلة . اما فى المنفصلة فأمرها واضح كما سبق .

اقسام القضية الشرطية :

تنقسم القضية الشرطية الى قسمين :

١ - شرطية متصلة .

٢ ـ شرطية منفصلة ٠

١ ـ **الشرطية المتصلة : هى** ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو بعدمه وهى باعتبار الاتصال وعدمه **اما موجبة** : ان كان الحكم فيها بالاتصال بين نسبتين ، مثل (كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) **وأما سالبه** ان كان الحكم فيها بسلب الاتصال بينهما ، مثل (اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا) **والفرق بين اتصال السلب وبين سلب الاتصال : يتضح** من أن القضية التى حكم فيها باتصال السلب تكون موجبة ، واما المحكوم فيها بسلب الاتصال فتكون سالبة ٠ ثم ان اتصال السلب هو حكم باللزوم ، كل ما هنالك أن اللزوم سلبى ، اما سلب الاتصال فهو حكم بسلب اللزوم ٠ واليك امثلة لأنواع اتصال السلب فى الأول منها المقدم سلبى، وفى الثانى التالى سلبى ، وفى الثالث كل من المقدم والتالى سلبى، والقضية فى الأنواع الثلاثة متصلة موجبة ٠

المثال الأول : (كلما لم تكن الشمس طالعة فالليل موجود) ٠ والثانى (كلما كانت الشمس طالعة لم يكن النيل موجودا) والثالث (كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا) ٠

كما تنقسم الشرطية المتصلة باعتبار العلاقة وعدمها : الى لزومية واتفاقية ٠

١ ـ **أما المتصلة اللزومية :** فهى ما حكم فيها بالاتصال بين نسبتين او بعدمه لعلاقة بين طرفيها توجب ذلك ٠

والمراد بالعلاقة : الشىء الذى بسببه يستلزم المقدم التالى ، كالعلية ، والتضايف ٠

أما العلية : فهى على ثلاثة انواع :

١ ـ أن يكون المقدم علة للتالى : مثل (ان كان الانسان مريضا بالحمى ارتفعت حرارة جسمه) فان مرض الحمى علة وسبب فى ارتفاع حرارة الجسم ٠

٢ - ان يكون المقدم معلولا للتالى : مثل (اذا اشتدت حـــرارة الجسم كان الانسان مريضا بالحمى) .

٣ - ان يكون المقدم والتالى معلولين لعلة واحدة مثل : (ان كان النهار موجودا فالعالم مضىء) ، فان وجود النهار واضاءة العـــالم معلولان لعلة واحدة هى طلوع الشمس .

واما التضايف : فهو ان يكون الطرفان متضايفين مثل : (كلمـا كان زيد ابا لعمرو فعمرو ابنه) .

٢ - **واما المتصلة الاتفاقية** : فهى ما حكم فيها بالاتصـــال بين نسـبتين او بعدمه لا لعلاقة بين طرفيها توجب ذلك بل لمجرد توافق صدق الجزءين . مثل (ان كان الحيوان ذو اذن كان ولودا ، وان كان ذو صماخ كان بيوضا) فهاتان القضيتان كلتاهما متصلة اتفاقية . اذ ليس هناك علاقة مطلقا بين كون الحيوان له اذن او له صماخ ، وبين كونه يلد او يبض غاية ما فى الأمر انه اتفق وتصادف استصحاب الولادة للحيوان ذى الأذن واستصحاب ذو الصماخ لكونه يبيض . هذا فيمـا يتعلق بالشرطية المتصلة .

بقى ان نتكلم عن القسم الثانى من اقسام الشرطية وهو :

٢ - **الشرطية المنفصلة** : وهى ما حكم فيها بالتنافى او بعدمه بين طرفيها صدقا وكذبا معا ، او صدقا فقط ، او كذبا فقط ، والصدق هنا معناه (التحقق والثبوت) والكذب معناه (الارتفاع والانتفاء) .

وهى اما موجبة : ان حكم فيها بالتنافى بين طرفيها ، واما سالبة ان حكم فيها بعدم التنافى .

وتنقسم المنفصلة باعتبار الصدق والكذب الى :

١ - **منفصلة حقيقية** (وتسمى مانعه جمع وخلو معـــا) وهى

ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا وكذبا معا ، او بعدمه : مثالها موجبة (اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا) ومثالها سالبة (ليس البتة اما ان يكون الشىء ابيض واما ان يكون طويلا) ٠

٢ ـ منفصلة مانعة جمع : وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها صدقا فقط ، او بعدمه ومثالها موجبة (دائما اما ان يكون الشىء ابيض واما ان يكون اسود) ومثالها سالبة (ليس البتة اما ان يكون هذا المداد غير احمر او غير اخضر) ٠

٣ ـ منفصلة مانعة خلو : وهى ما حكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا فقط ، او بعدمه مثالها موجبة (دائما اما ان يكون هذا المداد غير احمر او غير اخضر) وسالبة مثل (ليس اما ان يكون الشىء ابيض او اسود) ٠

وزيادة للفائدة فيما يتعلق بهذه الأقسام الثلاثة ـ الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو ـ ينبغى ان تعرف معنى الموجبة والسالبة فى المنفصلة وسنوضحه لك فى الآتى :

اولا : ان معنى الموجبة للمنفصلة الحقيقية ٠ انهما لا يجتمعان معا ولا يرتفعان معا ، وان معنى السالبة فيها : انه لاعناد بينهما لا فى الاجتماع ولا فى الارتفاع ، فيجوز ان يجتمعا معا ، وان يرتفعا معا ٠

ثانيا : ومعنى الموجبة فى مانعة الجمع : انهما لا يجتمعان ويجوز ان يرتفعا معا ، ومعنى السالبة فيها : انه لاعناد بينهما فى الاجتماع بل يجوز ان يجتمعا ولا يجوز ارتفاعهما معا ٠

ثالثا : ومعنى الموجبة فى مانعة الخلو : انه لا يجوز ارتفاعهما وان جاز اجتماعهما ، ومعنى السالبة فيها : انه لاعناد بينهما فى الارتفاع مع ان بينهما عناد فى الاجتماع ٠

وتستطيع ان تطبق هذه المعانى على امثلتها السابقة بسهولة ،

هذا من جهة ، **ومن جهة أخرى فان المنفصلة الحقيقية** تتركب موجبتها من الشىء ونقيضه مثل (العدد اما زوج أو غير زوج) أو المساوى لنقيضه مثل (العدد اما زوج أو فرد) ومانعة الجمع تتركب موجبتها من الشىء والأخص من نقيضه ومانعة الخلو تتركب موجبتها من الشىء والأعم من نقيضه . وقد سبقت الأمثلة ، فارجع اليها .

أقسام المنفصلة باعتبار العناد لذات الطرفين :

وتنقسم المنفصلة باعتبار العناد لذات الطرفين الى .

١ — منفصلة عنادية .

٢ — منفصلة اتفاقية .

١ — أما المنفصلة العنادية : فهى ما كان التنافى بين طرفيها لذاتهما بأن يكون كل منهما نقيضا للآخر ، أو أحدهما نقيضا والآخر مساويا النقيضه ، أو أخص من نقيضه ، أو اعم من نقيضه ، ويبدو هذا واضحا من الأمثلة السابقة .

٢ — وأما المنفصلة الاتفاقية : فهى التى لم يكن التنافى فيها لذات الطرفين وذلك مثل قولنا (اما أن يكون هذا ابيض واما أن يكون جاهلا) . اذا اتفق أن الأبيض غير جاهل مثلا .

أقسام الشرطية المتصلة والمنفصلة

تنقسم القضية الشرطية — المتصلة والمنفصلة الى — (كلية ، وجزئية ، وشخصية ، ومهملة) .

وبيان ذلك : ان الحكم باللزوم والعناد وغيرهما فى الشرطية المتصلة أو المنفصلة ان كان على جميع التقادير والأزمان والأوضاع

الممكنة الاجتماع مع المقدم فالقضية كلية مثالها كلما كان هذا إنساناً حيوانا) فالحكم بلزوم الحيوانية للانسان ثابت على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتمـــاع مع المقدم ، وكقولنا (ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا) ونحو (دائمـــا العدد اما زوج او فـــرد) و (ليس البتة اما ان يكون هـــذا الشيء اسود او كاتبـــا) .

وان لم يكن الحكم ثابتا على جميع التقادير من الأزمان والأوضاع بل كان على بعض التقـــــادير والأزمان ، فاما ان يكون على بعض التقادير والأزمان **مطلقا** ، او على بعضـــــها معينا ، فان كان على بعضها مطلقا من غير تعيين **فالشرطية جزئية** كقولنا (قد يكون اذا كان هذا حيوانا كان انسانا) فان الحكم باللزوم ليس على جميـــع الأزمان والأوضاع بل على بعضها مطلقا . ومثل (قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا كان انســانا) و (قد يكون هذا اما اســـود او ابيض) و (قد لا يكون هذا اسود او كاتبا) .

وان كان الحكم على بعض الأزمان معينا - اى ان هذا البعض قد ذكر على التعيين - **كانت الشرطية شخصية** ، وذلك مثل (ان جئتنى اليوم اكرمك) ومثل (ليس ان جئتنى اليوم اكرمك) ومثل (هـذا الشيء الآن اما اسود او ابيض) ومثل (ليس هذا الشيء الآن اسود او ابيض) .

اما ان اهملت التقادير كانت الشرطية مهملة مثل (ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) ومثل (ليس ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) ومثل (العدد اما زوج او فرد) ومثـــل (ليس هذا الشيء اسود او كاتبا) .

وهكذا ترى أن الأوضاع والأزمان فى الشرطية بمنزلة افـــراد الموضوع فى الحملية .

فان كان الحكم باللزوم والعنـــاد فى زمان معين فشـــخصية

ومخصوصــــة ، والا فان بين كميـــة الزمان - جميعه او بعضـه - فمحصورة ، والا فمهملة .

سور الشرطية واقسامه :

سور الشرطية هو ما به بيان الأزمان والأوضاع - اى الأحوال - واقســـامه هى :

١ - سور الايجاب الكلى : وهو ما يدل على الاحاطة والشـمول لجميع الأوضاع والأزمان الممكنة الاجتماع مع المقـدم والفـــاظه فى الشرطية المتصلة هى (كلما ومتى ومهما) وفى المنفصلة (دائما) .

٢ - سور السلب الكلى : وهو ما يدل على الاحاطة والشمول فى سلب الاتصال والانفصال ولفظه فى كل من المتصـلة والمنفصـــلة هو (ليس البتة) .

٣ - سور الأيجاب الجزئى : وهو ما يدل على الاتصال والانفصال فى بعض غير معين من الأوضاع والأزمان . واللفظ الدال عليه فى كل من المتصلة والمنفصلة هو (قد يكون) .

٤ - سورة السلب الجزئى : وهو ما يدل على أن سلب الاتصـال والانفصال فى بعض غير معين من الأوضاع والأزمان . ولفظه لكل من المتصلة والمنفصلة (قد لا يكون) وفى المتصلة خاصة (ليس كلما) وفى المنفصلة خاصة (ليس دائما) .

وبانتهاء الكلام عن الشرطية ينتهى الكلام عن القضـــايا عموما ولننتقل الى الكلام عن أحكام القضايا .

الفصل الثانى

أحكام القضـــــايا

انتهينا فى الفصل السابق من بيـان القضايا واقسامها . وهنـــا نتكلم عن احكام القضايا . هذا وينبغى أن تعلم ان المراد بـ (احكام القضايا) هو : ما يلزم القضية اذا كانت صادقة من صدق أو كذب قضية اخرى مؤلفة من نفس مادة تلك القضية ، أو ما يلزم القضية اذا كانت كاذبة من صدق أو كذب قضية اخرى . وهكذا مما سنوضحه فى هذا الفصل فى كل من التناقض والعكس المستوى وعكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف .

وتسمى احكام القضايا بـ (الاستدلال المباشر) لأن اى قضيـة اذا فرض صدقها استلزمت كذب قضية اخرى **هى نقيضها** ، واستلزمت صدق أخرى **هى عكسها** ، واذا فرض كذبها استلزمت كذب نقيضها ... الخ . وهذا بخلاف القياس والاستقراء فأن كلا منهما استدلال غير مباشر لأن النتيجة فى هذين لازمة لأكثر من قضية بخلاف الاستدلال المباشر كما عرفت .

أولا : التناقض

وهو النوع الأول من أحكام القضايا او (الاستدلال المباشر) **وفائدتـــه** فى علم المنطق انه يستدل بصدق احد النقيضين على كذب الآخر ، وبكذب احدهما على صدق الآخر ، اذ من المعلوم ان النقيضين لا يصدقان معا ، ولا يكذبان معا .

وكان التناقض من احكام القضايا . لانه يحكم به على القضية فيقال : كذا من القضايا نقيض كذا ، وكان استدلالا مباشرا ، لان الانتقال فيه من حكم معلوم الى مقابله اى نقيضه من غير واسطة فكر ونظر .

تعريف التناقض : هو اختلاف قضيتين فى الكيف ـ اى فى الايجاب والسلب ـ بحيث يقتضى هذا الاختلاف لذاته صدق احدى القضيتين وكذب الاخرى .

فـ (اختلاف) جنس فى التعريف يشمل كل اختلاف . و (قضيتين) فصل اول يخرج اختلاف مفردين : ـ كتاب ، وشجرة ـ او مفرد وقضية مثل ـ قلم ، وعلى فاهم ـ او المركبين الناقصين ، او الانشائيين . فان شيئا من هذا لا يسمى تناقضا اصطلاحا . (فى الكيف) فصل ثان ، خرج به الاختلاف بغير الكيف . كالاختلاف بالكلية والجزئية او بالشرطية والحملية و (بحيث يقتضى صدق احداهما وكذب الاخرى) فصل ثالث . خرج به اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب الذى لا يقتضى ذلك مثل (محمد ساكن ، ومحمد ليس بمتحرك و (لذاته) فصل رابع يخرج اختلاف القضيتين الذى يلزمه صدق احداهما وكذب الاخرى ، لكن بواسطة امر خارج فلا يسمى تناقضا ، وذلك مثل الاختلاف الذى بين (كل نحاس معدن ، ولا شىء من النحاس بمعدن) فانه وان لزمه صدق احداهما وكذب الاخرى ، لكن لا لذاته بل لخصوص المادة ، والا لتحقق التناقض بين كل كليتين . ومثل الاختلاف الذى بين (محمد ليس بانسان ، ومحمد ليس بناطق) فانه وان لزم منه صدق احداهما وكذب الاخرى لكن لا لذاته بل بواسطة ان ايجاب احداهما فى قوة ايجاب الاخرى ، وسلب احداهما فى قوة سلب الاخرى ضرورة ان المحمول فى كل منهما مساو للآخر .

شروط تحقق التناقض :

اشترط المناطقة لتحقق التناقض اربعة شروط واليك بيانها على التفصيل الآتى :

الشرط الأول : ان تختلف القضيتان فى الكيف وذلك بأن تكون احداهما موجبة والأخرى سالبة ٠

الشرط الثانى : ان كانت القضيتان محصورتين وجب اختلافهما فى الكم ايضا وذلك بأن تكون احداهما كلية والأخرى جزئية ٠ وكذلك المهملة لأنها فى قوة الجزئية ٠

واما ان كانتا شخصيتين فالاختلاف يكون فى الكيف فقط ٠

الشرط الثالث : ان كانتا موجهتين وجب اختلافهما فى (الجهة) وذلك بأن تكون احداهما ضرورية والأخرى ممكنة ، او احداهما دائمة والأخرى مطلقة ، اما اذا لم تكونا موجهتين فالاختلاف فى الكيف والكم فقط ان كانتا محصورتين أو مهملة ، أو فى الكيف فقط ان لم تكونا محصورتين ٠

الشرط الرابع : فيما عدا مواضع الاختلاف السابقة بين القضيتين المتناقضتين يشترط اتفاقهما فى وحدات ثمانية وهى :

١ ـ وحدة الموضوع : وذلك بأن يكون الموضوع فيهما واحدا حتى يكون الايجاب والسلب محكوما بهما على شىء واحد ، اما اذا اختلف الموضوع مثل (محمد فاهم ، وزيد ليس بفاهم) فلا تناقض ٠

٢ ـ وحدة المحمول : وذلك بأن يكون المحمول فيهما واحدا

ليكون الايجاب والسلب وارذين على شىء واحد ، اما اذا اختلف المحمول مثل (محمد كاتب ومحمد ليس بشاعر) فلا تناقض .

٣ - وحدة الشرط : والشرط معناه (القيد) فاذا اعتبر قيد فى احداهما فلابد من اعتباره فى الاخرى والا تناقض وذلك مثل (الجسم مفرق للبصر) اى بشرط كونه ابيض . (والجسم ليس بمفرق للبصر) اى بشرط كونه اسود .

٤ - وحدة الزمان : وذلك بان يكون زمان النسبة فيهما واحدا اما اذا اختلف زمان القضيتين مثل (محمد نائم) اى ليلا . (محمد ليس بنائم) اى نهارا فلا تناقض .

٥ - وحدة المكان : وذلك بان يكون مكان النسبة فيهما واحدا فان اختلف المكان مثل محمد جالس (اى فى المحاضرة) ، و (محمد ليس بجالس) اى فى البيت فلا تناقض .

٦ - وحدة الاضافة : بمعنى النسبة الى شىء : اى انه اذا نسب المحمول الى شىء فى احداهما فلابد ان يكون منسوبا اليه فى الاخرى فاذا اختلفت الاضافة مثل (زيد اب) اى لبكر و (زيد ليس بأب) أى لعمرو . فلا تناقض .

٧ - وحدة القوة والفعل : بمعنى ان تحقق النسبة فى احداهما يجب ان يكون على نحو تحققها فى الاخرى . ان كانت بالقوة فبالقوة ، وان كانت بالفعل فبالفعل والا فلا تناقض مثل (الخمر فى الدن مسكر) اى بالقوة . و (الخمر فى الدن ليس بمسكر) اى بالفعل .

٨ ــ وحـدة الكل والجزء : بمعنى ان المحكوم عليه فى احداهما ان كان كلا وجب ان يكون فى الثانية كلا ، وان كان جزءا وجب ان يكون فى الثانية جزءا فان كان المحكوم عليه فى احداهما جزءا وفى الاخرى كلا مثل (الزنجى اسود) اى بعضــه • و (الزنجى ليس باسود) اى كله لم يتحقق التناقض بينهما •

هـذه الوحـدات الثمانيــة يجب الا تختلف فيهمـا القضيتان المتناقضتان سواء كانتا شخصيتين او محصورتين او مهملة •

وبعض المناطقة زاد وحدات اخرى مثل الآلة والعـلة والتمييز والمفعول ويمكن ان يقال ان كل ذلك راجع لوحدة الشرط لانها قيود •

اما المتاخرون من المناطقة فقد ردوا هذه الوحدات الثمانية الى وحدتين فقط ••

الاولى : وحـدة الموضوع •

والثانية : وحدة المحمول • وردوا وحدات الشرط والجزء والكل الى وحدة الموضوع • وردوا الباقى الى وحدة المحمول •

اما الفارابى فقد ردها الى وحدة واحدة هى : وحـدة النســبة الحكمية ، لانه اذا حدث اختلاف فى واحدة مما ذكر اختلفت النسبة وهذا هو الحق •

وننتهى من كل ما سبق الى بيان النقاط التالية :

اولا : لا تناقض بين موجبتين ولا بين سالبتين •

ثانيـا : لا تناقض بين كليتين ولا جزئيتين والا لكذبت الكليتان

معا . وصدقت الجزئيتان معا فى كل مادة يكون الموضوع فيهما اعم عن المحمول مثـــل (كل معدن ذهب) و (لا شىء من المعــدن بذهب فقد كذبتا معا . ومثل (بعض السطح مثلث) و (بعض السطح ليس بمثلث) فقد صدقتا معا .

ثالثــا : لا تناقض بين المتحدتين فى الجهـــة . والا لصدقت الممكنتان فى مثل (كل انسان كاتب بالامكان) و (لا شىء من الانسان بكاتب بالامكان) وكذبت الضروريتان فى مثل (كل انســـان كاتب بالضرورة) و (لا شىء من الانسان بكاتب بالضرورة) .

رابعــا : لا تناقض بين كل قضيتين اختلفتـــا فى وحـــدة من الوحدات الثمانية السابقة .

خامســا : لابد من اختــلاف القضيتين فى الكيف فقط ان كانت شخصية وفى الكيف والكم ان كانت محصورة او مهملة ، وفى الكيف والكم والجهة ان كانت موجهة .

واليك اجمال عن تناقض الحمليات :

١ - الموجبة الكلية : نقيضها . سالبة جزئية . وبالعكس .

٢ - السالبة الكلية : نقيضها . موجبة جزئية . وبالعكس .

٣ - الشخصية الموجبة : نقيضها . شخصية سالبة . وبالعكس .

٤ - المهملة الموجبة : نقيضها . سالبة كلية . وبالعكس .

٥ - المهملة السالبة : نقيضها . موجبة كلية . وبالعكس .

وفيما **يتعلق بالموجهات** : ينبغى ان تعرف على سبيل الاجمال ما يأتى :

١ - الضرورة يناقضها الامكان مثل (كل ذهب معدن بالضرورة) نقيضه : (بعض الذهب ليس بمعدن بالامكان العام) .

٢ - الدوام يناقضه الاطلاق . مثل : (كل انسان حيوان دائما) نقيضه : (بعض الانسان ليس بحيوان بالاطلاق العام) .

هـــذا فيما يتعلق بتناقض الحمليات : اما فيما يتعلق بتناقض الشرطيات فيتضح من الآتى :

تناقض الشرطيات :

ينبغى ان تعرف ان تناقض الشرطيات هو مثل : تناقض الحمليات فى الاختلاف تماما كما ان المراد بوحدة النسبة هنا . **وحـدة اللزوم والعنـاد** ، وسنوضح لك فيما يلى كيف تتناقض القضيتان الشرطيتان .

١ - الموجبة الكلية المتصلة : نقيضها . سالبة جزئية متصلة . وبالعكس .

نحو : (كلما كانت النار موجودة كانت الحـرارة موجودة) نقيضهـا : (قد لا يكون اذا كانت النـار موجودة كانت الحـــرارة موجودة) .

٢ - السالبة الكلية المتصلة : نقيضها موجبة جزئية . وبالعكس .

نحو : (ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا) نقيضها : (قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا) .

٣ - الموجبة الشخصية المتصلة : نقيضها شخصية سالبة متصلة . وبالعكس .

نحو : (ان جئتنى اليوم اكرمك) نقيضها : (ليس البتة ان جئتنى اليوم اكرمك) ٠

٤ — المهملة الموجبة : نقيضها سالبة كلية ٠ وبالعكس ٠

٥ — الموجبة الكلية المنفصلة : نقيضها سالبة جزئية منفصلة ٠ وبالعكس ٠

نحو : (دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا) نقيضها : (قد لا يكون اما ان يكون العدد زوجا أو فردا) وبالعكس ٠

٦ — السالبة الكلية المنفصلة : نقيضها موجبة جزئية ٠ وبالعكس ٠

نحو : (ليس البتة اما ان يكون العالم مضيئا واما ان تكون الشمس طالعة) نقيضها : (قد يكون اما ان يكون العالم مضيئا واما ان تكون الشمس طالعة) ٠

بهذا ينتهى الكلام عن التناقض ٠ ولننتقل الى النوع الثانى من احكام القضايا وهو العكس المستوى ٠

ثانيا : العكس المستوى

العكس المستوى هو النوع الثانى من احكام القضايا او (الاستدلال المباشر) ٠

وانما عد من انواع الاستدلال المباشر لان العكس لازم القضية والقضية ملزومة فيستدل بصدق القضية على صدق عكسها لأنه متى صدق الملزوم صدق اللازم ولا يستدل بكذب القضية على كذب عكسها ، لانه قد يكذب الملزوم مع صدق اللازم لجواز كونه لازما اعم ٠

كما أنه يستدل بكذب العكس على كذب القضية التى هو عكسها ، لأن كذب اللازم دليل على كذب اللزوم • ولا يستدل بصدق العكس على صدق القضية ، لأنه لا يلزم من صدق اللازم صدق الملزوم لجواز أن يكون الملزوم أخص من اللازم •

تعريف العكس المستوى :

هو فى اصطلاح المناطقة عبارة عن : قلب جزئى القضية ذات الترتيب الطبيعى مع بقاء الصدق والكيف بحالهما ، ومعنى هذا : أننا نجعل الجزء الأول من القضية جزءا ثانيا ، والثانى أولا مع المحافظة على بقاء الصدق والكيف بحالهما •

ففى القضية الحملية الجزء الأول هو الموضوع ، والثانى هو المحمول • **وفى القضية الشرطية** الجزء الأول هو المقدم ، والثانى هو التالى • فمثلا اذا أردنا عكس قضية حملية ولتكن (كل انسان حيوان) قلنا فى عكسها (بعض الحيوان انسان) • واذا أردنا عكس قضية شرطية ولتكن (كلما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة) قلنا فى عكسها (قد يكون اذا كانت الحرارة موجودة كانت النار موجودة) وهكذا •

هذا : وينبغى أن تعرف أن المراد ببقاء الصدق فى التعريف هو أن القضية التى نريد عكسها اذا فرضت صادقة وجب ان يكون عكسها قضية صادقة ، كما أن المراد ببقاء الكيف أن القضية الأصلية ان كانت موجبة كان عكسها موجبة ، وان كانت سالبة نعكسها سالبة هذا فيما يتعلق بشرح التعريف •

اما المحترزات : فـ (قلب) جنس فى التعريف يشمل المركب التام وغير التام ، « جزئى القضية » فصل اول اخرج عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف ، كما اخرج ايضا قلب جزئى غير القضية و « ذات الترتيب الطبيعى (١) » فصل ثان اخرج الشرطية المنفصلة اذ لا عكس لها تترتب عليه فائدة . و « مع بقاء الصدق » فصل ثالث اخرج القلب الذى لا يبقى معه صدق القضية فانه لا يسمى عكسا . و « الكيف » فصل رابع اخرج القلب الذى لا يبقى معه الكيف فانه لا يسمى عكسا وان بقى الصدق .

واليك احكام العكس المستوى مزودة بالامثلة :

اولا : احكام العكس المستوى للقضايا الحملية غير الموجهة :

١ – الموجبة الكلية : تنعكس الى موجبة جزئية فمثلا (كل حديد يتمدد بالحرارة) تنعكس الى (بعض المتمدد بالحرارة حديد) .

والسبب فى ان الموجبة الكلية لم تنعكس كنفسها – اى موجبة كلية – هو عدم اطراد صدق عكسها موجبة كلية . وذلك حين يكون محمولها اعم من موضوعها ، فلو انعكست كلية لزم حمل الاخص على جميع افراد الاعم وذلك كما لو قلنا (كل نحاس معدن) وعكسناها الى (كل معدن نحاس) فاننا نجد ان الاصل صادق والعكس كاذب لانه قد حمل فيه الاخص وهو (نحاس) على الاعم وهو (معدن) لذلك قالوا : انها تنعكس موجبة جزئية حتى يطرد صدق عكسها على تقدير صدقها .

---

(١) القضية ذات الترتيب الطبيعى هى : الشرطية المتصلة .

٢ - الموجبة الجزئية : تنعكس كنفسها - اى موجبة جزئية . ومثالها (بعض المعدن ذهب) تنعكس الى (بعض الذهب معدن) .

٣ - المهملة الموجبة : تنعكس الى موجبة جزئية ومثالها « المجتهد ناجح » تنعكس الى « بعض الناجح مجتهد » . والمعروف ان المهملة فى قوة الجزئية فان كانت موجبة انعكست موجبة جزئية وان كانت سالبة فلا عكس لها كما سيأتى .

٤ - الشخصية الموجبة : تنعكس الى موجبة جزئية ، ومثالها (محمد فاهم) تنعكس الى (بعض الفاهم محمد) والمعروف ان الشخصية فى قوة الكلية فان كانت موجبة انعكست موجبة جزئية على الأصح ، وان كانت سالبة انعكست سالبة كلية كما سيأتى :

على هذا : فالموجبات كلها تنعكس الى موجبة جزئية كما رايت . أما السوالب فاليك بيانها .

٥ - السالبة الكلية : تنعكس كنفسها - اى سالبة كلية - مثل « لاشىء من الانسان بجماد » تنعكس الى « لا شىء من الجماد بانسان » :

٦ - السالبة الشخصية :

(أ) ان كان محمولها كليا انكعست الى سالبة كلية مثل « زيد ليس بقائم » تنعكس الى « لا شىء من القائم بزيد » .

(ب) وان كان محمولها جزئيا انعكست كنفسها - اى سالبة شخصية مثل « هذا ليس محمدا » تنعكس الى « محمد ليس هذا » .

٧ - السالبة الجزئية . لا عكس لها لعدم اطراد الصدق فى

عكسها مع صدق الأصل فقد تصدق سالبة جزئية مع كذب عكسها اذا كان موضوعها أعم محمولها فى مثل « ليس بعض الحيوان بانسان » قضية صادقة . فلو انعكست الى « ليس بعض الانسان بحيوان » لكان العكس كاذبا مع ان الأصل صادق . لذلك قالوا ان السالبة الجزئية لا تنعكس .

٨ ـ السالبة المهملة . لا تنعكس هى الأخرى لأنها فى قوتها .

الأدلة على صدق ما ينعكس من هذه القضايا :

ذكر المناطقة ادلة لاثبات صدق العكس، منها . دليل الخلف ، ودليل العكس .

ويقوم كل منهما على اثبات صحة العكس باثبات كذب نقيضه .

اما دليل الخلف . فكيفيته : ان تأخذ نقيض العكس ، ثم تضم هذا النقيض الى الأصل على هيئة قياس من الشكل الأول . بأن تجعل هذا النقيض . اما صغرى . والأصل كبرى او تجعله كبرى والاصل صغرى فينتج محالا وهو سلب الشىء عن نفسه . وسنطبق ذلك فى عكس كل من السالبة الكلية ، والموجبة الكلية .

١ ـ القضية السالبة الكلية هى « لا شىء من الفضة بذهب » .

عكسها : تنعكس كنفسها « لا شىء من الذهب بفضة » .

بعد هذا تقول : لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه . ونقيضه هو « بعض الذهب فضة » ثم نضم هذا النقيض للأصل بأن يكون صغرى والأصل كبرى على هيئة قياس من الشكل الأول هكذا .

بعض الذهب فضة ، ولا شيء من الفضة بذهب ، ينتج : بعض الذهب ليس بذهب ولا شك فى انها نتيجة محالة لانها افادت سلب الذهب عن نفسه .

بعد هذا نتساءل : ما السبب فى فساد هذه النتيجة ؟ لا شك فى أن الفساد لم يأت من صورة القياس لأنها صحيحة مستوفية لشروط الانتاج . فانحصر سبب الفساد فى اما المقدمة الصغرى ، واما الكبرى . والكبرى ليست سبب الفساد لانها الأصل المسلم صدقه فتعين أن يكون سبب الفساد هو الصغرى وهى « بعض الذهب فضة » فتكون كاذبة ونقيضها صادق وهو « لا شيء من الذهب بفضة » وهذا النقيض هو العكس . فيكون العكس صادقا . وهو المطلوب .

٢ — مثال آخر لتطبيق دليل الخلف فى عكس الموجبة الكلية .

القضية الموجبة الكلية : (كل مثلث سطح)

عكسها : موجبة جزئية : (بعض السطح مثلث) .

بعد هذا نقول : لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه . ونقيضه هو « لا شيء من السطح بمثلث » ويضم الى الأصل بأن يكون كبرى والأصل صغرى فى قياس من الشكل الأول هكذا .

كل مثلث سطح . ولا شيء من السطح بمثلث . ينتج . لا شيء من المثلث بمثلث .

وهى نتيجة محالة . وما جاء هذا المحال الا من نقيض العكس — بناء على ما رأيت فى المثال الأول . فيكون العكس صادقا . وهو المطلوب .

وأما دليل العكس : فكيفيته ٠ أن تأخذ نقيض العكس ثم تعكس هذا النقيض فيكون منافيا للأصل ٠

فانت لو عكست النقيض الذى ذكرناه فى مثال السالبة الكلية الى « بعض الفضة ذهب » لكان منافيا للأصل الصادق الذى هو « لا شىء من الفضة بذهب » فيكون كاذبا ، فأصله وهو النقيض كاذب ، فأصله وهو العكس صادق : وهو المطلوب ٠

ثانيا : احكام العكس المستوى للقضايا الشرطية المتصلة ٠

لا شك فى ان احكام العكس المستوى للقضايا الشرطية هو كأحكامه فى القضايا الحملية غير الموجهة سواء بسواء ، كما أن الأدلة على صدق ما ينعكس من الشرطيات بألخلف او بالعكس هو تماما كما أوردناه فى الحمليات واليك البيان ٠

١ ـ فالموجبـــــة الكلية المتصلة ٠ تنعكس الى ٠ موجبة جزئية متصلة ٠ فمثلا « كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة » تنعكس الى « قد يكون اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد » ٠

٢ ـ الموجبة الجزئية المتصلة ، تنعكس الى ٠ موجبة جزئية متصلة ٠ مثل « قد يكون اذا كان الشىء حيوانا كان انسانا » تنعكس الى « قد يكون اذا كان الشىء انسانا كان حيوانا » ٠

٣ ـ الموجبة المهملة المتصلة ٠ تنعكس الى موجبة جزئية متصلة ٠ مثل « اذا سلم الجسم سلم العقل » تنعكس الى « قد يكون اذا ســـلم العقل سلم الجسم » ٠

٤ ـ الموجبة الشخصية المتصلة : تنعكس الى : موجبة جزئية متصلة . مثل (ان جئتنى اليوم اكرمك) تنعكس الى (قد يكون اكرامك ان جئتنى اليوم) .

فأنت قد لا حظت من هذا ان الموجبة المتصلة سواء كانت كلية او جزئية أو مهملة او شخصية قد انعكست الى موجبة جزئية . أما السوالب فاليك بيانها .

٥ ـ السالبة الكلية المتصلة : تنعكس الى : سالبة كلية متصلة . مثل (ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة . فالليل موجود) تنعكس الى (ليس البتة اذا كان الليل موجودا فالشمس طالعة) .

٦ ـ السالبة الشخصية المتصلة : تنعكس الى : سالبة كلية مُتصلة . مثل (ليس ان جئتنى اليوم اكرمك) تنعكس الى (ليس البتة اكرامك ان جئتنى اليوم) .

٧ ـ اما السالبة الجزئية . فهى لا تنعكس لانها قد تصدق ويكذب عكسها وذلك اذا كان المقدم اعم من التالى مثل (قد لا يكون اذا كان الشىء معدنا كان حديدا) فهذه قضية صادقة . مع كذب (قد لا يكون اذا كان الشىء حديدا كان معدنا) لذلك فالسالبة الجزئية لا تنعكس عكسا مستويا .

٨ ـ واما الشرطية المنفصلة : فنظرا لان مقدمها لم يتميز تميزا حقيقيا عن تاليها كان عكسها غير مفيد .

الادلة على صدق ما ينعكس من الشرطيات المتصلة :

سبق ان قلنا ان بيان العكوس فى الشرطيات كبيانه فى الحمليات بالخلف او بالعكس واليك تطبيق دليل الخلف ثم دليل العكس على مثال للموجبة الكلية المتصلة .

دليل الخلف : عرفت ان الموجبة الكلية المتصلة تنعكس الى موجبة جزئية متصلة فمثلا ٠

القضية الموجبة الكلية المتصلة هى (كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة) عكسها : موجبة جزئية متصلة وهو (قد يكون اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد) وبيانه بدليل الخلف هكذا : لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه ٠ وهذا النقيض هو (ليس البتة اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد (ونضم هذا النقيض الى الاصل هكذا (كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة ٠ وليس البتة اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد ٠ ينتج : ليس البتة اذا كان حديدا فهو حديد) ٠

ولا شك فى بطلان هذه النتيجة لانها سلب الشىء عن نفســـه ٠ فيكون العكس صحيحا ٠

وبيانه بدليل العكس هكذا : لو لم يصدق هـــذا العكس ٠ وهو (قد يكون اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهو حديد) لصدق نقيضه : وهو (ليس البتـــة اذا كان الشىء متمددا بالحرارة فهـــو حديد) ؛ وينعكس هذا النقيض الى (ليس البته اذا كان الشىء حديدا فهـــو متمدد بالحرارة) ـ ولا شك فى ان هذا مخالف للاصل ـ الذى هـــو (كلما كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة ٠) فيكون عكس نقيض العكس كاذبا ، فنقيض العكس كاذب ايضا فالعكس صادق ٠ وهـــو المطلوب ٠

وقد يقال : لم لـم تنعكس الموجبة الكلية المتصلة كنفسها ؟

ويجاب عن ذلك بانها لو انعكست كنفسها لما اطرد صدق العكس مع صدقها اذا انعكست كلية ٠ وذلك عندما يكون التالى فى القضية

الأصلية اعم من المقدم . فمثلا (كلما كان الشيء انسانا فهو حيوان) اذا انعكست كلية كذبت . ولكنها تكون صادقة اذا انعكست جزئية : فتنبه الى ذلك . .

والى هنا ينتهى كلامنا على النوع الثانى من احكام القضايا وهو العكس المستوى ولننتقل الى النوع الثالث من احكام القضايا . وهو عكس النقيض الموافق والمخالف .

ثالثا : عكس النقيض الموافق والمخالف

للمناطقة في عكس النقيض رايان : راى المتقـــدمين ، وراى المتاخرين .

الرأى الأول رأى المتقدمين : يرى المتقدمون من المناطقة ان عكس النقيض عبارة عن : تبديل نقيضى الطرفين بأن يجعل نقيض الجزء الأول من القضية جزءا ثانيا ، ونقيض الجزء الثانى جزءا اولا مع بقاء الصدق والكيف بحالهما كما كانا فى الأصل . ويسمى هذا بـ (عكس النقيض الموافق) وسمى **نقيضا :** لأن التبديل فيه بين نقيضى الطرفين. **وموافقا :** لتوافق طرفيه فى الكيف . واليك التوضيح بالمثال :

(كلمثلث سطح) هذه القضية موجبة كلية تنعكس بعكس النقيض الموافق الى (كل ما ليس بسطح هو ليس مثلثا) وهذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين . فنحن فى هذا العكس قد اخذنا نقيض الطرف الثانى وجعلناه اولا ثم اخذنا نقيض الأول وجعلناه ثانيا مع المحافظة على بقاء الصدق والكيف كما كانا فى الأصل .

بيان احكام عكس النقيض الموافق :

اعلم ان حكم الموجبات فى عكس النقيض الموافق هــو حــكم السوالب فى العكس المستوى وحكم السوالب هنا هو حكم الموجبــات هنــاك .

١ - فالقضية الموجبة الكلية - حملية ، او شرطية متصــلة - تنعكس بعكس النقيض الموافق كنفسها : اى موجبة كلية .

مثال الحملية (كل جندى شجاع) تنعكس بهــذا العكس الى (كل ما ليس بشجاع هو ليس بجندى) ومثال الشرطية (كلما كان الشىء انسانا فهو حيوان) تنعكس الى (كلما لم يكن الشىء حيوانا لم يكن انسانا) .

٢ - والسوالب كلها - كلية او جزئية او مهمــلة او شخصية - تنعكس بهذا العكس الى : سالبة جزئية مثال السالبة الكليه : (لا شىء من الانسان بفرس) تنعكس بهــذا العكس الى (ليس بعض ماليس بفرس هو ليس بانسان) ومن السهل عليك ان تقيس الباقى على هذا .

٣ - والموجبة الجزئية ، والمهملة الموجبة لا عكس لهما فيه . وذلك لعدم اطراد صدق هذا العكس فى كل منهما . فمثلا . (بعض الحيوان ليس بانسان) موجبة جزئية صادقة مع كذب (بعض الانســان ليس بحيوان) . وهكذا .

الأدلة على صدق ما ينعكس عكسا موافقا :

الدليل الأول : دليل الخلف : وكيفية تطبيقه هكذا : (كل مثلث سطح) موجبه كلية تنعكس بعكس النقيض الموافق - كما علمت - الى

موجبه كلية فتكون (كل ما ليس بسطح هو ليس بمثلث) بعد هـذا نقول : لو لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه ٠ وبما أن هذا العكس قضية موجبة كلية معدولة الطرفين ٠ فنقيضها سـالبة جزئية معدولة الطرفين وهى (ليس بعض ما ليس بسطح هو ليس مثلثا) ونظرا الى أن هذه القضية ـ اى السالبة الجزئية ـ سالبة معدولة المحمول وهى لا تصلح مقدمة لقياس من الشكل الأول ـ على ما ستعرف فيمـا بعد ـ قال المتقدمون انها فى قوة قضية جزئية موجبة معدولة المحمول لأن سلب السلب ايجاب ، فتصير (بعض ما ليس بسطح هو مثلث) وعليه فيمكن أن نضمها الى الأصل على هيئة قياس من **الشـكل الأول هكذا ٠**

بعض ما ليس بسطح هو مثلث ، وكل مثلث سطح ٠ ينتج بعض ما ليس بسطح سطح ٠ وهذه كما ترى نتيجة فاسدة ٠ وقد جاء هذا الفساد من نقيض العكس فالعكس صادق ٠

الدليل الثانى : دليل العكس : وكيفيته : ان تأخذ عكس النقيض المذكور وهو (بعض المثلث ليس بسطح) وهو مناف للأصل الذى هو (كل مثلث سطح) وهو صادق ، فعكس النقيض كاذب : فأصله وهو النقيض كاذب ، فأصله وهو العكس صادق وهو المطلوب ٠

هذا فيما يتعلق بالرأى الأول وهو راى المتقـدمين فى عكس النقيض ٠

أما الرأى الثانى فى عكس النقيض وهو راى المتأخـرين من المناطقة : فيتضح مما يلى :

يرى المتأخرون من المناطقة ان عكس النقيض عبارة عن : تبديل الجزء الأول من القضية بنقيض الثانى ، والثانى بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف ، بمعنى انه لو كان الأصل موجبـــا كان العكس سالبا . ويسمى هذا بـ (عكس النقيض المخالف) اما وجـــه تسميته بالنقيض فقد سبق لك معرفته . واما وجه تسميته بالمخالف . فلتخالف طرفيه فى الكيف .

واليك توضيحه بالمثال . (كل انسان حيوان) ينعكس بعكس النقيض المخالف الى (لا شىء من غير الحيوان هو انسان) فقـــد اخذنا من الأصل الجزء الثانى وهو كلمة (حيوان) وجعلنا نقيضه وهو (غير حيوان) جزءا أولا فى القضية المعكوسة واخذنا الجـــزء الأول من الأصل وهو كلمة (انسان) وجعلناه هو بعينه جزءا ثانيا من القضية المعكوسة ، وغيرنا الايجاب بالسلب فكان العكس كما رأيت .

بيان احكام عكس النقيض المخالف :

١ - اعلم ان القضية الموجبـــة الكلية - حمليـــة ، او شرطية متصلة - تنعكس بعكس النقيض المخالف الى سالبة كلية .

مثال الحملية . (كل انسان حيوان) تنعكس بعكس النقيض المخالف الى « لا شىء مما ليس بحيوان انسان » ومثال الشرطية « كلما طابت السريرة حمدت السيرة » تنعكس بعكس النقيض المخالف الى « ليس البتة اذا لم تحمد السيرة طابت السريرة » .

٢ - والسوالب كلها - كلية او جزئية او مهملة او شـــخصية - تنعكس بهذا العكس الى موجبة جزئية .

مثال السالبة الكلية « لا شيء من الانسان بفرس » تنعكس بهذا العكس الى « بعض ما ليس بفرس انسان » ومثال السالبة الجزئية « ليس بعض الانسان بفرس » وتنعكس بهذا العكس الى بعض ماليس بفرس انسان » وسر في الباقي على هذا النمط ٠

٣ — كل من الموجبة الجزئية ، والمهملة الموجبة : لا تنعكس بهذا العكس لعدم اطراد صدق العكس فيهما « فمثلا لو انعكست الموجبة الجزئية بعكس النقيض المخالف لكان عكسها سالبة جزئية ٠ وحينئذ لا يطرد صدق العكس مع صدق الأصل فان قولنا « بعض الحيوان ليس انسانا » صادق ، مع كذب « ليس بعض الانسان بحيوان » وهكذا ٠

الأدلة على صدق ما ينعكس عكسا مخالفا :

الدليل الأول : دليل الخلف وكيفية تطبيقه في هذا العكس هكذا:

مثلا : قد عرفت ان الموجبة الكلية تنعكس بهذا العكس — اي عكس النقيض المخالف — الى سالبة كلية ويجرى فيها دليل الخلف هكذا : اذا صدق (كل انسان حيوان) صدق عكسه بعكس النقيض المخالف الى (لا شيء مما ليس بحيوان انسان) والا لصدق نقيضه وهو (بعض ما ليس بحيوان انسان) ونضمه الى الأصل هكذا ٠

بعض ما ليس بحيوان انسان ، وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان ٠ وهذا باطل ، فالعكس صادق ٠

الدليل الثاني دليل العكس : وهو كما سبق أن قلنا — عكس نقيض العكس فينتج خلاف الأصل ٠ ونقيض العكس هنا هو (بعض ما ليس بحيوان انسان) وينعكس بالعكس المستوى الى (بعض الانسان ليس بحيوان) وقد كان الأصل (كل انسان حيوان) فقد كذب نقيض العكس فالعكس صادق ٠

بعد هذا الايضاح للعكوس الثلاثة نوجز الفرق بينها فى النقاط التاليـــة :

أولا : في العكس المستوى يكون التبديل فى كل من الطرفين بعين الآخر ، اما فى عكس النقيض الموافق فيكون التبديـــل فى كل من الطرفين بنقيض الآخر ، وامـــا فى عكس النقيض المخالف فالتبديل يكون فى الطرف الأول بنقيض الثانى وفى الطرف الثانى بعـــين الأول .

ثانيا : كل من العكس المستوى وعكس النقيض الموافق لابد من بقاء الصدق والكيف بحالهما اما فى عكس النقيض المخـــالف فيبقى الصدق دون الكيف .

ثالثا : احكام العكس فى كل من الموافق والمخالف عكس احكام العكس المستوى ما عدا ما استثنيناه منها فله عكس مستوى وليس له عكس نقيض مخالف .

وبهذا نكون قد انتهينا من توضيح احكام القضايا وبالتالى نكون قد فرغنا من مبادىء التصديقات برمتها وسنشرع بعد هذا فى بيـــان مقاصدها والله الموفق .

الفصل الثالث

القيـاس ولواحقـه

انتهينا فيما مضى من توضيح مبادىء التصديقات ، وهنا نشرع ـ بعون الله ـ فى توضيح مقاصدها وسنبدأ بالكلام عن القياس . وهو يسمى الاستدلال القياسى ، والاستدلال غير المباشر . وهو المقصـــد الأسمى من علم المنطق وهو اهم انواع الاستدلال عند المناطقة القدماء ، ومن اجل ذلك نراهم يعدون « الاستقراء » و « التمثيل » من لواحقه ، اما المحدثون فيفضلون « الاستقراء » عليه ويسمونه منطق العلوم وقد سبق توضيح ذلك فى مقدمة هذا الكتاب . هذا وجميع المباحث التى سبقت القياس هى مبادىء له ـ اما مباشرة أو بالواسطة ـ وهو المعيار الذى توزن به مسائل العلوم . ومن اجل ذلك قدم على غيره من انواع الاستدلال كالاستنباط الاستقرائى والتمثيل .

تعريف القياس :

القياس لغة : تقدير شىء على مثال شىء آخر . **واصطلاحا :** قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر . مثـــال ذلك : « العالم متغير ، وكل متغير حادث » فاذا سلم شخص بهاتين القضيتين لزمه التسليم بقول آخر هو « العالم حادث » .

واليك شرح التعريف والاخراج بالمحترزات :

(قول) : جنس في التعريف ، وهو المركب فى اصطلاح المناطقة سواء كان معقولا او ملفوظاً فيشمل جميع المركبات من القضية الحملية البسيطة ، والشرطية ، والموجهة المركبة ، فان هذه القضايا تستلزم عكسها او عكس نقيضها . كما يشمل الضروب العقيمة ، والاستقراء والتمثيل وقياس المساواة ، والقياس المنتج اصطلاحا .

و (مؤلف من قضايا) فصل ، والمراد من كلمة « مؤلف » اى مركب على هيئة مخصوصة ، فهو اخص من التركيب لأن التركيب فى المعقولات عبارة عن ضم معنى الى معنى ، وفى الألفاظ دلالة اللفظ على جزء المعنى ولو لم تلاحظ فيها هيئة مخصوصة . وقد ذكر بعد القول المركب ليفيد انه لابد ان تكون بين اجزاء القياس مناسبة تصحح الانتاج . والمراد بالجمع فى كلمة « قضايا » ما فوق قضية واحدة ليدخل فى التعريف القياس البسيط المركب من قضيتين والقياس المركب المشتمل على اكثر من قضيتين مثل :

« العالم متغير وكل متغير حادث ، وكل حادث مسبوق بالعدم ، وكل مسبوق بالعدم اثر للفاعل المختار . اذن العالم اثر للفاعل المختار » وقد شمل التعريف القياس المركب لأنه فى الواقع اكثر من قياس كل قياس مركب من قضيتين فلا مانع من ان يشمله تعريف القياس البسيط .

وقد خرج بهذا الفصل . كل ما عدا الضروب العقيمة والاستقراء والتمثيل وقياس المساواة والقياس المنتج . اى خرج به الأقوال الناقصة ، والانشاء ، وجميع القضايا التى استلزمت لذاتها عكسها

المستوى او عكس نقيضها . مثـــال الحملية البسيطة « كل مجتهد محبوب » عكسها اللازم « بعض المحبوب مجتهد » ومثال الشرطية « كلما كان القلب طاهرا كان الانسان سعيدا » عكسها اللازم « قد يكون اذا كان الانسان سعيدا كان القلب طاهرا » ومثال الموجهة المركبـــة « بالاطلاق العام كل انسان متنفس لا دائما » فانها تنحل الى قضيتين لان مفهوم اللادوام مطلقة عامة مخالفة فى الكيف لصدر المركبة وعكسها اللازم « بالاطلاق العام بعض المتنفس انسان » .

وقد يقال : ان الشرطية والموجهة المركبة كلتاهما تشتمل على قضيتين يلزمهما قول آخر هو العكس ، واذن فيصدق على كل منهما انه قياس فلا معنى لاخراجهما .

والجواب : ان حرف الشرط اخرج طرفى الشرطية عن كونهما قضيتين اما الموجهة المركبة فانها بالمنطوق قضية واحدة مقيدة وينحل مفهومها الى قضيتين ، والمراد من القضـــــايا فى القياس القضايا بالمنطوق .

و (متى سلمت) . قيد لبيان ان القضايا المؤلف منها القياس بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر سواء كانت مســـلمة فى الواقع ونفس الأمر اولا ليشمل التعريف القياس الصادق المقدمـــات والقياس المشتمل على مقدمات كاذبة .

و (لزم عنها) فصل . خرج به كل ما عدا قياس المســــاواة والقياس الاصطلاحى . اى انه قد اخرج المركب من قضايا لا تستلزم قولا آخر وذلك كالأشكال العقيمة مثل : لا شىء من الفضة بذهب ، وكل ذهب معدن . فهاتان القضيتان لا يلزم عنهما قول آخر . اذ لو لزم عنهما قول آخر لكان (لا شىء من النبات بجسم) وهذه قضية كاذبة

كما ترى . كما أخرج هذا الفصل أيضاً **الاستقراء والتمثيل** ، فـــان **المقدمات فى كل منهما لا تستلزم النتيجة ــ كما ستعرفه فى مكانه .**

و (لذاتها) : أى لذات المقدمتين لا بواسطة شىء أجنبى ، وهو **فصل** : خرج به قياس المساواة . وهو ما تركب من مقدمتين متعـــلق محمول أولاهما موضوع الأخرى . مثاله : (محمد مساو لبكر ، وبكر مساو لعمرو اذن : محمد مساو لعمرو) . فهذا الترتيب وان لزمت عنه النتيجة المذكورة الا أن لزومها ليس لذات المقدمتين بل بواسطة ملاحظة مقدمة أجنبية هى : المساوى للمساوى لشىء مساو لذلك الشىء ومن هنا نقول : ان لزوم النتيجة وعدم لزومها يتبع دائما صدق هذه المقدمة وكذبها فان صدقت لزمت النتيجة ، وان كذبت فلا تلزم بل تكون كاذبة . وقد صدقت النتيجة فى المثال السابق لصدق المقدمة الأجنبية التى سبق ذكرها ، ولما كانت هذه المقدمة أجنبية عن قياس المساوة لم تكن بينها وبينه رابطة عقلية تجعلها مطردة الصدق ، كما تجعـــله مطرد الانتاج .

ولهذا ترى أن المقدمة الاجنبية تصدق مرة ، وتكذب أخرى : فاذا **صدقت صدقت النتيجة مثل** (الانسان ملزوم الحيوان ، والحيوان ملزوم الحساس . اذن الانسان ملزوم الحساس) . ونحن كما قلنا **لا نعرف صدق هذه النتيجة الا لصدق مقدمة بديهية أجنبيـــة تلاحظ من قياس آخر مختلف الحدود مع القياس الأول هكذا .**

(الانسان ملزوم الحساس ، وكل ملزوم ملزوم الحساس ملزوم الحساس . اذن الانسان ملزوم الحساس) ولا شك فى أن هذه النتيجة

صادقة لصدق المقدمة الأجنبية من القياس الأول الملاحظة من القياس الثانى وهى (ملزوم لشىء ملزوم لذلك الشىء) ٠

واذا كذبت المقدمة الأجنبية كذبت النتيجة : مثل : (الاثنـــان نصف الأربعة ، والأربعة نصف الثمانية اذن الاثنان نصف الثمانية) ونحن لم نعرف كذب هذه النتيجة الا بكذب مقدمة اجنبية تلاحظ من قياس آخر مختلف الحدود مع القياس الأول هكذا :

(الاثنان نصف نصف الثمانية ، ونصف نصف الثمانيـــة نصف الثمانية ٠ اذن : الاثنان نصف الثمانية) ولا شك فى ان هذه النتيجة كاذبة لكذب المقدمة الاجنبية وهى : (نصف النصف لشىء نصف لذلك الشىء) ووجه تسمية هذا القياس بـ (قياس المساواة) هو أن انتاجه موقوف على مساواة امرين فى نسبتهما الى امر آخر كما هو واضح من الأمثلة ٠

(قول آخر) : معناه النتيجة ٠ ومعنى ان النتيجة قول آخر انها ليست مقدمة كاملة من مقدمات القياس والا لكان اى قضيتين قياسـا لاستلزامهما احداهما ضرورة استلزام المركب لأجزائه وذلك غـــير صـــحيح ٠

أقســـام القياس

القياس قسمان ٠ ١ - استثنائى ٢ - واقترانى ٠ ويتضح الفرق بينهما من خلال : تعريف كل منهما فيما يلى :

١ - القياس الاستثنائى هو ماذكرت فيه النتيجة أو نقيضهـــا بالفعل ٠ (أى بمادتها وصورتها اى هيئتها التأليفية) ومثاله ٠ (ان

كان هذا انسانا فهو حيوان ، لكنه انسان ، ينتج ، فهـــو حيوان) ٠ فهذه النتيجة قد ذكرت فى القياس بالفعل : واذا قلت ٠ لكنـــه ليس بحيوان ٠ ينتج ٠ فهو ليس بانسان ٠ ونقيض هذه النتيجة قد ذكر فى القياس بالفعل ٠

٢ - **اما القياس الاقترانى :** فهو ما لم تذكر فيـــه النتيجـــة ولا نقيضها بالفعل ٠ وان ذكرت فيه بالقوة ، اى بمادتها فقط : ومثاله: (كل انسان حيوان ، وكل حيوان حساس فالنتيجة هى ٠ كل انسان حساس) ٠ وهذه النتيجة كما ترى لم تذكر فى القياس بالفعل وانما ذكرت فيه بالقوة فقط اى ذكرت بمادتها ٠ فموضوعها مذكـــور فى المقدمة الأولى ، ومحمولها مذكور فى المقدمة الثانية وذكـــر الشىء بمادته فقط ذكر له بالقوة ، اما ذكره بمادته وصورته فهو ذكـــر له بالفعل ومن اجل ذلك كان تعريف القياس الاستثنائى مانعا من دخول الاقترانى ، وكان تعريف القياس الاقترانى جامعا لجميع الاقترانيات. حيث ان النتيجة كما قلنا مذكورة فى الأول بالفعـــل وفى الثـــانى بالقـــوة ٠

هذا ويلاحظ ان كون النتيجة مذكورة بالفعـــل فى القيـــاس الاستثنائى لا يتعارض مع ما ذكرناه فى تعريف القياس من كونها قولا آخر ٠ اذ معنى انها قول آخر انها ليست مقدمة بتمامها حتى لا يلزم المصادرة على المطلوب اما لو كانت جزءا من مقدمة كما فى القياس الاستثنائى فلا مانع من هذا ٠

وقد يقال : النتيجة ونقيضها كلتاهما قضية كاملة مشتملة عـــلى الحكم ومحتملة للصدق والكذب مع ان المذكور فى القياس جزء قضية لا يحتمل الصدق والكذب لعدم اشتماله على الحكم فكيف يقال ان النتيجة او نقيضها مذكورة فى القياس ؟

ويجاب عن هذا : بأن المراد هو ذكر صورة النتيجة ، أو صورة نقيضها بترتيب الطرفين كما فى النتيجة أو نقيضها . بهذا يتضح الفرق بين نوعى القياس من خلال تعريف كل منهما .

وسنبدأ بالكلام هنا عن القياس الاقترانى بقسميه ـ الحملى والشرطى ـ ثم نذكر بعدهما أقسام القياس الاستثنائى وكيفية تركيبه وشروط انتاجه . وعلى هذا نسير ان شاء الله .

أولا : القياس الاقترانى

سبق أن عرفنا القياس الاقترانى ، وهنا نذكر لك أقسامه فنقول :

ينقسم القياس الاقترانى الى قسمين :

١ ـ قياس اقترانى حملى .

٢ ـ وقياس اقترانى شرطى .

١ ـ القياس الاقترانى الحملى

هو ما تركب من القضايا الحملية الصرفة : ومثاله : (الذهب معدن ، وكل معدن يتمدد بالحرارة اذن الذهب يتمدد بالحرارة). وهذه النتيجة عندما نشرع فى الاستدلال عليها تسمى (مطلوبا) وأنت تلاحظ أن موضوع المطلوب وهو (الذهب) مذكور فى القضية الأولى من القياس ، كما أن محموله وهو (يتمدد بالحرارة) مذكور فى القضية الثانية ، وبينهما حد مكرر فى القضيتين وهو (معدن) :

وعلى هذا : فموضوع المطلوب فى القياس الاقترانى يسمى

(حدا أصغر) لأنه فى الغالب اقل افرادا من المحمول ، ومحمول المطلوب يسمى (حدا اكبر) لأنه فى الغالب اكثر افرادا من الأصغر والحد المكرر فى القياس يسمى (حدا أوسط) وهو علة ثبوت المحمول للموضوع . وسمى بذلك لأنه وسط بين افراد الأصغر والأكبر غالبا ، أو لأنه واسطة بها يلزم ثبوت المحمول للموضوع ، ويحـــذف فى النتيجـــة .

وإذن : فلا بد فى القياس من ثلاثة حدود مع ملاحظـــة أنه يتركب من مقدمتين فحسب ، وذلك لأن الحد الأوسط ينضـــم مع الأصغر فيكونان مقدمة ، وينضم مع الأكبر فيكونان مقدمة أخرى . والمقدمة التى فيها الأصغر تسمى (صغرى) ، والتى فيها الأكبـــر تسمى (كبرى) ثم يؤلف القياس من الصغرى والكبرى على هـــذا النســـق .

ولما كان القياس له مادة . وهى حدوده الثلاثة . وله هيئـــة صورية . وهى الهيئة الحاصلة من وضع الصـــغرى مع الكبرى . ولذلك فقد انقسم بهذا الى قسمين . **ضرب ، شكل** .

أما الضرب . فهو الهيئة الحاصلة من وضع الصغرى مع الكبرى كمهما وكيفهما ؛ اى باعتبار كونهما موجبتين أو سالبتين او مختلفتين او كليتين أو جزئيتين أو مختلفتين .

هذا . والضروب ستة عشر ضربا حاصلة من ضرب حـــالات الصغرى الأربع فى حالات الكبرى الأربع وتعرف الضروب المنتجـــة والعقيمة من شروط كل شكل عند عرضنا للأشكال .

وأما الشكل : فهو الهيئة الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة الى الحدين الآخرين . والأشكال أربعة : لأن الحد الأوسط ان كان

محمولا فى الصغرى موضوعها فى الكبرى ، فهو الشكل الأول · وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثانى · وان كان موضوعا فيهما فهـو الشكل الثالث ، وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى فهو الشكل الرابع ·

وجه الترتيب فى الأشكال : وينبغى أن تعلم أن ترتيب المناطقة للأشكال على هذا النسق لم يأت عفوا ، وانما جاء خضوعا لطبيعة كل شكل من جهة ما اشتمل عليه من مقدمات ومن جهة انتاجه فهو ترتيب له قيمته المنطقية · لذلك فقد وضعوا الشكل الأول فى هـذه المرتبة لأنه بديهى الانتاج من جهة ، ومن جهة اخرى فهـو ينتج المطالب الأربعة ، وهى الكليتان الموجبة والسـالبة ، والجزئيتان الموجبة والسالبة ، ومعنى هذا أنه تفرد بانتاج الموجبة الكلية وهى التى تتكون منها القواعـد العامة فى العلوم ، واما اشـكال الثلاثة بعده فنظرية الانتاج ويستدل على صحة انتاجها بردها الى الشـكل الأول ·

ثم رتبوا الشكل الثانى بعد الأول مباشرة لمشاركته له فى أشرف مقدمتيه وهى الصغرى لاشتمالها على الأصـغر موضوع النتيجة الذى هو اشرف من الأكبر محمول النتيجة :

ورتبوا الثالث بعد الثانى لمشـاركته للأول فى اخس مقدمتيه وهى الكبرى : ورتبوا الرابع بعد الثالث لعـدم مشاركته للأول فى شىء ·

وتشترك الأشكال الأربعة فى الأمور الآتية :

أولا : لابد من تكرار الحد الأوسط فى كل منها ·

ثانيا : كل منها لا ينتج عن جزئيتين على الاطلاق ، ولا عـن سالبتين على الاطلاق ، ولا عن صغرى سالبة وكبرى جزئية :

ثالثا : النتيجة فى كل شكل تتبع الأخس من المقدمتين ، والأخس شيئان (السلب) وهو اخس من الايجاب . (والجزئية) وهى اخس من الكلية ، فمتى وجد واحد منهما فى احدى المقدمتين تبعتـــه النتيجة ، ومتى وجدا معا سواء كانا معا فى مقدمة واحدة ، أو كان فى كل مقدمة من المقدمتين واحد منهما كانت النتيجـة مشـــتملة عليهما معا .

هذا : ولكل شكل شروطه الخاصة التى يتوقف عليها انتاجه ، وسنبينها مع بيان المنتج لكل ضرب ، وانت قد عرفت ان القسـمة العقلية للضرب فى كل شكل ستة عشر حاصلة من ضرب الصغريات الأربع وهى : الموجبة الكلية ، والموجبة الجزئية ، والسالبة الكلية ، والسالبة الجزئية ، فى الكبريات الأربع مثلها ، هذا مع ملاحظة أن القضية الشخصية فى قوة الكلية ، والمهملة فى حكم الجزئية ، وبملاحظتك لشروط الانتاج ترى أن بعضها منتج وبعضها عقيم كما سنوضحه ، وأن طريقة الانتاج تكون بتحقيـق الشروط ، وتســـمى (طريقـــة التحصيل) وأما طريقة العقيم فتكون بمحترزات الشروط وتســـمى (طريقة الاسقاط) ولننتقل بعد هذا الى تفصيل الأشكال .

الشكل الاول

تعريفه : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمـولا فى الصـــغرى موضوعا فى الكبرى .

شروط انتـــاجه :

١ — بحسب الكيف . ايجاب الصغرى .

٢ — بحسب الكم كلية الكبرى .

وضروبه المنتجة حسب هذين الشرطين اربعة : وسنوضحها اولا بطريقة التحصيل ، وثانيا بطريقة الاسقاط ٠

اولا (طريقة التحصيل) : وهذه الطريقة تستخرج الضروب المنتجة مباشرة فيكون الباقى عقيما غير منتج واليك بيانها :

ان معنى هذين الشرطين يفيد ان الصغرى الموجبة كلية او جزئية تنتج مع الكبرى الكلية موجبة وسالبة وبذلك تكون الضروب المنتجة اربعة اذكرها لك فى الآتى مزودة بالامثلة :

الضرب الأول : موجبة كلية مع موجبة كلية ينتج موجبة كلية ٠

مثل : كل ذهب معدن ، وكل معدن موصل للحرارة كل ذهب موصل للحرارة ٠

الضرب الثانى : موجبة كلية مع سالبة كلية ٠ ينتج سالبة كلية ٠

مثل : كل ذهب معدن ٠ ولا شىء من المعدن بنبات ٠ لا شىء من الذهب بنبات ٠

الضرب الثالث : موجبة جزئية مع موجبة كلية ٠ ينتج موجبة جزئية ٠

مثل : بعض الحاضرين فاهم ٠ وكل فاهم منتبه للدرس ٠ اذن بعض الحاضرين منتبه للدرس ٠

الضرب الرابع : موجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية ٠

مثل : بعض النبات قمح ولا شىء من القمح بمعدن ٠ اذن بعض النبات ليس بمعدن ٠

ثانيا : (طريقة الاسقاط) : وهنا ينبغى ان نلاحظ اننـــا اذا اسقطنا بشرط واردنا ان نسقط بالشرط الثانى فلا بد من ملاحظـــة تحقق الشرط الأول والا تداخلت الضروب العقيمة وتعقد الاخراج ٠

فالشرط الأول وهو (ايجاب الصغرى) خرج به سلبها سواء كانت كلية أو جزئية ٠ فالضروب العقيمة بهذا الشرط ثمانية حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين (الكلية والجزئية) فى حالات الكبرى الأربع ٠

والشرط الثانى وهو (كلية الكبرى) يخرج بها جزئيتها موجبة أو سالبة ٠ فبملاحظة توفر الشرط الأول يخرج بهذا الشرط اربعـــة حاصلة من ضرب حالتى الصغرى الموجبة (كلية أو جزئية) – اى المستوفاة للشروط – فى حالتى الكبـــرى الجزئيـــة (موجبـــة أو سالبة) ٠

وبهذا تكون جملة الضروب العقيمـــة اثنى عشر ضربا وتكون الضروب المنتجة اربعة كما سبق ٠

هـــذا وقـــد اشترط المناطقة هذين الشرطين ٠ لأنه لو لم يتحقق احدهما لما تحقق الانتاج اذ لو لم تكن الصغرى موجبة لمـــا اندرج الأصغر تحت الأكبر فلا يتعدى الحكم بالأكبر الى الأصغر فلا يكون مطرد الانتاج ٠ وكذا لو لم تكن الكبرى كلية لا يكون مطرد الانتاج ، وظهور العقيم ولو فى مادة واحدة فى حال انتفاء الشرط دليل على أنه لا بد منه لأن الانتاج لا يكون حينئذ ذاتيا للقياس اذ من المعروف أن ما بالذات لا يتخلف ابدا ٠

الشكل الثانى

تعريفه : هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا فى الصغرى والكبرى معا .

شروط انتاجه :

١ - بحسب الكيف : اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب .

٢ - وبحسب الكم كلية الكبرى .

وضروبه **المنتجة** : اربعة . واليك بيانها .

اولا (طريقة التحصيل) : ان الصغرى الموجبة كلية وجزئية تنتج مع الكبرى السالبة الكلية ، وكذلك الصغرى السالبة كلية وجزئية تنتج مع الكبرى الكلية وبذلك تكون الضروب المنتجة اربعة :

وذلك بجمع حالتى الصغرى الموجبة كلية وجزئية مع الكبرى السالبة الكلية . الى حالتى الصغرى السالبة كلية وجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية واليك بيان هذه الضروب مزودة بالأمثلة ومرتبة بحسب شرف الصغرى .

الضرب الأول : موجبة كلية مع سالبة كلية ينتج سالبة كلية .

مثل : كل مجتهد ناجح ، ولا واحد من الكسول بناجح .. لا واحد من المجتهد بكسول .

الضرب الثانى : سالبة كلية مع موجبة كلية ينتج سالبة كلية .

مثل : لا شيء من المثلث تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين ، وكل مربع تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين .. لا شيء من المثلث بمربع .

الضرب الثالث : موجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية .

مثل : بعض الشكل مثلث ، ولا واحد من المربع بمثلث .. بعض الشكل ليس بمثلث .

الضرب الرابع : سالبة جزئية مع موجبة كلية ينتج سالبة جزئية .
مثل : بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل ناطق انسان .. بعض الحيوان ليس بناطق .

ثانيا — (طريقة الاسقاط) : ولبيان الضروب المنتجة لهذا الشكل بطريقة الاسقاط نقول :

ان الشرط الأول : وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب يخرج اتفاقهما فى الايجاب أو فى السلب فيسقط من الضروب الممكنة ثمانية ضروب وبيان ذلك انه عند اتفاقهما فى الايجاب تسقط أربعة حاصلة من ضروب حالتى الصغرى الموجبة (كلية وجزئية) . وعند اتفاقهما فى السلب تسقط أربعة أيضا خاصلة من ضرب حالتى الصغرى السالبة (كلية وجزئية) فيكون مجموع الضروب التى سقطت باختلال الشرط الأول ثمانية وهى (الموجبتان الكليتان والجزئيتان ، والموجبة الكلية مع الموجبة الجزئية ، وبالعكس والسالبتان الكليتان والجزئيتان ، والسالبة الكلية مع السالبة الجزئية ، وبالعكس) .

اما الشرط الثانى : وهو كلية الكبرى . فيخرج الكبرى الجزئية (موجبة أو سالبة) ومع تحقق الشرط الأول وهو اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب تكون الضروب العقيمة أربعة هى (الكبرى الموجبة

الجزئية مع الصغرى السالبة الكلية ، والجزئية ، والكبرى السالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الكلية والجزئية وبذلك يكون مجموع الضروب العقيمة فى الشـكل الثانى اثنى عشر ضربا . والضروب المنتجة اربعة) .

وقد سبق أن قلنا : إن كلا من الشكل الثانى والثالث والرابع نظرى الإنتاج وليس بينا كالأول ولذلك فكل من هذه الأشكال يحتاج الى الاستدلال على صدق الانتاج فيه اى على صدق النتيجة برده الى الشكل الأول البديهى الانتاج . كما تلاحظ أن النتيجة فى هذا الشكل تكون دائما سالبة ولنبدأ بالاستدلال على صدق انتاج الشكل الثانى الذى معنا بطرق ثلاث هى : (دليل الخلف . ودليل العكس ـ اى عكس الكبرى ـ وعكس الصغرى) واليك بيانها :

أولا : دليل الخلف : وهو الاستدلال على صدق النتيجة بابطال نقيضها ولذلك سمى خلفا وهذا الدليل يختلف فى كل شكل بحسب طبيعته بحيث يمكن الرد الى الشكل الأول .

وكيفية جريانه فى الشكل الثانى : أن نأتى بنقيض النتيجـة ونجعله صغرى ، وكبرى هذا الشكل كبرى ، فيتألف قياس من الشكل الأول يكون انتاجه كاذبا لكذب الصغرى . وبما أن الصغرى نقيض لنتيجة فتكون النتيجة صادقة .

ويلاحظ أن دليل الخلف يجرى فى جميع اضرب هذا الشكل المنتجة لأن النتيجة دائما فيه سالبة ونقيضها موجب فيصلح صغرى للشـكل الأول ، وأيضـا كبراه دائمـا كلية فتصلح كبرى فى الشـكل الأول ، واليك تطبيق هـذا الدليـل على الضرب الأول من الشـكل الثانى وهـو :

(كل مجتهد ناجح ، ولا واحد من الكسول بناجح ، النتيجة : لا واحد من المجتهد بكسول) .

ومن هنا نقول : لو لم تصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو : بعض المجتهد كسول . بعد هذا نركب قياسا من الشكل الاول : صغراه نقيض النتيجة . وكبراه هى كبرى الشكل الثانى المسلمة الصدق هكذا : (بعض المجتهد كسول ، ولا واحد من الكسول بناجح . ينتج بعض المجتهد ليس بناجح) .

وهذه النتيجة كاذبة كما ترى . وكذبها ليس ناتجا من صورة القياس لأنه قياس من الشكل الأول البديهى ، الانتاج ولا من الكبرى لأنها كبرى القياس الأصلى فهى مسلمة الصدق . اذن كذب هذه النتيجة ناشىء من الصغرى والصغرى نقيض النتيجة اذن النتيجة صادقة . وهو المطلوب .

ثانيا : دليل العكس - اى عكس الكبرى - :

ودليل العكس :

يجرى فى ضربين من هذا الشكل وهما الضرب الأول ، والثالث : لان الكبرى فى كل منهما سالبة فتنعكس كنفسها ولذلك تصلح كبرى فى الشكل الأول .

وكيفيته : ان نعكس الكبرى وتبقى كما هى كبرى فيرجع الى الشكل الأول وينتج نفس النتيجة ، واليك تطبيق هذا الدليل على الضرب الأول من هذا الشكل .

(كل مجتهد ناجح ، ولا واحد من الكسول بناجح ٠ ينتج لا واحد من المجتهد بكسول) ٠

بعد هذا تعكس الكبرى فتكون بعد العكس : (لا واحد من الناجح بكسول) ٠ ثم نركب قياسا من الشكل الأول هكذا : (كل مجتهد ناجح ، ولا واحد من الناجح بكسول ينتج ٠ لا واحد من المجتهد بكسول) وهذه النتيجة هى نفس النتيجة المطلوب الاستدلال عليها ٠

ثالثا : عكس الصغرى : ويلاحظ ان عكس الصغرى يجرى فى ضرب واحد من ضروب الشكل الثانى المنتجة وهو (الضرب الثانى) لأنه الوحيد الذى يمكن رده الى الشكل الأول ، لأن الصغرى فيه سالبة كلية ، والكبرى موجبة كلية ، فيتأتى بعد العكس استيفاء شروط الشكل الأول وكيفية تطبيقه ٠ أن نعكس الصغرى ثم نجعلها كبرى ، وكبرى القياس صغرى ، فيتالف بذلك قياس من الشكل الاول ينتج نتيجة وهذه النتيجة تنعكس الى نفس النتيجة المطلوب الاستدلال عليها هكذا ٠

الضرب الثانى : من هذا الشكل هو : (لا شىء من المثلث تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين ٠ وكل مربع تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين ، اذن لا شىء من المثلث بمربع) ٠

ولكى نطبق عكس الصغرى عليه نقول : (كل مربع تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين ، ولا شىء تزيد زواياه الداخلة عن قائمتين بمثلث ينتج لا شىء من المربع بمثلث) ٠ وهذه النتيجة تنعكس الى : (لا شىء من المثلث بمربع) فتكون نفس النتيجة المذكورة ٠

هذا . والجدير بالملاحظة ان المناطقة قد اشـــترطوا فى هذا الشكل اختلاف المقدمتين فى الكيف وأن تكون الكبرى كلية لأنهما لو لم يختلفا لكذبت النتيجة مع صدق المقدمتين فى بعض المواد فيختلف الانتاج واذا لم تكن الكبرى كلية ـ بأن كانت جزئية ـ لا يكون مطرد الانتاج ـ والمدار فى الانتاج على الاطراد .

الشكل الثالث

تعريفه : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغـــرى والكبرى .

شروط انتاجه : ١ ـ بحسب الكيف . ايجاب الصغرى .

٢ ـ وبحسب الكم . كلية احدهما .

وضروبه المنتجة . ستة واليك بيانها :

اولا : (بطريقة التحصيل) ان الصغرى الموجبة الكلية تنتج مع الكبريات الأربع ، فهذه أربعة ضروب كما أن الصغرى الموجبـة الجزئية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية . وهذان ضربان آخـران فيكون مجموع الضروب المنتجة ستة والعقيمة عشرة هـــذا ويلاحظ ان النتيجة فى الشكل الثالث دائما جزئية ، واليك بيان هذه الضروب مزودة بالأمثلة ومرتبة بحسب شرف الصغرى .

الضرب الأول : موجبة كلية مع موجبة كلية . ينتج : موجبـة جزئية مثل : (كل عصفور طائر ، وكل عصفور يبيض ، اذن بعض الطائر يبيض) .

الضرب الثـانى : موجبة كلية مع سالبة كلية . ينتج ســالبة جزئيــة .

مثل : كل انسان مفكر ، ولا واحد من الانسان بفرس ينتج بعض المفكر ليس بفرس .

الضرب الثالث : موجبة كلية مع موجبة جزئية . ينتج موجبة جزئية مثل : كل مجتهد ناجح ، وبعض المجتهد مستفيد ينتج بعض الناجح مستفيد .

الضرب الرابع : موجبة كلية مع سالبة جزئيـــة ينتج ســالبة جزئية .

مثل : كل عاقل محبوب ، وبعض العاقل ليس بعالم ينتج بعض المحبوب ليس بعالم .

الضرب الخامس : موجبة جزئية مع موجبة كلية ينتج موجبــة جزئية .

مثل : (بعض الأزهار زكى الرائحة ، وكل زهر جميل ينتج **بعض ذكى الرائحة جميل)** .

الضرب السادس : موجبة جزئية مع سالبة كلية ، ينتج ســالبة جزئية .

مثل : بعض المصريين مسيحى ، ولا واحد من المصريين باروبى ينتج بعض المسيحيين ليس باروبى .

ثانيا : (طريقة الاســقاط) : لما كان الشرط الأول من شروط انتاج هذا الشكل هو (ايجاب الصغرى) فقد خرج به سلبها (كلية أو جزئية) واذن . سقط باختلال هذا الشرط ثمانيــة اضرب وهى الحاصلة من ضرب الصغرى السالبة الكلية والسالبة الجزئية فى حالات الكبرى الأربع .

ولما كان الشرط الثانى هو (كلية احدى المقدمتين) فقد خرج به جزئيتهما معا ومع ملاحظتنا لتوفر الشرط الأول - ايجاب الصغرى - يكون قد سقط باختلال هذا الشرط ضربان هما : الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية . والسالبة الجزئية . وبذلك يكون مجموع الضروب العقيمة عشرة .

وقد لاحظنا - من خلال عرضنا لضروب هذا الشكل المنتجة - انه لا ينتج الا جزئيا حتى ولو كان مركبا من موجبتين كليتين . وذلك لجواز ان يكون الأصغر فيه اعم من الأكبر فيمتنع الحكم بالأكبر على كل أفراد الأصغر ايجابا او سلبا . وذلك مثل : كل انسان حيوان وكل انسان متعجب . فالأصغر وهو (حيوان) أعم من الأكبر وهو (متعجب) فلو انتج كلية لكان حكما بالأخص على كل افراد الأعم وذلك باطل كما ترى هذا من جهة .

ومن جهة اخرى فان جميع اضرب هذا الشكل لم يدخل فيها السور الكلى على الحد الأصغر وذلك لأنه محمول فى الصغرى ومن اجل ذلك كانت كل نتائج هذا الشكل جزئية كما رأيت .

واليك الاستدلال على صدق انتاج هذا الشكل الثالث بـ (دليل الخلف ثم بدليل العكس - عكس الكبرى - ثم بعكس الصغرى) .

اولا : دليل الخلف : ويجرى هذا الدليل فى جميع أضرب الشكل الثالث المنتجة ما دام ان الصغرى موجبة فتصلح صغرى للشكل الأول . ونقيض النتيجة دائما كلية موجبة او سالبة ، لأن النتيجة - كما عرفت - دائما جزئية موجبة أو سالبة ، ونقيض الجزئية هو الكلية المخالفة لها فى الكيف .

وكيفية جريانه فى الشكل الثالث : ان نأتى بنقيض النتيجة ونجعله كبرى وصغرى الشكل الثالث صغرى ، فيتركب قياس من الشكل الأول ينتج نتيجة كاذبة لكذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة المراد الاستدلال عليها . فتكون النتيجة التى نستدل عليها صادقة .

ولناخذ الضرب الثانى من هذا الشكل كنموذج لتطبيق هذا الدليل . الضرب الثانى هو : « كل انسان مفكر ، ولا واحد من الانسان بفرس اذن بعض المفكر ليس بفرس » بعد هذا نقول : هذه النتيجة لو لم تكن صادقة لصدق نقيضها ، ونقيضها هو (كل مفكر فرس) ثم ناخذ هذا النقيض ونجعله كبرى لقياس من الشكل الأول وصغرى الشكل الثالث صغرى هكذا .

« كل انسان مفكر ، وكل مفكر فرس . ينتج كل انسان فرس »

وهذه النتيجة كاذبة لأنها تتنافى مع كبرى الشكل الثالث المسلمة الصدق وهى (لا واحد من الانسان بفرس) ثم نقول : الكذب فى هذه النتيجة ليس مصدره الصغرى لأنها مسلمة الصدق ، وليس مصدره صورة القياس لأنه على صورة الشكل الأول البديهى الانتاج . فلم يبق الا أن تكون الكبرى هى مصدر الكذب فى هذه النتيجة اذن الكبرى كاذبة . وبما أن الكبرى نقيض النتيجة . فالنتيجة صادقة .

ثانيا : دليل العكس ـ عكس الكبرى : يكون فى ضربين من ضروب الشكل الثالث المنتجة وهما (الأول ، والثالث) حيث تكون الصغرى موجبة كلية والكبرى موجبة كلية أو جزئية .

وكيفيته : ان نعكس الكبرى ثم نجعلها صغرى ، ونجعـــل الصغرى كبرى فيتركب قياس من الشكل الأول وينتج نتيجة تنعكس الى نفس النتيجة التى نستدل على صدقها .

وسنطبق هذا الدليل على صدق نتيجة الضرب الأول من ضروب هذا الشكل هكذا .

الضرب الأول هو « كل عصفور طائر ، وكل عصفور يبيض اذن بعض الطائر يبيض » .

نعكس الكبرى فى هـــذا الضرب فتـكون (بعض ما يبيض عصفور) ثم نركب قياسا من الشكل الأول فنجعل فيه عكس الكبرى صغرى ، ونجعل الصغرى كما هى كبرى هكذا .

« بعض ما يبيض عصفور ، وكل عصـــفور طائر . ينتج . بعض ما يبيض طائر » ثم نعكس هذه النتيجـة فتكون : (بعض الطائر يبيض) . وهى نفس نتيجة الشكل الذى معنا .

ويلاحظ اننا عكسنا النتيجة لاننا حين وضعنا الصـــغرى فى موضع الكبرى وعكس الكبرى فى موضع الصغرى قد غيرنا بذلك موضع الحد الأصغر والأكبر فكان لابد من عكس النتيجة ليأخذ كل منهما مكانه الأول .

ثالثا : عكس الصغرى : وعكس الصغرى - على ما سيأتى - يجرى فى الضرب « الأول والثانى والخامس والسادس » من هذا الشكل فحيث تكون الصغرى موجبة والكبرى كلية يجرى فى اربعة

الصغرى الموجبة الكلية ، مع الكبرى الموجبة الكلية ، والسالبة الكلية . والصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية والسالبة الكلية .

وكيفيته : أن نعكس الصغرى فيرجع الى الشكل الأول ويأتى بنفس النتيجة المطلوب الاستدلال على صدقها . وسنطبق عكس الصغرى على الضرب السادس من ضروب هذا الشكل .

الضرب السادس هو « بعض المصريين مسيحى ، ولا واحد من المصريين بأوربى اذن بعض المسيحيين ليس بأوربى » .

فنعكس الصغرى فتكون (بعض المسيحيين مصريون) فيريد الى الشكل الأول هكذا :

« بعض المسيحيين مصريون ، ولا واحد من المصريين بأوربى اذن بعض المسيحيين ليس بأوربى وهى نفس النتيجة المطلوب الاستدلال عليها » .

الشكل الرابع

تعريفه : هو ما كان الحد الأوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى .

هذا وهناك خلاف بين المتقدمين من المناطقة وبين المتأخرين منهما فى شرط انتاج هذا الشكل .

أما المتقدمون فقالوا : ان شرط انتاجه : احد أمرين اما ايجاب

المقدمتين مع كلية الصغرى ، واما عدم اجتماع الخستين - السلب والجزئية - سواء فى مقدمة واحدة أو فى مقدمتين باستثناء ضرب واحد وهو المؤلف من (موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى) .
واذن فضروبه المنتجة عندهم خمسة :

واليك بيانها بطريقة التحصيل : وسنكتفى بها فى هذا الشكل وذلك ان تحقق الأمر الأول يجعل المنتج ضربين (الصغرى الموجبة الكلية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية ، والكبرى الموجبة الجزئية) .
وتحقق الأمر الثانى يجعل المنتج ضربين ايضا (الصغرى السالبة الكلية تنتج مع الكبرى الموجبة الكلية ، والصغرى الموجبة الكلية تنتج مع الكبرى السالبة الكلية وباضافة هذه الضروب الأربعة المنتجة الى الضرب المستثنى من شرط اجتماع الخستين والمؤلف من (صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية) يصبح عدد الضروب المنتجة للشكل الرابع عند هؤلاء خمسة . والباقى عقيم .

هذا ويلاحظ ان الشكل الرابع لا ينتج الا جزئيا باستثناء ضرب واحد من ضروبه المنتجة عند المتقدمين أو المتأخرين وهو الضرب المؤلف من (الصغرى السالبة كلية مع الكبرى الموجبة الكلية فانه ينتج سالبة كلية) كما سترى . وساعرض الضروب مرتبة بحسب شرف الصغرى .

الضرب الأول : موجبة كلية مع موجبة كلية ينتج موجبة جزئية .

مثل (كل مذاكر ناجح ، وكل حريص على مستقبله مذاكر اذن بعض الناجح حريص على مستقبله) :

الضرب الثانى : موجبة كلية مع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية .

مثـل : (كل حديد معدن ، ولا شيء من الذهب بحديد ٠ اذن ليس بعض المعدن ذهبا) ٠

الضرب الثالث : موجبة كلية مع موجبة جزئية ينتج موجبـــة جزئيـــة ٠

مثل : (كل خائن مكروه ، وبعض المواطنين خائن ٠ اذن ٠ بعض المكروهين مواطنون) ٠

الضرب الرابع : سالبة كلية مع موجبة كلية ينتج سالبة كلية ٠

مثل (لا شيء من النبات بحيوان ، وكل قمـــح نبات ٠ اذن لا شيء من الحيوان بقمح) ٠

الضرب الخامس : موجبة جزئية مع سالبة كلية ينتج سالبـــة جزئيـــة ٠

مثل : (بعض العلماء مجددون ، ولا واحد من الجاهلين بعالم ٠ اذن ٠ بعض المجددون ليس بجاهل) ٠

اما شروط انتاج هذا الشكل عند المتاخرين : ــ ومنهم صـــاحب الشمسية ــ فهى احد أمرين :

اما ايجاب المقدمين مع كلية الصغرى ، واما اختلافهمـــا فى الايجاب والسلب مع كلية احداهما والجدير بالملاحظة هنا : انه يمكن الاكتفاء بشرط واحد عند انعدام الآخر ، بخلاف الأضرب الأخرى فانه لا يكفى ذلك بل لابد من الشرطين معا ٠ وعلى هذا :

فالضروب المنتجة عن المتاخرين ثمانية : وهى الأضرب الخمسة

التى سبق ذكرها عند المتقدمين وهى موضع اتفاق بين الطـــرفين ٠
وزادوا عليها ثلاثة وهى : موضع الخلاف بينهما وهى :

٦ ـ **موجبة كلية مع سالبة جزئية ٠**

٧ ـ **سالبة كلية مع موجبة جزئية ٠**

٨ ـ **سالبة جزئية مع موجبة كلية ٠**

وهذه الأضرب الثلاثة التى زادها المتأخرون بناء على شرطهم السابق ، يرى المتقدمون انها اضرب عقيمة تصـدق تارة وتكذب تارة اخـــرى ٠

فالضرب السادس : وهو المؤلف من : موجبة كلية مع سالبـــة جزئيـــة ٠

النتيجة فيه تكون صادقة اذا قلنا : (كل انسان ناطق ، وبعض الفرس ليس بانسان اذن ٠ بعض الناطق ليس بفرس) ولو اننا بدلنا الكبرى بقولنا : (وبعض الحيوان ليس بانسان) لكذبت النتيجة اذ انها بعد هذا التبديل تكون (وبعض الناطق ليس بحيوان) ٠

والضرب السابع : وهو المؤلف من : سالبه كلية مع موجبـــة جزئيـــة ٠

النتيجة فيه تصدق اذا قلنا : (لا شىء من الانسان بفرس ، وبعض الناطق انسان ٠ اذن ٠ بعض الفرس ليس بناطق) ٠ ولو اننا بدلنـــا الكبرى بقولنا ٠ (وبعض الحيوان انسان) لكذبت النتيجة اذ انهـــا والحالة هذه ستكون (ليس بعض الفرس بحيوان) ٠

والضرب الثامن : وهو المؤلف من سالبة جزئية مع موجبة كلية ٠

تصدق نتيجة فى مثل (بعض الحيوان ليس بانسان ، وكل فرس حيوان اذن بعض الانسان ليس بفرس) ولو بدلت الكبرى فيه الى (وكل ناطق حيوان) لكذبت النتيجة حيث ستكون (بعض الانسان ليس بناطق) وهى كاذبة بلا شك . وبما ان النتيجة تتخلف عن هـــذه الأضرب الثلاثة فهى لذلك عقيمة .

هذا : وصاحب الشمسية يجيب عن مذهب المتاخرين بما يفيـــد انهم يسلمون بعقم هـذه الأضرب اذا تالفت من مقدمات بســيطة ، ولكنها لكى تنتج انتاجا صحيحا يشترط ان تكون السالبة فيهـــا فى احدى الخاصتين (المشروطة الخاصة او العرفية الخاصـة) وهاتان قضيتان موجهتان مركبتان . فلو تحقق هذا الشرط - فى نظرهم - فى تركيب هذه الضروب ما تخلفت النتيجة .

والحق أن مذهب المتقدمين الذى يرى أن ضروب الشكل الرابع المنتجة خمسة هو راى جدير بالاعتبار ، وان الأولى الاقتصار - على هذه الضروب ما دامت موضع اتفاق من الطرفين .

واليك الأدلة على صدق انتاج الشكل الرابع :

الضرب الأول : يستدل على صدق انتاجه بأحد أمرين . بعكس ترتيب المقدمتين ، وبالخلف .

اولا : عكس ترتيب المقدمتين . وذلك بأن نجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى فيتالف قياس من الشكل الأول ينتج نتيجـة تنعكس الى النتيجة الأصلية . واليك التوضيح بالمثال .

(كل حريص على مستقبله مذاكر ، وكل مذاكر ناجح • اذن • كل حريص على مستقبله ناجح) • وهذه النتيجة تنعكس الى (بعض الناجح حريص على مستقبله) • وهى نفس نتيجة الضرب الأصلية •

ثانيا : بالخلف ودليل الخلف فى هذا الشكل عبارة عن اخــذ نقيض النتيجة وضمه الى ما يناسبه من احدى المقدمتين بحسب نظام الشكل الأول لينتج ما ينعكس الى نقيض المقدمة الأخرى • ونحن فى هذا الضرب نأخذ نقيض النتيجة ــ وهو قضية سالبة كلية ــ ونجعله كبرى ، ونجعل صغرى القياس ــ لأنها موجبة ــ صغرى هكذا •

يلاحظ ان النتيجة هى (بعض الناجح حريص على مستقبله) فنقول • لو لم تكن هذه النتيجة صادقة لصدق نقيضها وهو (لا واحد من الناجح حريص على مستقبله) ونضم اليه الصــغرى هكذا : كل مذاكر ناجح ، ولا واحد من الناجح حريص على مستقبله • اذن • لا واحد من المذاكر حريص على مستقبله) وتنعكس الى (لا واحد من الحريص على مستقبله مذاكر) وكذبها انما جاء من نقيض النتيجة واذن فذلك النقيض كاذب فالنتيجة الأصلية صادقة •

والسبب فى ان هذا الضرب لم ينتج كلية هو ان موضوع النتيجة هو محمول الصغرى ومحمولها لا يفيد استغراق افراده كما يضاف الى هذا احتمال ان يكون الحد الأصغر فيه اعم من الأكبر •

الضرب الثانى : ويستدل عليه بأحد امرين : بعكس المقدمتين ، وبالخلف •

أولا : عكس المقدمتين : وفيه نعكس المقدمتين فيرجع الى الشكل

الأول وينتج نفس النتيجة . هكذا : (بعض المعدن حديد ، ولا شيء من الحديد بذهب . اذن بعض المعدن ذهبا) .

ثانيا : بالخلف : وفيه نقول : لو لم يصدق (ليس بعض المعدن ذهبا) لصدق نقيضه وهو (كل معدن ذهب) ونظرا لأنها موجبة نجعلها صغرى ، وكبرى الأصل كبرى هكذا (كل معدن ذهب ، ولا شيء من الذهب بحديد اذن . لا شيء من المعدن بحديد) وتنعكس هذه النتيجة الى (لا شيء من الحديد بمعدن) وهى ضد الصغرى القائلة (كل حديد معدن) فنقيض النتيجة كاذب فالنتيجة صادقة .

الضرب الثالث : ويستدل عليه بعدة ادلة نذكر منها :

أولا : عكس ترتيب المقدمتين ثم عكس النتيجة : ثانيا بالخلف : وانت بالنظر الى ما سبق تستطيع ان تطبق كلا منهما على هـــذا الضرب وكذلك الأمر بالنســـبة للضربين الباقيين الرابع والخامس مراعاة للاختصار .

الضرب الرابع : ويستدل عليه بعكس ترتيب المقدمتين ثم عكس النتيجة . كما يستدل عليه **بالخلف** وهذا الضرب هو الضرب الوحيد المنتج للكلية فى الشكل الرابع لتوفر شرط انتاج الكلية وهو استغراق الحد الأصغر فى المقدمة الصغرى .

الضرب الخامس : ويستدل عليه : **اما بعكس** المقدمتين كما سبق فى الضرب الثانى أو بالخلف كما مر آنفا .

بهذا ينتهى الكلام عن القياس الاقترانى الحملى . ولننتقل الى القياس الاقترانى الشرطى .

ثانيا : القياس الاقترانى الشرطى

سبق أن قلنا ان القياس الاقترانى قسمان : حملى . وشرطى . وقد انتهينا من الكلام عن القسم الأول وهو القياس الاقترانى الحملى . وهنا نتكلم عن القسم الثانى وهو :

القياس الاقترانى الشرطى : **وقد عرفه المناطقة بأنه :** ما لـــم يتركب من الحمليات الصرفة ، بأن تركب من الشرطيات فقط ، أو من الشرطيات والجمليات .

أقسام القياس الاقترانى الشرطى :

ينقسم الى خمسة اقسام : **ووجه الحصر فى هذه الخمسة : انه إما ان يتركب من متصلتين ، أو منفصلتين ، أو من متصلة وحملية ، أو** أو من منفصلة وحملية ، ومتصلة ومنفصلة . والبك بيان هذه الأقسام موضحة بالأمثلة :

القسم الأول : ويتركب من مقدمتين كل منهما شرطية متصلة ، والحد الأوسط فيه له أوضاع ثلاثة : وهى .

١ – اما أن يكون جزءا تامـــــا من المقدمتين بأن يكون المقدم بتمامه ، أو التالى بتمامه فيهما .

٢ – أو يكون جزءا غير تام فيهما .

٣ – أو يكون تاما فى احداهما وغير تام فى الأخرى .

والوضع الأول من هذه الأوضاع للحد الأوسط هو القريب من الطبع .

وينبغى ان تعرف ان (الأشكال الأربعة) تنعقد من هذا القسم من اقسام القياس الاقترانى الشرطى ومن غيره من الأقســـــام التى سنوافيك بها .

وبيان ذلك : أن الحد الأوسط ـ وهو المكرر فى المقدمتين ـ ان كان تاليا فى الصغرى ومقدما فى الكبرى فهو الشكل الأول مثل . كلما كان الانسان مؤمنا كان متقنا لعمله ، وكلما كان متقنا لعمله كان محبوبا اذن . كلما كان الانسان مؤمنا كان محبوبا) .

وان كان الحد الأوسط تاليا فى الصغرى والكبرى معا فهو الشكل الثـــانى .

مثل (كلما كان الشىء انسانا فهو حيوان ، وليس البتة اذا كان الشىء حديدا كان حيوانا اذن ليس البتة اذا كان الشىء انسانا كان حديدا) .

وان كان مقدما فى الصغرى وفى الكبرى فهو الشكل الثالث .

مثل (كلما كان الشىء حديدا فهو جسم ، وكلمـــا كان الشىء حديدا فهو متمدد بالحرارة اذن قد يكون اذا كان الشىء جسما فهــو متمدد بالحرارة) .

واما اذا كان مقدما فى الصغرى ، وتاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع .

مثل (كلما كان الشىء معدنا كان موصلا للحرارة ، وكلمـــا كان الشىء حديدا كان معدنا . اذن . قد يكون اذا كان الشىء موصـــلا للحرارة كان حديدا .) . هذا . ويشترط فى انتاجه ما سبق ذكره من شروط كل شكل وكذلك عدد الضروب والنتائج من غير فـــرق ، الا أن ضروبه فى الشكل الرابع فهى خمسة باجماع .

القسم الثانى من اقســـام القياس الاقترانى الشرطى : وهو ما تركب من مقدمتين كل منهما شرطية منفصلة والحد الأوسط - وهو الذى وقعت فيه الشركة بين المقدمتين - له أوضاع ثلاثة كسابقه تماما أى انه : اما ان يكون جزءا تاما منهما ، أو غير تام ، أو تاما من احــدى المقدمتين وغير تام من الأخرى · والقريب الى الطبــع من هـــذه الأوضاع هو ما كان الحد الأوسط فيه فى جزء غير تام من المقدمتين ·

شروطه : ايجاب المقدمتين ، وكلية احداهما ، وصدق منع الخلو عليهما - أى انه لا يصح أن تكون احداهما مانعة جمع · ومثاله (اما ان يكون المكان مضيئا أو مظلما ، والمضىء اما مضىء بنور طبيعى أو بنور صناعى اذن · اما ان يكون المكان مظلما او مضيئا بنور طبيعى او صناعى) · وينبغى ان تعرف أن هذا القسم تنعقد منه الأشـــكال الأربعة كما ان الشروط المعتبرة هناك معتبرة هنا أيضا بين الجزأين المشتركين ·

القسم الثالث : وهو ما تركب من شرطية متصلة وحملية ، وأمره لا يخلو من ان تكون الحملية فيه صغرى والشرطية المتصلة كبرى ، أو العكس ، وعلى هذا او ذاك : فالحد الأوسط اما ان يكون جــزءا من مقدم الشرطية المتصلة ، أو من تاليها · فتحصل من هذا اقسام أربعة والقريب الى الطبع منها هو : ما كانت الشرطية المتصلة فيه صغرى والحملية كبرى ، والحد الأوسط جزء من تالى المتصلة ·

وشروطه : أن تكون المتصلة موجبة لزومية · ويراعى ان النتيجة فيه تكون متصلة مقدمها ، هو مقدم المتصلة ، وتاليها هو نتيجة التأليف بين التالى والحملية · ومثاله (كلما كان الانسان أمينا كان محبوبا ، وكل محبوب محترم · اذن · كلما كان الانسان أمينا كان محترما) ·

وهذا القسم ايضا تنعقد منه الاشكال الاربعة وكذا يعتبر فيه من الشروط بين تالى الشرطية والحملية ما اعتبرناه هناك ٠

القسم الرابع : وهو ما تركب من المنفصلة والحملية ، والحـــد الاوسط فيه جزء من واحد مما تتركب منه المنفصلة مع حملية ، وجزء من واحد آخر مما تتركب منه المنفصلة مع حملية أخرى متى وجدت وهـــكذا ٠

شروطه : أن تكون المنفصلة كلية مانعة جمع أو حقيقية ، والقريب منه الى الطبع نوعان :

النوع الأول : ما كان عدد الحمليات فيه مساويا لعدد أجـــزاء المنفصلة ٠ **وتحته أمران :**

الأول : ويسمى بـ (القياس المقسم) وهو ما كان عدد الحمليات فيه مساويا لعدد اجزاء المنفصلة واتحد فيه التاليف بمعنى ان يكون محمول كل حملية هو محمول الأخرى ٠

ومثاله (كل مثلث اما متساوى الاضلاع ، واما مختلف الأضلاع ٠ وكل متساوى الأضلاع شكل ، وكل مختلف الأضلاع شكل ٠ اذن ٠ كل مثلث شكل) ٠

الأمر الثانى : ويسمى بـ (القياس غير المقسم) وهو ما كان عدد الحمليات فيه مساويا لعدد اجزاء المنفصلة واختلف فيه التاليف بمعنى ان يتعدد المحمول بتعدد الحمليات ٠

ومثاله (كل انسان اما حى واما ميت ، وكل حى متنفس ، وكل ميت غير متنفس . اذن كل انسان اما متنفس واما غير متنفس) .

النوع الثانى من القسم الرابع : أن تكون الحمليات فيه أقل من أجزاء المنفصلة :

ومثاله (كل حيوان اما ناطق واما صاهل ، وكل صاهل فرس . اذن . كل حيوان اما ناطق واما فرس) .

القسم الخامس والأخير : وهو ما تركب من مقدمتين شرطيتين احداهما متصلة والأخرى منفصلة والقريب الى الطبع أن يكون الحد الأوسط مقدما أو تاليا وأن تكون المنفصلة مانعة جمع .

ويشترط فيه : أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى . وهذا القسم له نتيجتان فمثلا : (كلما كان العالم عاملا كان محبوبا ، ودائما اما أن يكون العالم محبوبا أو مكروها) .

فالنتيجة الأولى هى : (دائما اما أن يكون العالم عامــلا أو مكروها) .

والنتيجة الثانية هى : (كلما كان العالم عاملا كان غير مكروه) وذلك لأن امتناع اجتماع كون العالم مكروها مع لازم المتصلة يستلزم امتناع اجتماعه مع ملزومها فتصدق النتيجتان ، ويظهر بوجه خاص رفع كون العالم مكروها فى النتيجة الثانية وذلك لأن الملزوم موجود .

وبهذا ينتهى كلامنا عن القياس الاقترانى الشرطى . ولننتقل الى :

القياس الاســـتثنائى

سبق ان عرفنا القياس الاستثنائى - عندما كنا نتكلم عن الفرق بين قسمى القياس - بانه : ما ذكرت فيه النتيجة او نقيضها بالفعل (اى بمادتها وصورتها) على انها جزء من مقدمة فى القياس .

فمثلا : (كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ، ولكنه انسان . اذن . فهو حيوان) فقد ذكرت فيه صورة النتيجة وهى : انه حيوان بمادتها وصورتها وان لم تكن مشتملة فيه على حكم لخروجها باداة الاتصـــال عنه . وعندما نقول (كلما كان هذا انسانا كان حيوانا ، ولكنه ليس بحيوان . اذن فهو ليس بانسان) نجد ان هذه النتيجة مذكورة فى القياس بنقيضها وهو انه انسان بالمادة والصورة ولكنه خال من الحكم ايضا . ولما كانت النتيجة المذكورة فيه خالية عن الحكم لذلك لم يعد جعلها جزءا منه مصادرة على المطلوب .

ما يتركب منه القياس الاستثنائى : ويتركب من مقدمتين : **الأولى** الشرطية وتسمى بتمامها كبرى ، **والثانية** الاستثنائية وهى المصدرة بـ لكن والمشتملة على الوضع - اى الاثبات لأحد الجزأين - او الرفع - اى النفى - وهذه الاستثنائية تسمى صغرى .

اقسام القياس الاستثنائى :

ينقسم القياس الاستثثنائىالى قسمين : اتصالى ، وانفصالى .

١ - اما **الاتصالى : فهو** ما تركب من الشرطية المتصلة واستثناء عن المقدم او نقيض التالى .

٢ - **واما الانفصالى :** فهو ما تركب من الشرطية المنفصلة واستثناء عين احد الجزاين او نقيضه .

شروط القياس الاستثنائى : له شروط ثلاثة هى :

الأول : ان تكون الشرطية موجبة . لأن السالبة ليس فيها اتصال ولا عناد . واذن . فلا يلزم من رفع احد الجزاين - اى نفيه - رفع الآخر او اثباته ولا من اثبات احد الجزاين اثبات الآخر او رفعه .

الثانى : ان تكون الشرطية لزومية ان كانت متصلة ، وعنادية ان كانت منفصلة حتى يلزم من الرفع الاثبات ، ومن الاثبات اثبات ، ولا يجوز ان تكون الشرطية اتفاقية لأن صدقها متوقف على صدق طرفيها ، فلو توقف صدق احد الطرفين على صدق الشرطية لزم الدور . وهو باطل .

الثالث : هو احد امرين : اما كلية الشرطية ، واما كلية الاستثنائية.

الضروب المنتجة والعقيمة من هذا القياس بقسميه :

١ - القياس الاستثنائى الاتصالى) ضروبه المحتملة اربعة . المنتج منها ضربان . هما :

الضرب الأول : المركب من المتصلة مع وضع المقدم - اى اثباته - باستثناء عينة ينتج عين التالى . لأن المقدم ملزوم والتالى لازم ومتى وجد الملزوم وجد اللازم .

ومثاله (كلما كان المصريون محافظين على بلادهم نعموا بخيرها، لكنهم محافظون على بلادهم اذن . فقد نعموا بخيرها) .

الضرب الثانى : المركب من المتصلة مع رفع التالى - أى نفيه - باستثناء نقيضه ينتج رفع المقدم . لأن التالى لازم والمقدم ملزوم ورفع اللازم يستلزم رفع الملزوم .

ومثاله (كلما كان المصريون محافظين على بلادهم نعموا بخيرها ، لكنهم لم ينعموا بخيرها اذن فهم غير محافظين على بلادهم) .

واما الضربان العقيمان فى هذا القسم فهما :

١ - رفع المقدم لا ينتج رفع التالى ولا وضعه لأن المقدم ملزوم والتالى لازم ورفع الملزوم لا يوجب رفع اللازم لجواز كونه لازما اعم فيوجد بدون ملزومه .

فمثلا اذا قلت : كلما القى الأستاذ محاضرته تعلم طلبته ، لكنه لم يلق محاضرته فلا تكون النتيجة (لم يتعلم الطلبة) اذ يجوز أن يكونوا قد تعلموا من استاذ آخر ، او تعلموا بجهودهم الذاتية وأيضا لا تكون النتيجة (انهم تعلموا) اذ يجوز أنهم انصرفوا عن التحصيل .

٢ - وضع التالى لا ينتج المقدم . لأن وضع اللازم لا يوجب وضع الملزوم لجواز كونه لازما اعم فيوجد بدون ملزومه وتستطيع ان تطبق هذا على مثال من عندك . على ضوء المثال السابق اما اذا كان اللازم مساويا : كان اثبات احدهما اثباتا للآخر ، ونفى احدهما نفيا للآخر ولكن ذلك لخصوص المادة فلا أطراد فيه بين كل لازم وملزوم . فتنبه الى ذلك .

هذه هى الضرورب المنتجة والعقيمة للقسم الأول من اقسام القياس الاستثنائى .

٢ - **اما القسم الثـــانى منه** : (وهو القيـــاس الاســـتثنائى الانفصـــالى) ٠

(أ) **فان كان مركبا من منفصلة حقيقية** : اى مانعة جمع وخلو معا - واستثناء عين احد جزئيها او نقيضه ٠ كانت ضروبه المنتجـــة اربعـــة هى :

١ - وضع المقدم - اى اثباته - باستثناء عينه ينتج نقيض التالى٠

مثاله : الموجود اما واجب او ممكن ، لكنه واجب (اذن هـــو غير ممكن) ٠

٢ - استثناء عين التالى - اى وضـــعه واثباته - ينتج نقيض المقـــدم ٠

مثاله : الموجود اما واجب او ممكن ، لكنه ممكن ٠ اذن هو غير واجب ٠

٣ - استثناء نقيض المقدم - اى رفعه ونفيه - ينتج عين التالى ٠

مثاله : الموجـــود اما واجب او ممكن ، لـكنه غير واجب اذن هو ممكن ٠

٤ - استثناء نقيض التالى - اى رفعه ونفيه - ينتج عين المقدم ٠

مثاله : الموجود اما واجب او ممكن ، لكنه غير ممكن ٠ اذن ٠ هـــو واجب ٠

ووجه انتاج هذه الاربعة : ان العنـــاد بينهما فى الاجتمـــاع والارتفاع بمعنى انهما لا يجتمعان ولا يرتفعان فمتى ثبت احدهمـــا انتفى الآخر ، ومتى انتفى احدهما ثبت الآخر والا لما كان بينهمـــا العناد الحقيقى ٠

(ب) وان كان الاستثنائى الانفصالى مركبا من منفصلة مانعة جمع ووضع احد الجزاين كانت ضروبه المنتجة اثنان : هما :

الضرب الأول : وضع المقدم ينتج رفع التالى ·

مثاله : دائما اما ان يكون هذا الشىء احمر واما أن يكون ابيض لكنه احمر اذن · فهو ليس بأبيض ·

الضرب الثانى : وضع التالى ينتج رفع المقدم :

وذلك كما اذا قلت فى المثال السابق : (لكنه ابيض اذن فهو ليس باحمر) ·

ووجه ذلك : ان بينهما عنادا فى الصدق فلا يجتمعان ·

وضروبه العقيمة اثنان : وذلك ان رفع احدهما لا ينتج اثبات الآخر لأنه لاعناد بينهما فى الارتفاع فيجوز الخلو عنهما ·

(جـ) واما ان كان الاستثنائى الانفصالى مركبا من منفصلة مانعه خلو فقط ورفع احد الجزاين كانت ضروبه المنتجة اثنان هما ·

الضرب الأول : رفع المقدم ينتج اثبات التالى :

مثل (دائما اما ان يكون هذا غير ابيض واما ان يكون غير أسود · لكنه ابيض · اذن فهو غير أسود) ·

الضرب الثانى : رفع التالى ينتج وضع المقدم :

ومثاله : اذا قلت فى المثال السابق (لكنه أسود ينتج فهو غير ابيض) ·

ووجه ذلك : انه لا يخلو عنهمـــا فمتى ارتفع احدهمـــا : ثبت الآخر والا لما كان بينهما عناد على سبيل منع الخلو . وضروبه العقيمة اثنان وذلك ان وضع احدهما لا ينتج رفع الآخـر لأنه لا عناد بينهما على سبيل منع الجمع .

بهذا ننتهى من توضيح القياس الاستثنائى ، وبانتهاء الـــكلام عن هذا القياس نكون قد انتهينا من توضيح القياس بجميع انواعه . ولننتقل الى الكلام عن لواحق القياس .

لواحـق القيــاس

ينبغى ان تعلم ان لواحق القياس اربعة هى :

١ ـ القياس المركب

٢ ـ قياس الخلف

٣ ـ الاســتقراء

٤ ـ التمثيــل

واليك توضيح كل منها :

أولا : القياس المركب

تعريفه : هـــو ما تالف من اكثر من مقدمتين بحيث يتركب من المقدمة الأولى والثانية قياس ينتج نتيجة ٠ هذه النتيجة تركب مـــع مقدمة اخرى فيتألف قياس آخر ينتج نتيجة اخرى وهكذا حتى يحصل المطلوب الأخير ٠

ومن خلال فهمنا لهذا التعريف ندرك ان هذا القياس الذى يكون منتجاً للمطلوب مباشرة انما هو القياس المركب من مقدمتين فقط ٠ غير ان القياس قد يحتاج فى كل من مقدمتيه او فى احداهما الى دليل ينتهى بنا الى المبادىء البديهية ، ومن هذه المبادىء تؤلف عدة اقيسة مرتبة تحصل المطلوب الأخير ٠

وبعبارة أخرى : ان هذا المركب يستعمل اذا كان فى القيـــاس مقدمة نظرية فنحن لكى نستدل على هذه المقدمة النظرية فاننا نأتى بمقدمة تحصـــلها ٠

هذا : وسيتضح لك - من خلال الأمثلة التى ستأتى فى الأقسام - أن القياس المركب هو فى الواقع عدة اقيسة كل منها لا يزيد فى تركيبه عن مقدمتين - وليس قياسا واحدا الا فى الصورة - غير انه لما كان المطلوب منها هو انتاج النتيجة الأخيرة لذلك سماه المناطقة بـ (القياس المركب) .

أقسام القياس المركب :

وينقسم هذا القياس الى قسمين : موصول النتائج ، ومفصول النتائج .

١ - **أما موصول النتائج :** فهو ما كان مصرحا فيه بالنتيجة عقب كل مقدمتين .

مثل (هذا انسان ، وكل انسان حيوان . ينتج : فهذا حيوان) . ثم نقول : (هذا حيوان وكل حيوان نام . ينتج : فهذا نام) ثم نقول : (هذا نام وكل نام يتغذى ينتج فهذا يتغذى) وسمى موصول النتائج لأن النتائج فيه موصولة بالمقدمات . فكل نتيجة موصولة بقياسها .

٢ - **وأما مفصول النتائج :** فهو مالوحظت فيه النتيجة بعد كل مقدمتين ولم يصرح بها .

مثل (هذا انسان ، وكل انسان حيوان ، وكل حيوان نام ، وكل نام يتغذى . ينتج فهذا يتغذى) . وسمى مفصول النتائج لأن النتائج لأن النتائج فيه مفصولة عن المقدمات ولم يصرح بها بل لوحظت بعد كل مقدمتين .

ثانيا : قياس الخلف

تعريفه : هو القياس الذى يثبت المطلوب بابطال نقيضه

وسمى (خلفا) لانه ينتج الباطل على تقدير عدم حقيقة المطلوب (اى كذبه) كما يسمى (خلفا) – بالخاء المفتوحة – لأن المستدل به يثبت المطلوب من الخلف لا من طريق مستقيم · ولذلك فان مقابله – يسمى قياسا مستقيما لانه ينتج المطلوب مباشرة ·

ويتركب قياس الخلف من قياسين :

احدهما : قياس اقترانى شرطى ، **الصغرى فيه شرطية متصلة ،** ومقدم هذه الصغرى يفيد تقدير عدم صدق الدعوى ، وتاليها يفيد لزوم صدق نقيضها بناء على ذلك التقدير · **الكبرى فيه شرطية** متصلة (١) أو حملية (٢) ولابد أن تكون مسلمة الصدق ، ولها مدخل فى اثبات محمول الدعوى لموضوعها ·

هذا القياس الاقترانى الشرطى ينتج نتيجة شرطية متصلة كما سترى فى المثال ·

ثانيهما : قياس استثنائى ، **الكبرى فيه** شرطية هى نتيجة القياس الأول · **والصغرى فيه استثنائية** وتكون نقيض التالى اى انها تقرر رفع التالى الباطل فيرتفع المقدم ويثبت نقيضه وهو المطلوب واليك التوضيح بالمثال ·

---

(١) الكبرى فى هذا القياس تكون شرطية متصلة اذا توفرت شروط الانتاج بين المتصلتين ·

(٢) الكبرى فى هذا القياس تكون حملية اذا توفرت شروط الانتاج بين تالى الحملية والمتصلة كما وضح فى القياس الاقترانى الشرطى ·

نفرض ان الدعوى هى • (كل رسول مبلغ) فإذا اردنا ان نستدل عليها بدليل الخلف نقول • لو لم يصدق كل رسول مبلغ لصدق بعض الرسول ليس بمبلغ ، ومتى صدق بعض الرسول ليس بمبلغ صدق بعض الرسول كاتم للدعوة • ينتج : لو لم يصدق كل رسول مبلغ لصدق بعض الرسول كاتم للدعوة • (هذا هو القياس الأول) •

ثم نقول : لو لم يصدق كل رسول مبلغ صدق بعض الرسول كاتم للدعوة لكن التالى باطل وهو (بعض الرسول كاتم للدعوة) فبطل المقدم وثبت نقيضه وهو (كل رسول مبلغ) : وهو المطلوب •

ثالثا : الاستقراء

تعريفه : هو تصفح الجزئيات لاثبات حكم كلى يشملها جميعا ـ ما تصفح وما لم يتصفح •

وفائدته : استخراج قاعدة كلية تكون نافعة فى الأقيسة اذا كانت مبينة على حكم قطعى أو مسلمة عند الخصم • هذا • والاستقراء عند قدماء المناطقة من لواحق القياس • لأن العمدة فى الاستدلال عندهم هو القياس لأن نتيجته لازمة متى سلمت المقدمات • بخلاف الاستقراء• اما المحدثون فيعدون الاستقراء أساسا من أسس البحث العلمى الصحيح كما سبق ان قلنا عند كلامنا عن القياس •

اقسام الاستقراء :

ينقسم الاستقراء الى قسمين :

١ ـ استقراء تام : وهو الحكم على الكلى بما حكم به على جميع افراده كما لو تصفحنا كل طالب بالكلية فوجدنا سنه لا يزيد عن ثلاثين سنة فقلنا : كل طالب فى الكلية لا تزيد سنه عن ثلاثين سنة وهذا القسم فى الحقيقة ليس من لواحق القياس •

وانما هو قياس مقسم وهو يفيد اليقين من حيث الحكم على كل الجزئيات الواقعة .

اما الحكم الكلى الذى يشمل الجزئيات الواقعة وغيرها فلا يفيد اليقين الا اذا ادركنا علة ثبوت المحمول للموضوع فى النتيجة . اما اذا لم ندرك علة الحكم فلا يكون استدلالا حقيقيا يوصل من المعلوم الى المجهول . بل هو تلخيص مجمل لمعلومات مفصلة .

قيمته : وهـــو ضرورى لكل باحث ، كمـــانه نافع فى عمـــل الاحصاءات والتصنيفات ... الخ .

٢ ـ استقراء ناقص : وهو الحكم على الكلى بما حكم به على بعض افراده كما لو تصفحنا بعض افراد الحيوان فوجدناه يحـــــرك فكه الأسفل عند المضـــغ فقلنا : كل حيوان يحرك فكه الأســـفل عند المضغ . وهـــو لا يفيد اليقين : اذ يحتمـــل وجود حيوان يحرك فكه الأعلى كالتمساح . هذا ويسمى الاستقراء الناقص ـ عند علماء المنطق الحديث ـ (الاستنباط) .

رابعـا : التمثيـــل

تعريفه : هو اثبات حكم واحد فى جزئى لثبوته فى جزئى آخر لمعنى مشترك بينهما (١) وذلك كالحكم على اللبن غير النقى بأنه

---

(١) هذا التعريف بالفائدة أما تعريفه بالحقيقة فهو : مؤلف من قضـــايا تشمل على بيان مشاركة جزئى لآخر فى علة الحكم ليثبت الحكم له . كمـــا يستدل باحتياج البيت الى المؤثر على احتياج العالم الى المؤثر لمعنى مشـــترك بينهما وهو الامكان . بان يقال : البيت ممكن ، وكل ممكن محتاج الى مؤثر اذن البيت محتاج الى المؤثر . وهذا الامكان يوجد فى العالم اذن العالم محتـــاج الى المؤثر .

يسبب حمى التيفود قياسا على الماء غير النقى الذى يسبب هذا الحمى لمشابهتهما فى عدم النقاء .

فالمثال المقيس عليه يسمى (أصلا) ، والمثال المقيس يسمى (فرعا) والصفة أو الصفات التى هى أساس الحكم تسمى (جامعا) فالماء غير النقى فى المثال هو الأصل واللبن النقى هو الفرع ، وعدم النقاء هو الجامع ، وتسببه لحمى التيفود هو (الحكم) .

وإذن : فهذا القياس يتركبّ من حدود أربعة هى : الفرع ، وهو الحد الأصغر فى القياس . والحكم ، وهو الحد الأكبر ، والأصل ، وهو المشبه به ، والأوسط ، وهو الجامع بين الفرع والأصل . ويسمى الجامع علة الحكم .

مثل . النبيذ مسكر كالخمر ، وكل مسكر كالخمر حرام ، فالنبيذ فرع . والخمر اصل والحرمة حكم والاسكار جامع .

هذا . والتمثيل لا يفيد اليقين وانما يفيد الظن ، وذلك لاحتمال علة اخرى ، او لاحتمال كون خصوصية الأصل (شرطا) أو كون خصوصية الفرع (مانعا) أو وجود مانع لم يظهر .

وهذا النوع يسمى عند الأصوليين . بالقياس ، كما يسمى عند المتكلمين . بالاستدلال بالشاهد على الغائب .

طرق اثبات العلة : جرت العادة على ان يثبتوا العلة الجامعة للأصل والفرع فى الحكم بطريقتين :

الأول : الدوران : وهو اقتران الشىء بغيره وجودا وعدما . مثل الحرمة فى الخمر مثلا فانها دائرة مع الاسكار وجودا وعدما .

فاذا وجد الاسكار وجدت الحرمة ، واذا انتفى عنه الاسكار بأن صار خلا انتفت الحرمة عنه .

الثانى : الترديد : (ويسمى بالسير أو التقسيم غير المردد بين النفى والاثبات وهو حصر الأوصاف وابطال بعضها لتنحصر العلة فى الباقى . كما يقال العلة فى حرمة الخمر اما الاسكار واما السيلان واما اللون . والأخيران لا يصلحان للعلية ، والا لما تخلف حكم الحرمة فى الماء المطلق وفى ماء الورد . فتعين الأول .

الفرق بين القياس والاستقراء والتمثيل

١ — القياس . استدلال بالكلى على الجزئى .

٢ — الاستقراء . استدلال بالجزء على الكلى .

٣ — التمثيل . استدلال بالجزئى على الجزئى لاشتراكهما فى علة الحكم .

٤ — القياس . يعنى بصدق المقدمات والنتائج من الناحية الصورية .

٥ — الاستقراء والتمثيل . يعنيان بصدقها من ناحية الواقع اى من الناحية المادية .

وبهذا ينتهى كلامنا عن القياس من الناحية الصورية . اما الناحية المادية وهى المواد التى يتالف منها فستكون موضوع كلامنا الآتى ان شاء الله .

مــواد الأقيســـة

ينبغى ان تعرف ان المراد بمواد الأقيسة : القضايا التى تتألف منها الأقيسة من حيث افادتها لليقين ، او لغيره . ومن هـــذا تستطيع أن تدرك انها تنقسم الى قسمين :

١ ــ يقينيات .

٢ ــ وغير يقينيات .

(اما اليقينيات) فنوعان :

١ ــ ضروريات .

٢ ــ ونظريات تنتهى سلسلة اكتسابها الى الضروريات .

اما الضروريات فست واليك بيانها :

١ ــ **الأوليات :** وهى القضايا التى يحكم العقل فيهـــا بمجرد تصور الطرفين بدون واسطة مثل : الواحد نصف الاثنين ، ومثـل . النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

٢ ــ **الفطريات :** وتسمى (قضايا قياساتها معها) وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بواسطة قياس لا يغيب عن الذهن . مثل الأربعة زوج . فانت اذا تصورت الأربعة ، وتصورت الزوجية ترتب فى ذهنك قياس هو . الأربعة منقسمة بمتساويين ، وكل ما كان كذلك فهو زوج اذن الأربعة زوج .

٣ ــ **المشاهدات :** وهى القضايا التى يحكم العقل فيها . بمعونة الحس الظاهر او الباطن دون احتياج لتكرار المشاهدة مثل المحسوسات

بالحواس الظاهرة : الشمس مضيئة ، العسل حلو ، الخ ومثـــال : ما يدرك بواسطة الحواس الباطنة : حكمنا على انفسنا بأن لنا حلما وغضبا ، وحكمنا على انفسنا بالجوع والعطش .. الخ .

٤ - **المجربات :** وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بواســطة تكرار المشاهدة مثلى النوفالجين مسكن .

٥ - **الحدسيات :** وهى القضايا التى يحكم فيها العقل بواسـطة الحدس مثل الحكم بأن نور القمر مستفاد من نور الشمس بســبب مشاهدة تشكلاته المختلفة بحسب اختلاف اوضــاعه من الشمس قربا وبعدا . والحدس هو سرعة الانتقال من المبادىء الى المطالب .

٦ - **المتواترات :** وهى القضايا التى يحكم العقل فيها بواسـطة السماع من جمع يحيل العقل تواطأهم على الكذب . وكل خير هـذا شأنه يفيد العلم بالضرورة مثل حكمنا بأن **محمدا** ﷺ ادعى النبوة .

هذه هى الضروريات :

فان تألف القياس منها مباشرة او من قضايا نظرية تنتهى سلسلة اكتسابها اليها كحكمنا بحدوث العالم فالقياس برهانى .

وعلى هذا فالقياس البرهانى ينقسم باعتبــار الحد الأوسط الى قســمين :

١ - لمى

٢ - وانى

١ - أما البرهان اللمى . فهو ما كان الحد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للأصغر فى الذهن والخارج وســمى (لميا) لأنه ينسب الى السؤال بـ (لم) فيفيد علية الحكم على الاطلاق .

ومثله (هذا متعفن الأخلاط ، وكل متعفن الأخلاط محموم اذن :: فهذا محموم) .

٢ ـ **وأما البرهان الانى :** فهو ما كان الحـــد الأوسط فيه علة لثبوت الأكبر للاصغر فى الذهن فقط وسمى (انيا) نسبة الى (ان) فكأن السائل قال : ان كان كذا كان كذا .

أو لأنه يفيد الانية ـ أى انية الحكم أى ثبوته فى الذهن ومثاله (هـــذا محموم ، وكل محموم متعفن الأخلاط . اذن فهـــذا متعفن الأخلاط .

وينبغى أن تعلم أن البرهان يخاطب به من يطلب اليقين .

هذا فيما يتعلق بالقسم الأول من مواد الأقيسة وهو القضـــايا اليقينيات .

اما القسم الثانى منها وهو غير اليقينيات فست أيضا :

هذه القضايا الست غير اليقينيات اذا تألف منها القياس ســمى بـ (القياس غير البرهانى) .

وعلى هـــذا فالقياس غير البرهانى هـــو : ما تألف من غير اليقينيـــات . وتحته أربعة أنواع :

النوع الأول (الجدل) : وهو القياس المؤلف من القضـــايا (المشهورات أو المسلمات) .

أما المشهورات : فهى القضايا المعترف بها عند الجميع لشهرتها. وسبب هذه الشهرة اما لأنها مشتملة على مصلحة عامة مثل (العــدل حسن) . أو لاشتمالها على الرأفة والرحمة مثل (مراعاة الضـــعفاء محمودة) أو الغيرة والحملية .

مثل : (كشف العورة مذموم) . او العادة مثل (ذبح البقـر قبيح) عند الهنود او لكونها شرائع وآداب ... الخ .

ويلاحظ ان هذه القضايا قـد تبلغ من الشـهرة بحيث تلتبس بالأوليات . غير انه من الممكن التفرقة بينهما ذلك ان الانسان لو خلى وعقله ــ بصرف النظر عن اسباب الشهرة ــ لحكم بالأوليـات دون المشهورات ، لأن المشهورات قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة . كمـا هو واضح من الأمثلة بخلاف الأوليات فلا تكون الا صـادقة .

كما يلاحظ ان لكل قوم مشهورات بحسب ما تقتضـيه عاداتهم وآدابهم ، وان لكل اهل صـناعة مشـهورات بحسب ما تقتضـيه صناعاتهم .

مثال المؤلف من القضايا المشهورات (العلم نور ، وكل نـور يهدى صاحبه اذن فالعلم يهدى صاحبه) .

واما المسلمات : فهى القضـايا التى يسـلم بها الخصم فيبنى عليها الكلام لدفعه سواء اكانت مسلمة بين المتناظرين خاصة ، أو بين اهل العلم جميعا وذلك كتسليم مسائل اصول الفقه .

مثال المؤلف من المقدمات المسلمة (الاحسان الى الفقراء مروءة وكل مروءة يمدح عليها صاحبها : فالاحسان الى الفقراء يمدح عليـه صـاحبه) .

والغرض من استعمال الجدل : الزام الخصم واقناع القاصرين عن استعمال البرهان :

النوع الثانى : (الخطابة) وهى القياس المؤلف من (المقبولات) أو (المظنونات) ٠

أما المقبولات : فهى القضايا التى تؤخذ ممن يعتقد فيه لزيادة دين أو عقل كالانبياء والأولياء والعلماء والحكماء ٠ وهذه المقبولات نافعة فى تعظيم الله والشفقة على خلقه ٠

مثال المؤلف من المقبولات قول الطبيب (هذا مريض بالسكر ، وكل مريض بالسكر يعالج بالانسولين : فهذا يعالج بالأنسولين) ٠

وأما المظنونات : فهى القضــايا التى يحكم العقل فيهــا حكما راجحا مع تجويز نقيضه ٠ مثل (من يطوف بالليل سارق) ٠

مثال القيـــاس المؤلف من المظنونات (محمد مجتهـد ، وكل مجتهد ينجح آخر العام : فمحمد ينجح آخر العام) ٠

والغرض من القياس الخطابى : ترغيب الناس فيما ينفعهم فى أمور معاشهم ومعادهم ٠

النوع الثالث : (**الشعر**) وهو القياس المؤلف من القضـــايا (المخيلات) وهى القضايا التى تتأثر منها النفس قبضا فتنفر أو بسطا فترغب مثل (الخمر ياقوتة سيالة) ، و (العسل مر مهوع (١)) ٠

والغرض منه : التأثير فى النفس ترغيبا أو ترهيبا ، قبضـــا أو بسطا وخاصة اذا كان الشعر يقال من شخص حسن الصوت ، وكان على وزن لطيف ٠ فمثـــال ما ترغب النفس فيه : (الخمـــر ياقوته سيالة ، وكل ما كان كذلك تميل اليه النفس ٠٠ فالخمر تميل اليهـــا النفس) فالنفس تشعر بسرور وتميل الى الخمر برغم مرارة طعمهـا ورداءة مذاقها ٠

---

(١) أى ثقيل على النفس ٠

ومثال ما تنفر النفس منه (العسل مر مهوع ، وكل مر مهوع تتقزز منه النفس .. فالعســـل تتقزز منــه النفس) فالنفس تنقبض لهذا من العسل برغم طعمه الحلو ومذاقه الشهى .

النوع الرابع : (السفسطة) وهى القياس المؤلف من (الوهميات) وهى القضايا الكاذبة التى يحكم بها الوهم فى غير المحسوســات وهى كاذبة .

ومن امثلتها (الحكم بأن كل موجود يشار اليه) مع ان المشار اليه من الموجودات المحسوس لا المعقول . (وأن كل ميت يخـــاف منه) الى غير ذلك من القضايا الوهمية الكاذبة ومما يدل على كذب الوهم انه يوافق العقل فى المقدمات المنتجة لنقيض حكمه ويخالفـه فى النتيجة .

وبيان ذلك انه يوافق العقل على ان (كل ميت جمــاد ، وكل جماد لا يخاف منه) ولكنه لا يوافقه على أن الميت لا يخاف منه . مع ان النتيجة لازمة من المقدمتين اللتين وافـق عليهما .

هـــذا : والنفس مسخرة للوهم مما جعل اكثر الناس منهمكا فى الأوهام الباطلة ولولا دفع العقـــل والشرع لهـــا لظلت ملتبسة بالأوليـــات .

والوهم قوة تدرك بها الجزئيات المنتزعة من المحسوسات فهـو تابع للحس ومن اجل هذا كان حكمه فى المحسوسات حكما صحيحا اما حكمه فى غير المحسوسات فغير صحيح .

والغرض من استعمال الوهميات هو التضليل والافحام للخصم وأعم فائدة لمعرفتها الاحتراز عنها لانها ضارة .

تنبيه : اذا كنت قد علمت ان القضايا الكاذبة اذا تألف القيـــاس

منها كان (قياسا سفسطيا) . فينبغى ان تعلم ان القياس قد تصح مادته وتفسد صورته فيسمى (قياسا مغالطيا) .

فالمغالطة . على هذا قد تكون بفساد المادة وهو القياس السفسطى وقد تكون بفساد الصورة فقط مع صدق المقدمتين ، واذن فالمغالطة . قياس فسدت صورته او مادته .

اما فساد الصورة : - اى هيئة القياس - فياتى .

١ - من تخلف شرط من شروط الانتاج . فمثلا يشترط فى انتاج الشكل الأول ايجاب الصغرى وكلية الكبرى . فاذا تخلف الشرط الأول بأن كانت الصغرى سالبة فانه لا ينتج . كذلك الأمر اذا لم تكن الكبرى كلية بأن كانت جزئية وعلى كل . فاستعمال اى ضرب من الضروب العقيمة يعد مغالطة .

٢ - كما يأتى فساد الصورة من خروج الترتيب عن هيئة القياس كأن تقول (كل انسان حيوان ، وكل فرس جسم) فسبب الفساد هنا عدم تكرر الحد الأوسط لأن الاقترانى - كما عرفت - لابد فيه من تكرر الحد الأوسط .

وأما فساد المادة : فيأتى .

١ - اما من جعل النتيجة واحدى المقدمات شيئا واحدا . وهو

ما يسمى بـ (المصادرة على المطلوب) كأن تقول . (كل هزبر اسد ؛ وكل اسد مفترس . اذن . كل هزبر مفترس) فأنت ترى ان النتيجة مرادفة للكبرى لأن الموضوع فى كل منهما مرادف للآخر هذا فضلا عن انه من حيث الصورة ليس قياسا لاشتماله على حدين فقط وانما هو شبيه بالقياس .

٢ ـ واما من اخذ مقدمة كاذبة شبيهة بالصادقة من حيث اللفظ كما اذا اشرت الى صورة انسان على الحائط وقلت ٠ (هذا انسان وكل انسان ناطق ٠ اذن هذا ناطق) ٠ أو من حيث المعنى وذلك عند عدم مراعاة وجود الموضوع فى المقدمتين كما اذا قلت ٠

(كل انسان وفرس فهو انسان ، وكل انسان وفرس فهو فرس ٠ اذن بعض الانسان فرس) فالغلط هنا سببه عدم وجود الموضوع فى المقدمتين ٠

٣ ـ واما من وضع القضية الطبيعية مكان الكلية كأن تقول ٠ (الانسان حيوان والحيوان جنس ٠ اذن ٠ الانسان جنس) ٠ والغلط هنا سببه أن الكبرى طبيعية وليست كلية ٠

٤ ـ واما من اخذ القضية الذهنية مكان الخارجية ؛ أو العكس٠ مثل (الحدوث حادث وكل حادث له حدوث ٠ اذن الحدوث له حدوث) ٠ ومثل (الجوهر قائم بالذهن وكل قائم بالذهن عرض ٠ اذن الجوهر عرض) ٠

هذا ٠ والمستعمل للمغالطة يسمى بـ « سوفسطائيا(١) » ان واجه بها الحكم ـ اى العالم الذى يطلب الوصول الى الحق ـ « ومشاغبا » ان واجه بها المجادلين ٠

أجـزاء العـلوم

اجزاء العلوم ثلاثة ٠

١ ـ الموضوعات ٠ وهى التى تبحث فى العلوم عن اعراضها الذاتية كالمعلومات التصورية والتصديقية فى علم المنطق فيبحث عن

---

(١) اى يكون منتسبا لطائفة السوفسطائين وشبيهاتهم فى حب التمويه وتشويه الحقائق ٠

اعراضها الذاتية اى من حيث كونها موصلة الى مجهول تصورى أو تصديقى .

هذا : والعرض الذاتى هو ما يلحق الشىء لذاته ؛ أو لجزئيه ؛ أو لأمر خارج عنه .

٢ - المبادىء . وهى الأمور التى تتوقف عليها مسائل كل علم وهى اما تصورات او تصديقات ، فالتصورات هى تعاريف الموضوعات وأجزائها وأعراضها . والتصديقات اما مقدمات بينة بنفسها كقول الهندسى «المقادير المساوية لشىء واحد متساوية » وهذه يطلق عليها اسم العلوم المتعارفة واما امور غير بينة بنفسها وهذه اما أن يذعن لها المتعلم أو يتلقاها بالشك فان كان الأول سميت بـ « الأصول الموضوعة » ومثالها قول الهندسى « لنا أن نصل بين أى نقطتين بخط مستقيم » . وان كان الثانى سميت « بالمصادرات » ومثالها « لنا أن نعمل على اى بعد شئنا دائرة ».

٣ - المسائل . وهى القضايا يبرهن عليها فى العلم . وهذه المسائل لها موضوعات ومحمولات .

أما موضوعاتها . فهى اما نفس موضوع العلم كموضوع علم المنطق مثل (المعلوم موصل للمجهول) وأما نوع الموضوع مثل « القياس موصل للمجهول التصدقى » واما عرض ذاتى للموضوع مثل « الموصل للتصديق مفيد للظن ؛ أو لليقين » ؛ واما نوع العرض الذاتى مثل « المفيد لليقين لمى وانى » .

وأما محمولاتها : فهى الأعراض الذاتية لموضوعات المسائل فليست من أجزاء العلم لأنه يستدل فى العلم عليها ؟ والله الموفق للصواب .

والحمد لله أولا وآخرا والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين ٠ وعلى آله وصحبه أجمعين ٠

وقد تم تأليف هذا الكتاب بعون الله وتوفيقه فى حدائق القبــه فى مساء يوم الخميس السادس من شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هـ الموافق الرابع والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٧٧ م ٠

روجع للطبعة الثانية فى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ٠

وروجع للطبعة الثالثة فى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م ٠

المؤلف

دكتور / رشدى عزيز محمد

وروجع للطبعة الرابعة فى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م ٠

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ٤٩٩٨